الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي

العدد( )

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

1430/2/24هـ الموافق 2009/2/19م

إلى 1430/2/30هـ الموافق 2009/2/25م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	24
أخبار ذات علاقة (من الصحف المحلية)	28
أخبار ذات علاقة (من صحف الخليج)	100

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مواطن يشكو ضابطا لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/26هـ) 21/ فبراير/2009 العدد : 2806

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090221/Con20090221259907.htm

محمد العنزي - الدمام

وعدت جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية المواطن محمد عيضه الحارثي بدراسة الشكوى التي تقدم بها للجمعية والتي يتهم فيها ضباطا في شرطة محافظة الخبر بسجنه لمدة خمسة أيام دون وجود حكم قضائي أو دعوى ضده. وقال الحارثي لـ«عكاظ» إن تفاصيل القضية تعود إلى خلاف نشب بيني وبين أحد الأشخاص وتم الانتهاء منه بالصلح وطلب الشخص لإنهاء الموضوع كتابة تعهد من قبلي وأثناء مراجعتي لشرطة الخبر استدعى ضابط برتبة رائد -تحتفظ «عكاظ» باسمه- أحد الأفراد وطلب منه إيداعي السجن لمدة خمسة أيام دون أي سبب، وبقيت في السجن إلى أن خرجت بكفالة. ويضيف الحارثي ليس هناك حكم ضدي أو دعوى لأحد تستوجب سجني معتبرا تصرف الضابط تجاوزا للنظام. مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة قال إن شكوى المواطن تسلمتها الجمعية وسوف تنظر فيها قريبا للوقوف على تفاصيل القضية.

الرياض

د. نورة اليوسف ومها قباني تشاركان بورقتيْ عمل في مؤتمر المحامين الدولي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 صفر 1430هـ - 20 فبراير 2009م - العدد 14851

http://www.alriyadh.com/2009/02/20/article411036.html

كتبت - منيرة السليمان:

افتتح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للمحامين UIA في دورته (الحادية والخمسين) وبمشاركة السعودية، وذلك بقصر العدل بباريس. المؤتمر بدأ في 31 أكتوبر وامتد إلى 4 نوفمبر 8002م، حيث حضره عدد من المحامين من أنحاء العالم وبمشاركة للمرة الأولى من سيدتين سعوديتين، فقد قدمتا ورقتي عمل في المحاضرات الرئيسية في المؤتمر.

والسيدتان هما الدكتورة نورة عبدالرحمن اليوسف رئيسة قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود وعضو جمعية حقوق الإنسان، والأستاذة مها قباني التي تحضر رسالة الدكتوراه في التحكيم التجاري الدولي بجامعة فرنسا.

وشارك الدكتور ماجد محمد قاروب في الاجتماعات الخاصة باللجنة التنفيذية باعتباره أمين عام الاتحاد الدولي للمحامين في دول الخليج، كما يشارك في الجمعية العمومية التي ستتخذ العديد من القرارات المهمة ومنها استلام الرئيس الجديد لمهامه عن العام الحالي.

الرياض

الدوسري لـ" الرياض ": جمعية حقوق الإنسان تتلقى كثيراً من الشكاوى غير المؤسسة بشكل صحيح ..والمتقدم عليه استكمال قضيته قبل اللجوء لنا

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 صفر 1430هـ - 20 فبراير 2009م - العدد 14851

http://www.alriyadh.com/2009/02/20/article411033.html

الدمام - منير النمر:

أكد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية جمعة الدوسري أن كثيرا من المتقدمين لفرع الجمعية لا يكملون أوراقهم الخاصة بقضاياهم، ما يجعل قضيتهم غير مؤسسة في شكل صحيح، مشددا في لقاء خاص بـ«الرياض» على أهمية أن يحمل المتقدم ثقافة تقديم الطلب كي يساهم ذلك في الإسراع في إنهاء قضيته. وقال شارحا الآلية التي تتخذها الجمعية وتعتبرها مؤسسة في شكل صحيح: «يتقدم صاحب القضية بشكوى مكتوبة تتضمن كامل موضوعه، ويرفق نتائج ما تقدم به لجهات الاختصاص الرسمية من أحكام وقرارات، ومراجعات»، مضيفا «بناء على ذلك يقوم الموظف المختص في فرع الجمعية بتأسيس ملف للقضية، وإعداد سجل الشكوى الذي يشمل اسم الشاكي، وجنسيته، ورقم الهوية، وعنوانه، ووسيلة الاتصال به، ثم يتم البدء مباشرة بدارسة قضيته، واتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المعنية»، مشيرا إلى أن الجمعية يجب أن تعرف إن كانت قضية المتقدم ما تزال مفتوحة في المحاكم، أو في ديوان المظالم، أو في مكتب العمل أوجهة أخرى، وأضاف «يتم توجيه الشاكي لاستكمال دعواه في هذه الجهات أولاً»، ما يعني أن الشاكي عليه أن يقصد تلك الجهات قبل مراجعته للجمعية. وعن مدى استفادة الجمعية من القضايا المؤسسة في شكل صحيح، ومدى تحقق استرداد الحقوق بناء على ذلك قال: «كلما كان الشاكي واضحاً، ومبيناً كامل موضوعه، وقد استنفذ مراجعاته للجهات الرسمية، ويحمل ما يثبت ذلك كل هذا يساعد على متابعة قضيته وانجازها»، مشيرا إلى أن هناك قضايا ترد الجمعية، بيد أنها لا تكون مؤسسة في شكل صحيح، وأضاف «إن أغلب الشكاوى التي تصل غير مكتملة هي التي يرسلها أصحابها بواسطة البريد الالكتروني أو الفاكس، وفور وصولها يتم الاتصال بصاحب الشكوى لاستكمال المتطلبات، ونقوم بتأسيس ملف للقضية والبدء في الإجراءات». إلى ذلك تتخذ الجمعية الوطنية وسائل عدة للاتصال بالجمهور، أهمها موقعها الالكتروني الذي يتيح كامل عناوين أفرع الجمعية على نطاق المملكة، وتنشط الجمعية في قضايا حقوق الإنسان المختلفة، كما تدافع عن النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري، ويرى مهتمون بشأن حقوق الإنسان أن الجمعية تواجه ضغوطاً متزايدة، إذ تستقبل العديد من الشكاوى، ما يدعو لفتح جمعيات مختصة في مجالات محددة في مجال حقوق الإنسان. يشار إلى أن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية يقوم بزيارات ميدانية للسجون وللمنشآت الصحية والاجتماعية، كما يكثف من اتصالاته مع الجمهور بغية الوقوف على مشاكلهم، بما في ذلك قضايا العنف الأسري التي تعاني منها بعض الفتيات اللاتي يخشين من التقدم بشكوى ضد من يمارس عليهن العنف.

الرياض

"الرياض" زارت السجن برفقة لجنة حقوق الإنسان

سجناءالقنفذة ينشدون الخدمات الصحية والوقوف مع أبنائهم ماديا

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 صفر 1430هـ - 21 فبراير 2009م - العدد 14852

http://www.alriyadh.com/2009/02/21/article411302.html

القنفذة - تقرير: عبده الناشري

خلف القضبان أودعتهم الجريمة التي ارتكبوها.. يعضون أصابع الندم على ما أرتكبوه وما آلت إليه أسرهم من حرمان عائلهم الوحيد ، لايحملون إلا بقايا ذكريات بسمات أطفالهم في صور علقوها بجوار أسرتهم في العنابر يبكون على فراقهم منتظرين سنوات عجاف امامهم وأمل ان تتحرك عقارب الساعة المتثاقلة. . في سجن القنفذة الخدمات الصحية كعدمها، وتكدس وسط جهود ذاتية من إدارة السجن لتحسين الوضع ولكن يبقى السجين معزولاً عن المجتمع جزاء ما ارتكبه وبعضهم ألف السجن فأصبح من أرباب السوابق فالسجن هو منزله. «الرياض» زارت سجن القنفذة برفقة جمعية حقوق الإنسان التي استمعت للسجناء وهمومهم وكيف يقضون يومهم منهم من حفظ القرآن ليعفى من نصف مدة السجن ومنهم من يحمل هم الغرامة المالية المفروضة عليه بعد إنقضاء محكوميته حيث تصل بعض تلك الغرامات إلى 100ألف ريال، من أين يأتي بهذه الغرامة وهو في السجن واسرته وأطفاله لايجدون لقمة العيش؟تكدس السجناء داخل العنابر اصبح مألوفاً يستقبلهم سجن القنفذة ومن الليث والعرضيتين يحول من هو محكوم عليه بأكثر من سنة إلى القنفذة وأغلب هؤلاء السجناء في قضايا مخدرات تليه قضايا العقوق ثم قضايا متنوعة مابين قتل واعتداء. السجين (صالح. خ) 64سنة ولديه 4 أبناء هو عائلهم حكم عليه بالسجن 15 سنة يقول يفتقد السجن للخدمات الصحية فلا يوجد مركز صحي أوعيادة طبية بالسجن ونخجل عند ذهابنا للعلاج في مستشفى القنفذة، حيث ينظر إلينا الناس ونحن مقيدين بنظرات الإجرام فنطالب بمركز صحي داخل السجن واخصائي اجتماعي فالضمان الاجتماعي بمحافظة القنفذة بحث حالات السجناء ويقدم مساعدات لأسرهم على من انطبقت عليه الشروط.السجين(احمد ع) يعاني ظروفاً نفسية ومحكوم بالسجن (5) سنوات يطالب بتحسين وضع السجن والنظر في معاناته النفسية فلايوجد طبيب نفسي إلا في مستشفى القنفذة ويتحرجون من الذهاب للمستشفى بين المراجعين والناس. حالة درن في السجن أقرتها ادارة السجن لجمعية حقوق الإنسان ومصدر بصحة القنفذة افاد بأنه هناك عشرات الحالات مصابة بهذا المرض المعدي يراجعون المستشفى تكراراً. 96رجل أمن قوة سجن القنفذة من ضباط وأفراد والمفترض أن كل سجينين يقابلهم رجل امن واحد، ومبنى اعتمدت ميزانيته ولكن المقاول لم يبدأ العمل في تنفيذ المبنى الجديد. «الرياض» تنقل رغبة السجناء إلى إدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية في اعتماد مركز صحي لقوى الأمن في القنفذة يخدم السجناء وجميع منسوبي وزارة الداخلية في المحافظة ويحل معاناة السجناء المرضى من ذهابهم لمستشفى القنفذة مقيدين بالسلاسل امام المواطنين والمراجعين في منظر لا يقبله المجتمع. عضو جمعية حقوق الإنسان الأستذ محمد عبدالرحيم كلنتن ومدير القضايا بالجمعية بمنطقة مكة المكرمة رافقتهم «الرياض» في زيارة سجن القنفذة وخرجا محملين بأوراق وهموم كتبوها السجناء على أمل أن يجدوا حلاً لتلك المعاناة.

حقوق الإنسان ترصد أبناء سعوديات داخل عنابر الإبعاد

مدير السجون تفاعل مع الملاحظات وباشر متابعتها فورا

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/27هـ) 22/ فبراير/2009 العدد : 2807

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090222/Con20090222260264.htm

معتوق الشريف - جدة

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس وجود مريض معوق في عنبر الإبعاد في سجون جدة لم يتلق العلاج وعدد من أبناء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين إضافة إلى مقيمين متزوجين من سعوديات. الجمعية التي قامت بزيارة تفقدية لعنابر الترحيل الخاصة بالمبعدين في سجون جدة دعت المسؤولين عن السجون الأخذ بعين الاعتبار المادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم والداعية إلى الحفاظ على الأسرة وتماسكها، كما طالبتهم بإحضار سيارة إسعاف ونقل المريض للمستشفى. وكان أعضاء الجمعية د. حسين الشريف المشرف على فرع منطقة مكة المكرمة وطلال قستي ومعتوق العبد الله ومدير القضايا بالفرع حسام مالكي قد رصدوا خلال زيارتهم التفقدية وجود عدد من حالات التأخير بسبب مواعيد حجوزات المغادرة وغياب عدد من السفارات والقنصليات عن متابعة رعاياهم من حيث تزويدهم بالوثائق اللازمة لسفرهم مما ساهم في تأخر بعض المبعدين عن السفر وإنهاء إجراءات الوكالات لمتابعة مستحقاتهم لدى مختلف الجهات، كما رصدوا غياب اللوحات الإرشادية للحقوق والإجراءات المتبعة في عملية المغادرة ودليل الإجراءات المتبعة بعد صدور الحكم بالأبعاد على المبعد حتى تكون واضحة لجميع الأطراف سواء المبعدين أو موظفي وأفراد الجوازات لمساعدة الجميع على سرعة أداء عملهم وحفظ الحقوق، كما لاحظ الوفد عدم وجود مدخل خاص يربط ما بين كل من مكتب إدارة الجوازات مع عنابر المبعدين داخل حرم السجن وكذلك عدم وجود مدخل خاص للمحامين ومندوبي السفارات للقيام بأعمالهم ومتابعة إجراءات إصدار الوثائق والتوكيلات للمبعدين. وقال المشرف العام على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة أن الوفد لاحظ أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد المرحلين والمبعدين في هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة حيث شهد العام 1429هـ إبعاد 2030 مرحلا وشهد العام 1428 هـ ترحيل 836 مبعدا وشهد العام 1427 هـ ترحيل 1321مبعدا بينما شهد العام 1426 هـ ترحيل 1338مبعدا وشهد العام 1425 هـ ترحيل 1915مبعدا. وأضاف أن وفد الجمعية طالب خلال لقائه مدير سجون جدة اللواء أحمد الزهراني ومدير مكتب إدارة الجوازات العقيد محمد زياد الراجحي تسريع عملية نقل أحد المبعدين لتلقي العلاج الطبي والذي كانت حالته الصحية تستدعي حصوله على العلاج الفوري حيث لم يبرح الوفد حتى تم توفير سيارة إسعاف لنقله. وقال د. الشريف: إن منسوبي الجوازات أوضحوا للوفد أن الشؤون الصحية رفضت استلام المريض وتنويمه ولكن أكدنا وقوفنا مع هذه الحالة لأن حق العلاج متاح على هذه الأرض الطيبة ومازلنا في متابعة لوضع المريض بالتنسيق مع د. عبد المنعم الشيخ مدير مستشفى الملك فهد في جدة واستطرد الشريف أن الوفد نظر بارتياح إلى أخذ الجهات المعنية في سجون جدة بمطالبات الجمعية السابقة من حيث التكدسات في العنابر وسوء البيئة حيث لمسنا أن هناك مشاريع جارية لتحسين الوضع لكن مازال مبنى إدارة مكتب الجوازات في السجن يحتاج إلى تغيير رغم سعادتنا بما يتم من خلاله من آليات عملية لإنهاء إجراءات المبعدين من حيث

تسهيل عمليات تصفية ممتلكات المبعدين والمرحلين والحفاظ على حقوقهم الشخصية والتي كفلتها الأنظمة والقوانين، مما كان له الأثر الكبير في الحد من تأخير ترحيلهم وإزالة المعوقات التي كانت تحول دون سرعة ذلك .

ولفت د. الشريف إلى أن جولة الوفد بدأت الساعة العاشرة صباحا واستمرت زهاء ساعتين كانت برفقة مدير مكتب الجوازات في سجون جدة العقيد محمد بن نايف الراجحي الذي أطلع الوفد على مختلف الإجراءات المتبعة في مكتب الجوازات بكل شفافية، مشيرا إلى أن العقيد الراجحي بين أن مكتب الجوازات في سجون جدة يخضع لإشراف إدارة السجون بينما يقوم المكتب بمهام التنسيق مع مندوبي القنصليات لإصدار وثائق السفر، وإصدار تأشيرة الخروج النهائي وإنهاء الإجراءات المتعلقة بذلك في الحاسب الآلي، وتأمين تذاكر السفر لمن ليس لديه تذاكر سفر، وتأمين الحجوزات عن طريق الجو والبحر .

واختتم د. الشريف حديثه بأن الوفد بعد أن رصد ملاحظاته التقى بمدير سجون جدة اللواء أحمد الزهراني وأوضح له ما تم رصده من ملاحظات حيث بادر على الفور بمتابعة بعضها.

إثر زيارة ميدانية لوفدها برفقة مسؤول جوازات

حقوق الإنسان ترصد أبناء سعوديات بترحيل جدة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 صفر 1430هـ الموافق 22 فبراير 2009م العدد (3068) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3068&id=91383&groupID=0

الدكتور الشريف مع أحد ضباط السجن خلال جولة وفد حقوق الإنسان في إدارة الترحيل

جدة: سامية العيسى

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات عديدة لأبناء سعوديات قيد الترحيل في سجون جدة.ووفقا للمشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف فقد جاءت عملية الرصد إثر زيارة ميدانية لوفد الجمعية إلى مقر الترحيل صباح أمس.كما رصد الوفد خلال الزيارة التي تمت برفقة مدير مكتب الجوازات في سجون جدة العقيد محمد بن نايف الراجحي حالات تأخير في ترحيل الوافدين المخالفين وذلك بسبب تأخر الحجز للسفر فضلا عن عدم متابعة سفاراتهم وقنصلياتهم لهم.وبيّن الشريف أن الوفد لمس كذلك تحسنا ملحوظا فيما يختص بتطوير العنابر وعدم تكدس المبعدين كما كان يحدث في السابق ـ على حد قوله.

رصدت زيارة مفاجئة لجمعية حقوق الإنسان الوطنية إلى مقر الترحيل في سجون جدة صباح أمس توقيف أبناء سعوديات في تراحيل جدة قيد الإبعاد. وأكد المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف الذي ترأس وفد الجمعية في جولة استغرقت ساعتين برفقة مدير مكتب الجوازات في سجون جدة العقيد محمد بن نايف الراجحي، أن الجمعية دعت إلى ضرورة الأخذ بالأنظمة المتعلقة بالتعامل مع أبناء السعوديات وعدم تفريق شمل الأسرة والحفاظ عليها، كما ورد في نظام الحكم وبقية الأنظمة.كما أكد الشريف أن الوفد اطلع على مختلف الإجراءات المتبعة في مكتب الجوازات والإجراءات الإدارية والحجوزات الخاصة بالمبعدين والمرحلين. وأشاد بسرعة إجراءات تصفية ممتلكات المبعدين والمرحلين، والحفاظ على حقوقهم الشخصية والتي تكفلها لها الأنظمة والقوانين مما كان له الأثر الكبير في الحد من تأخير ترحليهم، وإزالة المعوقات التي كانت تحول دون سرعة ذلك.وقال الدكتور الشريف إن الوفد لمس استجابة لدعوات الجمعية بعد زياراتها التفقدية الأخيرة للموقع فيما يختص بتطوير الموقع والعنابر الموجودة فيه، وتجهيزه بما يتلاءم مع كرامة الإنسان حيث بدا واضحا وجود عدد من العنابر الجديدة، إضافة إلى عدم رصد تكدس في عدد المبعدين داخل العنابر، كما كان يحدث في السابق.وأكد المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة أن الوفد لمس من خلال لقائه بالمبعدين والمرحلين وجود عدد من حالات التأخير بسبب التأخير في مواعيد المغادرة وحجز السفر بالنسبة لهم، إضافة إلى ملاحظة غياب كبير للسفارات والقنصليات التابع لها هؤلاء المبعدين من حيث عدم تزويدهم بالوثائق اللازمة لسفرهم، وكذلك عدم تمكنهم من عمل التوكيلات اللازمة لمتابعة مستحقاتهم لدى مختلف الجهات نظرا لعدم وجود تلك الوثائق التعريفية لديهم. وبين الدكتور الشريف أن الاحصائيات التي اطلع عليها الوفد أظهرت ارتفاعا كبيرا في عدد المرحلين والمبعدين هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة حيث شهد عام 1429 إبعاد 2030 مرحلا، فيما شهد عام 1428 إبعاد 836 مرحلا، وشهد عام 1427 إبعاد 1321 مرحلا، بينما شهد عام 1426 إبعاد 1338 مرحلا، وعام 1425 ترحيل 1915 مبعدا.وأضاف الشريف أن الوفد وجد حاجة ماسة إلى ضرورة إصدار دليل إجراءات مطبوع يوضح مختلف الإجراءات التي يتم اتباعها بعد صدور الحكم بالإبعاد على المبعد حتى تكون مختلف الإجراءات واضحة لجميع الأطراف سواء المبعد أو موظفي وأفراد الجوازات وليكون في ذلك عونا للجميع على سرعة أداء عملهم وحفظ حقوق المبعدين.إلى ذلك تدخلت الجمعية بالتعاون مع كل من مدير سجون جدة اللواء أحمد الزهراني ومدير مكتب إدارة الجوازات لنقل أحد المبعدين لتلقي العلاج الطبي نظرا لحاجته إلى رعاية صحية. وطالبت الجمعية بتوفير سيارة إسعاف لنقله بعد أن أكد منسوبو الجوازات أن الشؤون الصحية اعتذرت عن عدم قبول الحالة المبعدة.

"حقوق الإنسان" تكتشف وجود أبناء سعوديات في عنابر "الترحيل"

المصدر: جريدة الحياة الأحد - 09/02/22//

http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090221-9aa1066c-c0a8-10ed-004f-71a3327f995d/story.html

جدة - محمد حميدان

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة تطبيق الأنظمة المتعلقة بالتعامل مع أبناء السعوديات، وإلى عدم تفريق شمل الأسرة والحفاظ عليها، كما ورد في نظام الحكم وبقية الأنظمة، بعد رصدها خلال جولة تفقدية لعنابر الترحيل الخاصة بالمبعدين في سجون جدة، وجود أبناء لمواطنات سعوديات يجري العمل على ترحيلهم، ومنهم من هو متزوج بمواطنة سعودية.كما تدخلت الجمعية بالتعاون مع كل من مدير سجون جدة اللواء أحمد الزهراني، ومدير مكتب إدارة الجوازات العقيد محمد بن نايف الراجحي، في تسريع نقل أحد المبعدين لتلقي العلاج الطبي، نظراً إلى تدهور حالته الصحية، وطالب الوفد بتوفير سيارة إسعاف لنقله، بعد أن أكد منسوبو «الجوازات» أن مديرية الشؤون الصحية اعتذرت عن قبول الحالة المبعدة.وقال رئيس فرع الجمعية في منطقة مكة الدكتور حسين الشريف: «إن الوفد لاحظ عدم وجود مدخل خاص يربط بين كل من مكتب إدارة الجوازات وعنابر المبعدين داخل حرم السجن، وكذلك عدم وجود مدخل خاص للمحامين ومندوبي السفارات للدخول منه وأداء أعمالهم، ومتابعة إجراءات إصدار الوثائق والتوكيلات للمبعدين».وأضاف: «كما رصد الوفد وجود عدد من حالات المبعدين الذين تتأخر إجراءات سفرهم، نظراً إلى تعنت كفلائهم، وطالبت الجمعية بضرورة النظر إلى الدراسة التي أعدتها الجمعية سابقاً حول نظام الكفيل، ومطالبتها بإلغائه».

تفقدت مكتب الإدارة في "سجون جدة"... ورصدت ارتفاعاً في أعدادهم

"حقوق الإنسان" تنوه بإجراءات "الجوازات" لتسهيل تصفية ممتلكات "المبعدين" و"المرحّلين"

المصدر: جريدة الحياة الأحد - 09/02/22//

http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090221-9a99bb0d-c0a8-10ed-004f-71a30aeeb28d/story.html

جدة - محمد حميدان

أشاد وفد من فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بآليات العمل التي أقرها مكتب الجوازات في سجون جدة منذ مطلع العام الماضي 1429، والخاصة بتسهيل تصفية ممتلكات المبعدين والمرحلين، والحفاظ على حقوقهم الشخصية التي تكفلها لها الأنظمة والقوانين، ما كان له الأثر الكبير في الحد من تأخير ترحيلهم، وإزالة المعوقات التي كانت تحول دون سرعة الإجراءات.وكان وفد الجمعية الذي ضم المشرف العام على فرع جمعية منطقة مكة الدكتور حسين الشريف، وعضوي الجمعية طلال قستي، ومعتوق الشريف، نظم زيارة ميدانية إلى مقر إدارة الترحيل في سجون جدة صباح أمس، ضمن برامج الجمعية الدورية الخاصة برصد الملاحظات وأوضاع مواقع الحجز والتوقيف والسجون، إضافة إلى التجاوب مع الملاحظات التي ترد إلى فرع الجمعية عن تلك المواقع.وأكد المشرف العام على فرع الجمعية أن الجولة التي بدأت في العاشرة من صباح أمس، واستمرت زهاء ساعتين، نفذت برفقة مدير مكتب الجوازات في سجون جدة العقيد محمد بن نايف الراجحي، الذي أطلع الوفد على مختلف الإجراءات المتبعة في المكتب، مشيراً إلى أن أولى مهمات المكتب تتمثل في استقبال وإنهاء مختلف الإجراءات الإدارية والحجوزات الخاصة بالمبعدين والمرحلين من الجهة المسؤولة عن هذه المهمة منذ العام 1426هـ، وهي سجون جدة، إذ تتم متابعة المرحلة الأخيرة من سفر المبعد إلى بلاده أو الجهة المبعد لها.وأوضح الدكتور الشريف أن الوفد لمس استجابة لدعوات الجمعية بعد زيارتها التفقدية الأخيرة إلى الموقع في ما يخص تطوير الموقع والعنابر الموجودة فيه، وتجهيزه بما يتلاءم مع كرامة الإنسان، إذ بدا واضحاً وجود عدد من العنابر الجديدة، إضافة إلى عدم رصد تكدس في عدد المبعدين داخل العنابر كما كان يحدث في السابق.وأشار المشرف العام على فرع الجمعية إلى أن الوفد ومن خلال لقائه بالمبعدين والمرحلين لمس وجود عدد من حالات التأخير في مواعيد المغادرة وحجوزات السفر، إضافة إلى ملاحظة الغياب الكبير للسفارات والقنصليات التي يتبع لها هؤلاء المبعدون، إذ لا يوجد أي تواصل أو تعاون كبير تبديه هذه القنصليات تجاه رعاياها، ويتسبب عدم تزويد المرحلين بالوثائق اللازمة لسفرهم في كثير من التأخير في حجزهم، إضافة إلى عدم تمكنهم من عمل التوكيلات اللازمة لمتابعة مستحقاتهم لدى مختلف الجهات، نظراً لعدم حيازتهم للوثائق التعريفية الرسمية.وأوضح الدكتور الشريف أن الإحصاءات التي اطلع عليها الوفد كشفت عن ارتفاع كبير في عدد المرحلين والمبعدين في العام الماضي مقارنة بالأعوام السابقة، إذ شهد عام 1429هـ إبعاد 2030 مرحلاً، فيما شهد عام 1428هـ إبعاد 836 شخصاً، وشهد عام 1427هـ إبعاد 1321 مرحلاً، كما شهد عام 1426هـ إبعاد 1338 مرحلاً، وعام 1425هـ 1915مبعداً. وأكد أن الوفد وجد حاجة ماسة إلى ضرورة وجود دليل إجراءات مطبوع، يوضح مختلف الإجراءات التي يتم اتباعها بعد صدور الحكم بالإبعاد على

المبعد،حتى تكون مختلف الإجراءات واضحة لجميع الأطراف، سواء المبعد أو موظفي الجوازات وأفرادها، وليكون في ذلك عون للجميع على سرعة أداء عملهم، وحفظ حقوق المبعدين.وأشار وفد الجمعية إلى أنه رصد شفافية عالية في التعاون والتجاوب من قبل كل من مدير مكتب الجوازات في سجـون بريمان والفريق العامل معه، إضافة إلى ملاحظة أن عدداً من الأعمال التطويرية جار العمل بها في الموقع.

حقوق الإنسان تطالب بتطبيق الأنظمة لإيقاف ترحيل أبناء المواطنات بجدة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-02-27هـ الموافق 2009-02-22مالعدد 13036 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13036&P=1&G=3

نهار الشمري - جدة

رصد وفد فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة خلال زيارته التفقدية لعنابر الترحيل الخاصة بالمبعدين في سجون جدة وجود أبناء لسعوديات جار العمل على ترحيلهم ومنهم من هو متزوج بسعودية .ودعت الجمعية الى ضرورة الأخذ بالانظمة المتعلقة بالتعامل مع أبناء السعوديات والى عدم تفريق شمل الاسرة والحفاظ عليها كما ورد في نظام الحكم وبقية الأنظمة . كما تدخلت الجمعية بالتعاون مع مدير سجون جدة اللواء أحمد الزهراني ومدير مكتب أدارة الجوازات في تسريع عملية نقل أحد المبعدين لتلقي العلاج الطبي والذي كانت حالته الصحية تستدعي ذلك وطالبت الجمعية بتوفير سيارة إسعاف لنقله بعد أن أكد منسوبو الجوازات أن الشؤون الصحية اعتذرت عن قبول الحالة المبعدة ، جاء ذلك خلال زيارة وفد الجمعيه لمقر الترحيل في سجون جدة أمس والتي تأتي ضمن برامج الجمعية الدورية الخاصة برصد وملاحظات مختلف أحوال أماكن الحجز والتوقيف والسجون أضافة الى التجاوب مع الملاحظات التي ترد الى فرع الجمعية عن تلك الأماكن .وأكد المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن الجولة التي بدأت الساعة العاشرة صباحا واستمرت زهاء ساعتين كانت برفقة مكتب الجوازات في سجون جدة و تم إطلاعهم على مختلف الاجراءات المتبعة في مكتب الجوازات مشيرا الى أن من أول مهام المكتب استقبال مختلف الاجراءات الادارية والحجوزات الخاصة بالمبعدين والمرحلين من الجهة المسؤولة عن ذلك الامر منذ عام 1426هجري وهي سجون جدة حيث تتم متابعة المرحلة الأخيرة من سفر المبعد الى بلاده أو الجهة المبعد لها. وبين أن الوفد لمس استجابة لدعوات الجمعية بعد زيارتها التفقدية الأخيرة للموقع فيما يختص بتطوير الموقع والعنابر الموجودة فيه وتجهيزه بما يتلاءم مع كرامة الانسان حيث بدا واضحا وجود عدد من العنابر الجديدة أضافة الى عدم رصد تكدس في عدد المبعدين داخل العنابر كما كان يحدث في السابق لافتا الى أن الوفد خلال لقائه بالمبعدين والمرحلين لمس وجود عدد من حالات التأخير بسبب التأخير في مواعيد المغادرة وحجز السفر بالنسبة لهم أضافة الى ملاحظة غياب كبير للسفارات والقنصليات التي يتبع لها هؤلاء المبعدون حيث لا تواصل أو تعاون كبير تبديه هذه القنصليات تجاه رعاياها حيث يتسبب عدم تزويدهم بالوثائق اللازمه لسفرهم في كثير من التأخير لهم أضافة الى عدم تمكنهم من عمل التوكيلات اللازمة لمتابعة مستحقاتهم لدى مختلف الجهات نظرا لعدم وجود تلك الوثائق التعريفية لديهم.وبين الدكتور الشريف أن الأحصائيات التي أطلع عليها الوفد بينت أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد المرحلين والمبعدين في هذا العام مقارنة بالاعوام السابقة حيث شهد العام 1429هجري أبعاد 2030مرحلا و العام 1428 أبعاد 836 مرحلا و العام 14227أبعاد 1321مرحلا بينما شهد العام 1426هجري أبعاد 1338مرحلا والعام 1425هجري ترحيل 1915مبعدا.من جانب اخر أشاد وفد ضم كلا من المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف و عضوي الجمعية طلال قستي ومعتوق الشريف بآليات العمل التي أقرها مكتب الجوازات في سجون جدة منذ مطلع العام المنصرم والخاصة بتسهيل عمليات تصفية ممتلكات المبعدين والمرحلين والحفاظ على حقوقهم الشخصية والتي تكفلها لهم الانظمة والقوانين مما كان له الاثر الكبير في الحد من تأخير ترحليهم وإزالة المعوقات التي كانت تحول دون سرعة ذلك .

حقوق الإنسان: لا شكاوى من التكدس أو سوء المعاملة في توقيف المبعدين بجدة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 22 فبراير 2009

http://al-madina.com/node/107917

محمد القشيري-جدة

أكد د. حسين الشريف المشرف على فرع جمعية حقوق الانسان عدم رصد أي شكاوى من سوء التعامل او تكدس المبعدين في توقيف سجن الابعاد في بريمان منوّها بزيادة مساحة العنابر ونظافتها وتوفر الغذاء الصحي . وأشار في هذا السياق الى وجود تحسن كبير في وضع التوقيف مقارنة بالزيارة السابقة له قبل 4 سنوات داعيا الى وضع حلول لبطء اجراءات ترحيل المبعدين بالتنسيق مع سفاراتهم . جاء ذلك خلال زيارة مفاجئة قام بها اعضاء الجمعية امس الى توقيف سجن الابعاد.بدأت الزيارة بلقاء مدير إدارة توقيف الإبعاد لسجون جدة العقيد محمد زياد الراجحي والذي أبدى تفهمه من الزيارة وسمح للأعضاء بزيارة العنابر المخصصة للمبعدين والمحكوم عليهم بالأبعاد وعدم العودة.وتلخصت معظم الأحكام للمبعدين في ترويج واستعمال المخدرات بأنواعها والتزوير والشعوذة . وقال الشريف :إن الزيارة تأتي ضمن الخطة المرسومة لفرع الجمعية لزيارة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن بينها توقيف الإبعاد لسجون جدة بعد زيارة سابقة قبل أربع سنوات مضيفا أن الجمعية رصدت عدة ملاحظات تحتاج إلى النظر فيها لتسريع ترحيل المبعدين بالتنسيق مع سفارات الدول المختلفة . وارجع تأخر ترحيل بعض المبعدين الى عدم تأمين وسيلة السفر المناسبة . ودعا الى ضرورة إيجاد دليل واضح لعملية الإبعاد بإدارة الجوازاتيتم العمل بموجبه بما يضمن تحقيق الهدف الاساسى وهو ابعاد المخالف في زمن قياسى . ونوه بتجاوب مدير السجون في استدعاء سيارة اسعاف لاحد المساجين لنقله الى مستشفى الملك فهد بجدة لاستكمال العلاج .وأوضح الشريف: «رصدنا عدم وجود أي شكوى من سوء التعامل او تكدس المبعدين إضافة الى توسعة العنابر ونظافتها وتوفر الغذاء الملائم والصحي.وفي نهاية الزيارة وجه أعضاء الجمعية دعوة لرئيس إدارة الإبعاد بالسجون العقيد محمد الراجحي لعقد ورشة عمل في محاولة لايجاد حلول لبطء إجراءات ترحيل المبعدين مع تفعيل التنسيق مع سفاراتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رصدت الملاحظات خلال زيارتها الدورية للترحيل

"حقوق الإنسان": شركات الطيران الأجنبية أخرت سفر النزلاء في ترحيل جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 27 صفر 1430 هـ الموافق 22 فبراير 2009 العدد 5613

http://www.aleqt.com/2009/02/22/article_198370.html

فايز الثمالي من جدة

أشاد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بالعمل الذي تقوم به إدارة السجون في جدة وقال بعد زيارة ميدانية نفذها لمقر الترحيل في سجن جدة وذلك ضمن برامج الجمعية الدورية الخاصة برصد وملاحظة مختلف أحوال أماكن الحجز والتوقيف والسجون:""لمسنا استجابة من إدارة السجون لدعوات الجمعية بعد الزيارة التفقدية الأخيرة قبل أربع سنوات وذلك فيما يتعلق بتطوير الموقع، بما يتلاءم مع كرامة الإنسان، حيث بدا واضحا وجود عدد من العنابر الجديدة إضافة إلى عدم رصد تكدس في عدد المبعدين داخل العنابر كما كان يحدث في السابق". وأضاف: وجدت العنابر في أفضل تصميم من حيث التشميس والرعاية الصحية واستيعابها، مشيرا إلى عدم وجود أي شكوى من النزلاء الذين أشادوا بحسن التعامل من قبل إدارة السجون. وأرجع الشريف السبب في تأخر سفر المرحلين إلى تأخر حجوزات شركات الطيران الأجنبي، مبديا في الوقت ذاته استغرابه من غياب السفارات والقنصليات التي يتبع لها المرحلون حيث لا يوجد تواصل بين السفارات ورعاياها مما تسبب في عدم تزويدهم بالوثائق اللازمة لسفرهم. ورصد وفد الجمعية خلال الزيارة وجود أبناء لسعوديات جار العمل على ترحيلهم ومنهم من هو متزوج بسعودية، ودعت الجمعية إلى ضرورة الأخذ بالأنظمة المتعلقة بالتعامل مع أبناء السعوديات وإلى عدم تفريق شمل الأسرة والحفاظ عليها كما ورد في نظام الحكم وبقية الأنظمة. كما تدخلت الجمعية بالتعاون مع اللواء أحمد الزهراني مدير سجون جدة ومدير مكتب إدارة الجوازات في تسريع عملية نقل أحد المبعدين لتلقي العلاج الطبي والذي كانت حالته الصحية تستدعي ذلك وطالبت الجمعية بتوفير سيارة إسعاف لنقله. وبين الشريف أن الأحصائيات التي أطلع عليها الوفد بينت أن هناك أرتفاع كبير في عدد المرحلين والمبعدين في هذا العام مقارنة بالاعوام السابقة حيث شهد العام 1429هجري أبعاد 2030مرحل وشهد العام 1428هجري أبعاد 836مرحلا وشهد العام 14227هجري أبعاد 1321مرحلا بينما شهد العام 1426هجري أبعاد 1338مرحلاوشهد العام 1425هجري ترحيل 1915مبعدا. من جهته، طالب العقيد محمد الراجحي مدير مكتب جوازات في سجون جدة إدارة السجون تهيئة مدخل التفتيش لدخول بعض المستلزمات للسجناء وذلك لتسريع إجراءات ترحيلهم مشيرا إلى أن بعض المندوبين يستغرق دخولهم من نصف ساعة إلى ساعة وذلك يعرقل بعض الإجراءات مما يدفع بعض المندوبين إلى تأجيل زيارة السجين إلى وقت آخر وهذا يسبب بطئا وتأخيرا في عملية ترحيل السجين.

"حقوق الإنسان" تزور سيدة أحرق وجهها بالزيت

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 صفر 1430هـ الموافق 23 فبراير 2009م العدد (3069) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3069&id=91595&groupID=0

الرياض: سويد الحارثي

زار وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس السيدة (ص. ش) المنومة بمستشفى الإيمان بالرياض بعد تعرضها لحروق في جسمها بعد أن سكبت زوجة والدها زيت القلي على وجهها. وقد مثلت الجمعية في الزيارة الدكتورة ثريا عابد شيخ، والقانونية الاستشارية عبيدة الشبل الباحثة.وقالت الدكتورة ثريا إن الزيارة تهدف للاطمئنان على السيدة التي تعاني من ضغوط نفسية إضافة للإصابة التي لحقت بها، حيث تم إعداد محضر بالواقعة ومتابعة القضية ومعرفة تفاصيلها، بالإضافة للتواصل مع الجهات المعنية في القضية وآلية التعامل معها. وأضافت أن المتابعة مستمرة حيث ستأخذ مجراها بالنسبة للطرف الآخر لاكتمال مجريات النظر في القضية من عدة جهات للتمكن من إيجاد حل للمشكلة.وقالت السيدة (ص. ش) إن الجمعية عرضت عليها توفير ملجأ لها بعد خروجها من المستشفى، بعد أن طردها زوجها ووالدها كذلك.

وفد جمعية حقوق الإنسان يزور سجون جدة

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 28 صفر 1430 العدد 13297

http://www.al-jazirah.com/109128/ln22d.htm

جدة - خالد الصبياني

أشاد وفد ضم كل من المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وعضوي الجمعية طلال قستي ومعتوق الشريف بآليات العمل التي أقرها مكتب الجوازات في سجون جدة منذ مطلع العام المنصرم 1429هـ والخاصة بتسهيل عمليات تصفية ممتلكات المبعدين والمرحلين والحفاظ على حقوقهم الشخصية والتي تكفلها لهم الأنظمة والقوانين مما كان له الأثر الكبير في الحد من تأخير ترحليهم وإزالة المعوقات التي كانت تحول دون سرعة ذلك. وكان وفد الجمعية نظم زيارة ميدانية لمقر الترحيل في سجون جدة صباح أمس الأول وذلك ضمن برامج الجمعية الدورية الخاصة برصد وملاحظات مختلف أحوال أماكن الحجز والتوقيف والسجون إضافة إلى التجاوب مع الملاحظات التي ترد إلى فرع الجمعية عن تلك الأماكن.

الرياض

د. سهيلة زين العابدين في ضيافة القسم النسائي بـ "لرياض":

الملك عبدالله شخصية تنويرية مطبقة للشريعة ويفهم الإسلام حق فهمه ويعي حقوق المرأة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30 صفر 1430هـ - 25 فبراير 2009م - العدد 14856
http://www.alriyadh.com/2009/02/25/article412216.html

كتبت - أمل الحسين:

استضاف القسم النسائي في جريدة «الرياض» د. سهيلة زين العابدين حماد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكانت مجريات الحديث حول التغييرات الوزارية الأخيرة وتمثيل المذاهب الأربعة في هيئة كبار العلماء.

في البداية أكدت د. سهيلة أهمية تغيير المناهج الدراسية في المعهد العالي للقضاء وكليات الشريعة وإيجاد تخصص فقه دقيق حنبلي / شافعي / مالكي / حنفي.

ليكون عندنا علماء متخصصين ونحصل على انفراجات في أحكام فقيه كثيرة خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للمرأة،وتدريس المذاهب الأربعة ككل في المناهج العامة إضافة إلى حلقات الدروس في المسجد الحرام والمسجد النبوي.

وقالت: (دخول المذاهب الأربعة يميزنا عن باقي الدول العربية والإسلامية، كما أنها ستخفف كثيراً من قضايا التطرف والغلو خصوصاً فيما يتعلق بالمرأة، فمثلاً الأحناف يرون أن للمرأة الولاية على نفسها وأولادها ولها الحق أن تزوج نفسها وغيرها وهناك أحاديث تؤكد ذلك منها حادثة الخنساء بنت خزام الأنصارية عندما تقدم لخطبتها اثنان ولم يخيرها والدها وزوجها بالذي لا تريده فذهبت للرسول تشتكي حالها فرد عليها الرسول لا نكاح له وانكحي من تريدين، أيضاً بنت عثمان بن مضعون التي زوجها عمها للفقيه عبدالله بن عمر وعندما ذهبت للرسول وقالت عمي اكرهني على عبدالله طلقها منه).

واستشهدت أثناء حديثها بأحد التغييرات الوزارية الأخيرة وهي تولي نورة الفايز نائبة لوزير التعليم قائلة: (نحن دائماً نتحدث عن عدم تولية المرأة وهذا خادم الحرمين الشريفين يولي المرأة منصب نائب وزير وقوبل قراره بترحيب كبير من قبل الرجال والنساء، والملك عبدالله من الشخصيات المعروفة عالمياً أنه مطبق للشريعة الإسلامية كما يجب وهو رجل تنويري وفقاً للشريعة ويفهم الإسلام حق فهمه ويعي جيداً حقوق المرأة في الدين الإسلامي لذلك شرع الأبواب للمرأة فولاها المناصب العليا وفتح باب البعثات التعليمية لتتعلم بما يتوافق مع العصر لتخدم دينها وطنها مثل الرجل).

الاجتهاد

وشددت على أهمية الاجتهاد وقالت: (المذاهب اجتهادات فقهية من هؤلاء الأئمة وقد اجتهدوا حسب زمانهم وعصرهم ومكانهم فمعروف أن الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان لذا كان الإسلام ديناً مرناً وصالحاً لكل زمان ومكان فهو لا يقف عند حد معين ووقوفنا عند المذهب الحنبلي يعني أننا توقفنا عند منتصف القرن الثالث الهجري وهو زمن وفاة الإمام أحمد، وقد عرف عنه التشدد وتلامذته أشد منه وللأسف أن بعض الفقهاء والقضاة يميلون لهذا الجانب، ونحن لدينا غلو

في سد الذرائع حتى أصبحنا نحرم ما أباح الله فمثلاً رياضة المرأة البعض يمنعها ويحرمها من باب سد الذرائع فهل يوجد نص يحرمها ؟! بل الإسلام اعتنى بالصحة البدنية للإنسان، والأصل الإباحة مالم يرد نص يحرمها)
واسترسلت مؤكدة أن لدينا ذخيرة علمية سهلة التناول تجعل الاجتهاد أيسر مما كان عليه في السابق فالأئمة الأربعة كانوا يقطعون المسافات ويتحملون المخاطر من أجل التحقق من حديث أو مسألة علمية.

وقالت: (إن الأئمة الأربعة أهل علم وفكر ونحن أهل علم وفكر).
وعرجت أثناء لقائها لبعض المسائل المختلف عليها ويتم تداولها بشكل مستمر داخل المجتمع السعودي مثل كشف وجه المرأة وموقف الأئمة الأربعة منه حيث أشارت إلى إجماع الأئمة الأربعة على كشف المرأة لوجهها لزوم البيع والشراء والتعامل في مجالات الحياة وشاطرهم الشيخ محمد بن عبدالوهاب الرأي مقراً بأن وجه المرأة وكفيها ليسا بعورة وأن تلميذ ابن حنبل هو من شرع غطاء وجه المرأة.

المرأة والمحاكم

ثم تناولت ما يعترض المرأة داخل المحاكم قائلة: (بعض القضاة يتخذ التشدد والتضييق على المرأة منهجاً له فقد تأتيه زوجة متضررة من زوجها فيوصيها بالصبر عليه وإن أصرت على الطلاق لسوء العشرة يطلب منها أن تخالعه استناداً إلى واقعة بنت ثابت مع فارق سبب طلب الانفصال فهي قالت للرسول أنا لا أعيب فيه دينه ولا خلقه ولكني أكره الكفر في الإسلام، ومعنى ذلك أن الرجل جيد ولكنها لم تحبه ولن تستطيع أن تعطيه حقوقه الشرعية فقال لها الرسول أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم فردت إليه الحديقة فطلقها، أيضاً قضايا المهجورات يقول ابن حنبل إذا غاب الزوج عن زوجته أكثر من ستة أشهر فلها حق طلب فسخ العقد ولكن للأسف بعض النساء يغيب عنها زوجها بالسنوات وعندما يحضر وتطلب الطلاق يُطلب منها أن تخالعه).
وأكدت د. سهيلة على عدم وجود نص قرآني أو حديث يحرم المرأة من حضانة أبنائها عند زواجها من رجل آخر طالما هي أهل للحضانة وهذه من المسائل التي تحث على أهمية الاجتهاد.
وأشارت د. سهيلة إلى أن عدداً من النساء اعتدن على الخطاب الديني السائد مما يجعلها لا تقبل التغيير بسرعة حتى لو كان في مصلحتها.

الإعلام

ومن أسس التغيير التي تراها د. سهيلة أن لا يغلب القانون الوضعي على الشريعة، ولا يغلب العرف على الدين مثلما هو حاصل في فسخ نكاح تكافؤ النسب.
مشيرة في ختام جلستها إلى دور الإعلام والجهات الحقوقية في متابعة التطوير والتغيير وقالت: (على الإعلام بشكل خاص أن يغير خطابه وأن يسلك الخطاب الإسلامي التنويري الذي يعلم الناس حقوقهم وواجباتهم كما نص عليها الدين الإسلامي وان لا يغلب العرف والأهواء، فهو مرآة لولي الأمر، كما عليه أن يتابع التطوير ومجريات التغيير ويرصدها بعين محبة للوطن وتقدمه).

مفكرة وخبيرة سعودية بحقوق الإنسان في ضيافة القسم النسائي بـ"الرياض":

يجب تدريس المذاهب الأربعة .. والملك عبدالله يفهم الدين حق فهمه

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30 صفر 1430هـ - 25 فبراير 2009م - العدد 14856
http://www.alriyadh.com/2009/02/25/article412157.html

الدكتورة سهيلة زين العابدين تتحدث خلال زيارتها للقسم النسائي بـ«الرياض» (عدسة «الرياض»)

الرياض - أمل الحسين:

أكدت مفكرة وخبيرة سعودية في مجال حقوق الإنسان على ضرورة تغيير المناهج الدراسية في المعهد العالي للقضاء وكليات الشريعة وإيجاد تخصص فقهي دقيق (حنبلي وشافعي ومالكي وحنفي) ليكون لدينا علماء متخصصون يعالجون أموراً مهمة مثل الأحوال الشخصية للمرأة.

ودعت الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال لقاء بالقسم النسائي في جريدة «الرياض» إلى تدريس المذاهب الأربعة في المناهج العامة، إضافة إلى حلقات الدروس في الحرمين الشريفين. وقالت: إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز رجل تنويري وفقاً للشريعة ويفهم الإسلام حق فهمه وهو يعي جيداً حقوق المرأة في الدين الإسلامي لذلك شرّع الأبواب للمرأة فولاها المناصب العليا وفتح باب البعثات التعليمية. وأضافت الدكتورة سهيلة: «إن وقوفنا عند المذهب الحنبلي يعني أننا توقفنا عند منتصف القرن الثالث الهجري وهو زمن وفاة الإمام أحمد .. ونحن لدينا غلو في سد الذرائع حتى أصبحنا نحرم ما أباح الله.. فمثلاً رياضة المرأة البعض يمنعها ويحرمها من باب سد الذرائع.. فهل يوجد نص يحرمها؟ إن الإسلام اعتنى بالصحة البدنية للإنسان.. والأصل الإباحة ما لم يرد نص يحرمها».

وتطرقت الدكتورة سهيلة إلى بعض المسائل المختلف عليها داخل المجتمع السعودي مثل كشف وجه المرأة، موضحة إجماع الأئمة الأربعة على كشف المرأة لوجهها لزوم البيع والشراء والتعامل في مجالات الحياة، وشاطرهم الشيخ محمد بن عبدالوهاب الرأي مقراً بأن وجه المرأة وكفيها ليسا بعورة وأن تلميذ ابن حنبل هو من شرع غطاء الوجه.

الرياض

أشادت بدور "الرياض"

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تكرم الزميل النمر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 صفر 1430هـ - 24 فبراير 2009م - العدد 14855
http://www.alriyadh.com/2009/02/24/article411900.html

الدكتور عبدالجليل السيف يسلم الزميل النمر درعا تكريميا

القطيف- «الرياض»:

كرمت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الزميل منير النمر في ندوة عقدتها أخيرا في محافظة القطيف، وأهدت الجمعية عبر مشرف الفرع الدكتور عبدالجليل السيف درعا تكريميا للنمر، كما أشادت بالدور الإعلامي الذي لعبه النمر في إبراز ثقافة حقوق الإنسان للرأي العام عبر قلمه، من خلال صحيفة «الرياض».

طالبت بإيجاد صيغة لسرعة البت في المعاملات.. حقوق الإنسان:

ضعف صلاحيات القطاعات الحكومية يضر بالصالح العام

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/01هـ) 25/ فبراير/2009 العدد : 2810
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090225/Con20090225260686.htm

ماجد المرشد - بريدة

اعتبر رئيس اللجنة الفرعية لجمعية حقوق الإنسان في منطقة القصيم وعضو الجمعية الدكتور عبد الله اللحيدان أن ضعف الصلاحيات الممنوحة للقطاعات الحكومية في المناطق يندرج ضمن الحقوق التي يعتريها بعض النقص وتؤدي إلى تأخر البت في حقوق الآخرين في روتين يتضرر منه المواطن والصالح العام. وطالب الجهات المختصة بالنظر في منح القطاعات والأجهزة الحكومية في المناطق صلاحيات أكثر أو إيجاد صيغة وطريقة تضمن سرعة البت في بعض القرارات وإنجاز المعاملات التي تتأخر كثيرا بسبب إحالتها إلى مرجعية كل قطاع في الرياض وقد تكون القضية مرت بعدد من المحطات قبل وصولها إلى جهات البت فعندما تنطلق من محافظة مثلا يجب أن تسلك عددا من الطرق والإحالات حتى تصل إلى مركز الحسم والبت في الرياض وهذا روتين يعطل المصالح وينتج عنه غالبا تضرر للمواطن وصاحب المعاملة كما أن الحكم الذي يصدر فيها قد يكون سلبيا وغير منصف بحكم بعد من يبتون في القرار عن المنطقة ومعرفتهم لتفاصيل الأمور فيها فمثلا قضية تقع في جازان ويحكم فيها شخص في الرياض بحكم وجود معظم الوزارات. نأمل أن تكون هناك إعادة نظر في هذه المسألة خصوصا أن منح الصلاحيات سيخفف الضغوط على الوزارات ويخدم المصلحة العامة في مختلف الجوانب. وعن ضعف دور الجمعية في المنطقة وعدم وجود مقر لها استبعد وجود تحرك قريب لإيجاد مقر لفرع الجمعية في المنطقه لقربها من منطقة الرياض. وأضاف أن هيئة حقوق الإنسان كونها جهة رسمية تمتلك صلاحيات تنفيذية ساهمت في الحد من الأهمية المكتسبة لجمعيتنا وسحب دورنا نحو القضايا والمشاكل الأسرية وفك النزاعات بين الأفراد والجماعات وتقريب وجهات النظر من خلال الحكمة والعقل والتلطف والتودد والبحث عن حلول معتبرا أن أغلب النتائج التي تتوصل لها الجمعية في المنطقة إيجابية بسبب طبيعتها التي تتواءم مع عمل الجمعية. وأفاد أن تعامل المواطن مع الجمعية يختلف عندما يعلم أن دورها خيري ويبحث عن التواصل مع هيئة حقوق الإنسان الرسمية.لافتا إلى وجود تعاون بين الجمعية والهيئة حيث تحيل الجمعية بعض القضايا التي لم تستطع حلها وفق طرقها الخاصة وتأخذ ببعض آراء الهيئة كتعاون بين الجهتين.

هيئة حقوق الإنسان

لقاء لتسهيل الإجراءات بين حقوق الإنسان والرقابة والتحقيق

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 22 فبراير 2009

http://al-madina.com/node/108212

المدينة - الدمام

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة، معالي الشيخ الدكتور صالح بن سعود العلي«رئيس هيئة الرقابة والتحقيق»،وقد رحَّب معاليه بالدكتور العلي وشكره على الزيارة التي تسهم في تسهيل الإجراءات بين الجهتين وتدعم التواصل والتفاهم المشترك.من جانبه هنَّأ معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق رئيس هيئة حقوق الإنسان على الثقة الملكيةبتوليه رئاسة الهيئة وأكد على أهمية التواصل لما فيه مصلحة الوطن.حضر اللقاء معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين.

السديري يزور د. العيبان مهنئا

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 28 صفر 1430 العدد 13297

http://www.al-jazirah.com/109128/ln14d.htm

الجزيرة - عبد الرحمن السريع

بارك تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق تولي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئاسة الهيئة.. جاء ذلك خلال زيارة قام بها السديري للدكتور بندر العيبان بمقر الهيئة. وقال السديري: إن هذه الثقة الملكية التي حظي بها الدكتور بندر العيبان محل اعتزاز الجميع وتمنى من الله أن يوفق في إدارته للهيئة، حيث إن تجربة حقوق الإنسان ما زالت جديدة في بلادنا وتحتاج مزيداً من الجهد لترسيخ مبادئها ونشر ثقافتها بين أفراد المجتمع. وأكد السديري أنه سوف يبقى قريباً من الهيئة ولن يبخل بأي مشورة أو رأي تصب في مصلحة العمل. من جانبه شكر د.بندر العيبان السديري على هذه الزيارة والتهنئة وقال: إن الجهود التي قدمها محل تقدير الجميع متمنياً له الصحة والعافية.

هيئة حقوق الإنسان بين الواقع والمتوقع

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 30 صفر 1430 العدد 13299
http://www.al-jazirah.com/100496/ln32d.htm

م. عبد المحسن بن عبد الله الماضي

أتيح لي معايشة قيام هيئة حقوق الإنسان السعودية .. ونلت شيئاً من شرف خدمتها .. وهذا جعلني أتابع أخبار الهيئة متابعة المهتم الحريص الذي يأخذ كل أعمالها وما ينشر عنها مأخذاً شخصياً .
منذ التأسيس والهيئة أمام مهمتين رئيسيتين: الأولى داخلية وهي ذات شقين الأول نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع ورفع الوعي بأهميته .. والثاني القيام بدور العين للدولة لمراقبة تطبيق حقوق الإنسان في أجهزتها .
والمهمة الثانية خارجية .. وهي ذات شقين أيضاً الأول الدفاع عن صورة المملكة في الخارج .. والثاني التعامل مع الضغوط الدولية التي تواجهها الدولة بهذا الخصوص .
من هاتين المهمتين الرئيسيتين نعرف داخلياً أنّ حكومتنا الرشيدة تعمل على منع كل ما يؤدي إلى خرق حقوق الإنسان .. وخارجياً علمنا أنّ المملكة تواجه ضغوطاً بهذا الخصوص .. وإذا كان هذا هو اتجاه الحكومة في منع كل ما يخل بحقوق الإنسان داخلياً، فمن أين إذاً تأتينا الضغوط الخارجية؟.. ولماذا؟.. ومن هو المتسبب؟ .
ومع التسليم بأهمية هذه الاستفسارات وخطورتها، إلاّ أنّ إجابتها معروفة لدى الهيئة وهي ليست مجال مقال هذا اليوم .. ولكني سوف أركز على الموضوع الرئيسي وهو مدى نجاح الهيئة في إنجاز مهامها على المستوى الداخلي .
فعلى الرغم من أنّ رفع الوعي بثقافة وأهمية حقوق الإنسان هو الشق الأول من مهمة الهيئة في الداخل، إلاّ أنّ الدراسة التي أجرتها هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة كما قرأت في الصحف، تفيد أنّ (95%) من السعوديين يجهلون ثقافة حقوق الإنسان!.. وهو مؤشر خطير يدل على وجود خلل في مهمة تعريف المجتمع بالهيئة، رغم مرور أربعة أعوام على تأسيسها .
في مقالة سابقة شَبَّهْتُ مهمة تسويق هيئة عالمية الاسم كهيئة حقوق الإنسان، بمهمة تسويق ماركة عالمية مثل كوكاكولا أي أنها مهمة سهلة .. وهي بعكس مهمة تسويق اسم هيئة محلية، حيث تحتاج إلى مجهود شاق .. ومع هذا لو قسنا ما أنجزته هيئة محلية مثل مركز الحوار الوطني، مع ما تحقق لهيئة عالمية الاسم مثل حقوق الإنسان، لوجدنا الفارق الكبير لصالح الأولى .. مع أنه كان يكفي الاطلاع على تجارب الأمم المتقدمة علينا في هذا المجال وتطبيق خططهم .. ففكر حقوق الإنسان له اسمه ومعناه ومفاهيمه .. وله قيمة عالمية معروفة مشاعة متفق عليها .. لذلك فإنّ مهمة تسويق صورة وفكر وأهداف هيئة حقوق الإنسان، مهمة ليست بالعسيرة ويكفيها جهد المقل .

أخبار محلية ذات علاقة

مناقصة عامة لتأثيث منازل أسر الضمان

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/26هـ) 21/ فبراير/2009 العدد : 2806

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090221/Con20090221259885.htm

فارس القحطاني - الرياض

تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية طرح مناقصة عامة لمشروع فرش وتأثيث مساكن أسر الضمان ومشاريع الإسكان الخيري، بهدف استفادة أكبر عدد من الأسر في المناطق. وسبق أن تولت الوزارة برنامجا للتأثيث منذ ثلاث سنوات شمل فقط مشاريع الإسكان الخيرية التي تقوم ببنائها الجهات والمؤسسات في المملكة مثل مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري ومؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي. وتوقعت المصادر أن تستغرق الدراسة نحو عام حيث أن المشروع لا يزال في طور جمع البيانات والإحصائيات الخاصة للتعرف على عدد المستفيدين من أسر الضمان على مستوى المناطق، وتحديد القيمة التقريبية للمبالغ المالية للتأثيث، قبل رفع المرئيات إلى المسؤولين في الوزارة.

الزوج المتهم الأول في العنف الأسري في الجنوب

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/02/25هـ) 20/ فبراير/2009 العدد : 2805

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090220/Con20090220259856.htm

نواف عافت - الرياض

احتل الزوج المرتبة الأولى في ممارسة العنف ضد الزوجة في الدراسة التي أجراها «مركز رؤية للدراسات الاجتماعية»، عن العنف الأسري في المنطقة الجنوبية. وجاءت زوجة الأب التي تمارس العنف ضد أبناء زوجها في المرتبة الثانية، فيما احتلت الحماة التي تمارس العنف ضد زوجات الأبناء المرتبة الثالثة، وأخيرا الزوجة التي تمارس العنف ضد زوجها في المرتبة الرابعة. وأظهرت نتائج الدراسة أن من أول الآثار السلبية الناجمة عن العنف الأسري طلب الزوجة الطلاق ،والاضطرابات النفسية، والعاهات المؤقتة والمستدامة.

الرياض

توقيع اتفاقية بين "السجون" وصندوق تنمية الموارد البشرية

اللواء الحارثي: صدور الموافقة السامية على إنشاء7 إصلاحيات في المناطق

المصدر:جريدة الرياض الخميس 24 صفر 1430هـ - 19 فبراير 2009م - العدد 14850
http://www.alriyadh.com/2009/02/19/article410691.html

مدير عام السجون والزامل خلال توقيع الاتفاقية

الرياض- سعيد المبارك- تصوير : بندر بخش:

كشف مدير عام السجون اللواء علي بن حسين الحارثي عن عدم تحمل المديرية العامة للسجون للأحداث الإجرامية التي حصلت أخيرا والتي نسبت لبعض المساجين مؤكداً أنها ليست مسؤولية إدارة السجون بل مسؤولية جهات أمنية متخصصة هي من يبحث ويحقق في مثل هذه المواضيع.

وأبان الحارثي خلال توقيعه اتفاقية مع صندوق الموارد البشرية أن ماتردد من أن هناك سجناء لم يتم تنفيذ محكومياتهم لم يكن بسبب إهمال أو تقصير وإنما هو بسبب تداخلات في التحقيقات من شانها أن تتسبب في تأخير القضايا، مؤكداً انه تم زيادة الإعانة اليومية لجميع السجناء بلغت 15 ريالا للسجين بعد أن كانت 12 ريالا مقسمة بين إعاشة ونثريات حيث تقدر ب450ريالا في الشهر.

وأضاف أن الجهود مازالت تعمل على الانتهاء من المدينة الصناعية بسجن الحائر حيث تم الانتهاء من تنفيذ الموقع وتحديد مساحته، مشيراً إلى أنه قد صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين بناء على طلب من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية على إنشاء سبع إصلاحيات موزعة على مناطق المملكة وقد فتحت مظاريفها وهي طور الترسية على أن يكون بناء هذه الإصلاحيات خلال العامين المقبلين، موضحاً بأن مسألة الازدحام في السجون تعود لتنفيذ البرامج الإصلاحية داخل السجون.

وقال الحارثي «لقد عقدت اتفاقية بشأن إصلاحية الحائر مع هيئة المدن الصناعية التي في الوقت الحاضر انهت كافة الإجراءات لتطوير الموقع وأنهم بصدد ترسيتها على الجهات المسؤولة مؤكداً أن تطوير مدن صناعية داخل السجون ليس بالأمر السهل وأن هيئة المدن الصناعية قد أشارت إلى ان ذلك يكلف من100 إلى150مليون ريال».
وقال إنه تم بناء 13 معهداً في كافة السجون وقد تم تشغيل6 مصانع حتى الآن والباقية في استكمالها بينما هي تشغل أكثر من36 معهداً التي كانت قائمة سابقاً في السجون.
وكان مدير عام السجون قد وقع مع صندوق تنمية الموارد البشرية اتفاقية تعاون لتنفيذ برنامج وتوظيف السجناء ووقع الاتفاقية معه مدير عام «هدف» احمد الزامل، وهدفت الاتفاقية إلى تشجيع منشات القطاع الخاص على افتتاح فروع لها في السجون وتسهيل توظيف السجناء السعوديين من الجنسين في عدد من الفرص الوظيفية المتاحة داخل السجون، مهيباً برجال الأعمال بتقبل مثل هذه الفئة للإسهام في تأهيلهم وإعادتهم للحياة الطبيعية مرة أخرى.
وأفاد الحارثي أن هناك 13 مصنعا داخل السجون تتنوع فيها الأعمال مابين مصنع حلويات وعلب المجوهرات والأحذية والكراسي الحديد والموكيت وغيرها من البرامج والمهن.
وأضاف الحارثي أن هناك مايقارب من 56 سجينا يعملون خارج السجن مشيرا إلى أن العدد تقلص بسبب بعض الصعوبات التي يواجهها المساجين في التنقل بين السجن ومكان العمل خاصة إذا ماكان بعيدا عن المدينة.
من جهته قال مدير عام «هدف» إننا سوف نسهم بنسبة 50 بالمائة من راتب السجين خلال قضاء مدة محكوميته في السجن مضيفا أن مدة الدعم حددت ب24 شهرا ل215 سجينا ممن تنطبق عليهم شروط العمل.
وحث الزامل منشآت القطاع الخاص بفتح فروع لها داخل السجون لما له من دور اجتماعي كبير ولكي يتم الاستفادة من قدرات السجناء وإمكاناتهم.
وأشار أن الصندوق يسهم بما قررته اللائحة التنظيمية لتشغيل السجناء لدعم فترتي التدريب والتوظيف بما لا يتجاوز 1000 ريال شهريا على أن يتم دعمه ب 2000 ريال بعد أن يقضي محكوميتة واستمرار يته في العمل.
وأكد الحارثي ل«الرياض» بأن السجين في الوقت الحاضر غير ملزم بالعمل لأسباب متعددة مثل عدم وجود المصانع التي تستوعب جميع السجناء وأن عدد السجناء ليسوا مدربين التدريب الكافي الملزم للعمل أيضا مراعاة لقواعد الحد الأدنى الصادرة من الأمم المتحدة ونظام السجن والتوقيف في المملكة».
ومضى الحارثي قائلاً: «الكثير من السجناء الآن يطالب بالعمل لكن المصانع غير كافية لتشغيل هؤلاء السجناء، وفي المستقبل نتمنى أن نجد عدد كبير من المصانع التي تستوعب العدد الكبير من السجناء وهم سيحفزون بعضهم بعضاً».
وفي سؤال آخر ل«الرياض» عن بقاء عدد من السجناء في السجن دون تقديمهم للمحاكمة حسب ما بينته الزيارات الأخيرة لجمعية حقوق الإنسان لعدد من السجون قال «لقد وجه سمو وزير الداخلية وسمو نائبه بأن يكون هناك تعاون مع جمعية حقوق الإنسان ومع هيئة حقوق الإنسان للنظر في أحوال النزلاء والنزيلات، ولا شك أن جميع الجهات المعنية سواء الجهات العدلية أو المديرية العامة للسجون أو إدارة السجون في المناطق تسعى باستمرار برعاية السجين ومتابعة قضاياه واصدار الأحكام في وقتها.. وتابع قد تتأخر بعض القضايا سواء أثناء التحقيق لوجود تداخلات لأشخاص قد لا يكونون موجودين للبحث عنهم مما يجعل بعض القضايا معلقة حتى تكتمل صورة التحقيق ومن ثم ترفع للجهات العدلية مؤكداً بأن ذلك ليس إهمالا أو تقصيرا وجمعية حقوق الإنسان على علم بهذا الأمر».
وفي رد آخر على سؤال ل«الرياض» عن توجه المديرية العامة للسجون لافتتاح مصانع في سجون المحافظات لتدريب النزلاء فيها قال الحارثي «نحن نطلب من كل إدارة سجون كل منطقة ومحافظة استقطاب رجال الأعمال لبناء بعض المصانع أو الورش الصناعية التي تشغل فيها عددا من الصناعات والأمر ليس مقصورا على منطقة واحدة أو مدينة أو محافظة بذاتها إلا أن أصحاب المصانع يبحثون عن السجون الكبيرة التي تكتظ بأعداد كبيرة من السجناء لإقامة مثل هذه المصانع ليضمنوا العدد الكافي من السجناء للعمل في هذه المصانع».

المؤتمر يناقش تأهيل وتوظيف المعوقين

خبراء عالميون يبحثون في الرياض الحد من انتشار الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/02/25هـ) 20/ فبراير/2009 العدد : 2805
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090220/Con20090220259725.htm

سعيد الباحص ـ الدمام ، ياسمين الحمد ـ جدة

يناقش المؤتمر الدولي الثالث للإعاقة والتأهيل والذي يعقد تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في الفترة من 25 إلى 29 ربيع الاول في الرياض، كل ماهو جديد في مجال أبحاث الأعاقة خصوصا ما يحد من انتشارها عن طريق الكشف المبكر وفحص ما قبل الزواج إضافة الى استعراض الطرق العلمية الحديثة في التعامل مع المعوقين ودفعهم إلى الإنخراط في المجتمع والإسهام في تنميته. كما سيناقش المؤتمر واقع البحث العلمي في مجال الإعاقة والتأهيل محليا وإقليميا وعالميا وتأصيل وتفعيل ثقافة البحث العلمي في مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل وتعميق مفهوم الشراكات والتعاون على المستويات كافة إضافة إلى بحث سبل تحسين حياة المعوقين ودراسة الأبحاث العلمية العالمية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإعاقة. وحدد المؤتمر عدة محاور مركزية يتولى نخبة من العلماء والباحثين والأكاديميين والخبراء من داخل وخارج المملكة، إجلاء عناصرها العلمية وهي تتناول مجالات الصحة، التربية، الاجتماعية، النفسية، التدريب والتأهيل والتوظيف، التثقيف والإعلام. كما يركز المؤتمر بشكل كبير على دراسة أهمية البحوث في مجال تطوير الاعاقة وإعادة التأهيل، مع عرض وجهات النظر المحلية والاقليمية والعالمية حول ذلك، إضافة إلى مناقشة البعد الثقافي وتعزيز ورعاية ثقافة البحوث في مجالات الإعاقة والتأهيل وإعادة التأهيل. ومن الموضوعات المهمة التي يتناولها المؤتمر مفهوم "التحالفات" التي تعزز وتعمق أهمية التعاون المحلي والإقليمي والدولي والشراكات في مجال بحوث الإعاقة. ويصاحب المؤتمر عدد من الأنشطة والفعاليات تتضمن ورش عمل، لقاءات الطاولة المستديرة، معرضا للكتب المتخصصة والأجهزة والتقنيات الحديثة، بجانب النشاطات الاجتماعية والسياحية والإتفاقات والشراكات. من جانبه قال الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي مدير عام مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية إن ما تحقق خلال العقدين الأخيرين من تطور في التعامل مع قضية الإعاقة داخل المملكة، هو نتاج تكامل جهود كافة القطاعات المعنية، إلى جانب تنامي الوعي العام بأولوية الإعاقة كمشكلة اجتماعية واقتصادية، وتناغم أداء المؤسسات الحكومية والأهلية والخيرية في تقديم منظومة متطورة من الرعاية لتلك الفئة.
يذكر أن المؤتمر يعقد تحت عنوان "البحث العلمي في مجال الاعاقة" وينظمه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية، جمعية الأطفال المعوقين ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

مأذونو أنكحة بالشرقية يمنعون 3 زيجات لعرائس لا تتجاوز أعمارهن 13 عاماً

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 صفر 1430هـ الموافق 21 فبراير 2009م العدد (3067) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3067&id=91251&groupID=0

الدمام: حامد الشهري

رفض مأذونو أنكحة في المنطقة الشرقية إتمام 3 زيجات لصغر سن العروس " 13 سنة". وقال عاقد النكاح عبدالله بن عيسى الغشام لـ"الوطن" إنه ملتزم بتوجيهات رئيس محاكم المنطقة الشيخ عبدالرحمن الرقيب والتي تقضي بعدم تزويج أي فتاة يقل عمرها عن 15 عاماً، لافتاً إلى أنه رفض زيجتين لفتاتين يبلغ عمر كل منهما 13 عاماً.

وفي الدمام قال عاقد نكاح آخر إنه رفض إتمام زواج فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً.

بدوره قال المحامي مشعل الشريف لـ"الوطن" إن قضية الرشد تقتضي معرفة الفتاة للضار والنافع، وهو ما يتعذر في عصرنا الحالي للفتاة إلا بعد بلوغها 15 عاماً.

رفض مأذونا أنكحة في الشرقية الأسبوع الماضي عقد زيجتين لفتاتين تبلغان من العمر 13 عاما التزاما بالتوجيهات الصادرة من رئيس محاكم المنطقة الشرقية بعدم تزويج فتاة عمرها أقل من 15 عاما.

وأمام هذا الرفض توجه والد إحدى الفتاتين وتدرس في الصف الأول المتوسط إلى رئيس محاكم المنطقة الشيخ عبدالرحمن الرقيب إلا أن الأخير طلب منه الانتظار لعامين قادمين حتى تبلغ الفتاة عمر 15 عاماً حتى يمكن بعد ذلك عقد قرانها.

وقال عاقد النكاح عبدالله بن عيسى الغشام لـ "الوطن" إنه رفض تزويج الفتاة بحكم صغير سنها وخوفه من وجود أمور أخرى قد تضر بها في حالة زواجها مشيراً إلى أنه طلب من والدها التوجه إلى رئيس المحاكم للبت في هذه الزيجة.

وتكرر الأمر مع عائلة أخرى حيث رفض عاقد نكاح رفض الإفصاح عن اسمه في مدينة الدمام إتمام مراسم زواج فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً.

من جانبه طالب المحامي مشعل الشريف بسن قوانين تحدد عمر 18 عاما كحد أدنى لزواج الفتيات، مشيرا إلى أن مثل هذه الخطوة جائزة شرعا وقانوناً.

وقال لـ "الوطن" فيما يتعلق باعتبار البعض البلوغ مقياسا للزواج: "إن مجرد حصول البلوغ غير كافٍ لتزويج الفتاه"، مشددا على وجوب أن يكون الزواج مرهونا بالوصول إلى سن الرشد.

وأوضح أن "قضية الرشد تقتضي معرفة الفتاة للضار والنافع؛ وهو ما يتعذر في زماننا هذا إلا بعد عمر 15 سنة على الأقل نظراً لكثرة الفتن والشبهات والمتغيرات الحياتية ".

المحامي: مستندات تثبت بطلان عقد الزواج من " الخمسيني" شرعياً وإدارياً

"التمييز" الأمل الأخير لـ"طفلة عنيزة" في إعادة حياتها "البريئة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس - 09/02/19//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090218-8b15ef54-c0a8-10ed-0002-75389a33bb50/story.html

عنيزة - عبدالعزيز القرعاوي

رفعت محكمة عنيزة أمس طلباً من محامي «طفلة عنيزة» (تسعة أعوام) لتمييز الحكم الذي أصدره قاضي المحكمة في قضيتها بـ«صرف النظر عن فسخ العقد» من الرجل الخمسيني.

وطالب المحامي (الوكيل الشرعي عن والدة الطفلة) عبدالله الجطيلي، بضرورة فسخ العقد حالياً وعدم انتظار بلوغ الطفلة وسؤالها كما حكم بذلك القاضي.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن المحامي قدّم لائحة جديدة، مسجلاً فيها حيثيات لم يتطرق إليها القاضي أو ينظر فيها، كما أرفق مستندات تثبت بطلان الزواج من رؤية شرعية وإدارية. وتوقع الجطيلي أن يصل خطابه إلى هيئة التمييز في الرياض السبت المقبل، متمنياً «أن يتم البت في القضية بشكل سريع وقبل أن يصل الخبر إلى الطفلة». إلى ذلك، رجح خبير قانوني رفض التمييز حكم القاضي، باعتباره «تعليقاً للطفلة»، موضحاً أن مجلس القضاء الأعلى يشدد دائماً على وجوب حسم قضايا الزواج وعدم ترك الزوجات معلقات، «إلا إذا لم يوجد مبرر للفسخ، وهو ما يتنافى مع قضية طفلة عنيزة التي تتضمن عدداً من المخالفات الشرعية والإدارية». وكان القاضي في محكمة عنيزة الشيخ حبيب الحبيب، صرف النظر في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي في قضية «طفلة عنيزة»، حتى «بلوغ» الطفلة ذات الأعوام الثمانية، التي زوّجها والدها من دون علمها لرجل يكبرها بأكثر من أربعين عاماً، ومن دون علم والدتها التي استبقت انتقال طفلتها إلى الرجل الخمسيني ورفعت قضية على زوج طفلتها تطلب فسخ عقد النكاح لعدم أهليته، كما رفعت قضية مماثلة ضد زوجها تطالب بطلاقها لعدم قيامه بواجباته الشرعية تجاه الأسرة.

وجرى خلال فترة تداول الجلسات في المحكمة عدد من محاولات الصلح من المؤسسات الأهلية والاجتماعية بين الأطراف الثلاثة (والدة الطفلة، الزوج، الرجل الخمسيني) لكن الأخير رفض فسخ العقد، معتبراً في حديث سابق مع «الحياة» أن ما فعله ليس خطأ، في حين برر الأب تصرفه برغبته في تأمين مستقبل ابنته.

يذكر أن الطفلة وعلى رغم مرور قرابة عامين على القضية ما زالت والدتها قادرة على إخفاء الأمر عنها حتى لا تتأثر حياتها في المستقبل، كما طالبت الإعلام بعدم التلميح للأسرة وذكر اسم طفلتها حرصاً على مستقبلها.

تقرير عربي: التشريعات لا تحول دون وقوع انتهاكات للطفولة

المصدر: جريدة الوطن السبت 26 صفر 1430هـ الموافق 21 فبراير 2009م العدد (3067) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3067&id=91320&groupID=0

القاهرة: رويترز

سجل تقرير صادر في القاهرة عن المجلس العربي للطفولة والتنمية وجود "قصور عربي حقيقي في توفير بيئة صحية للطفل" لأسباب تتعلق بالتشريعات أو السياسات. ويلخص التقرير ما يراه انتهاكات في ظاهرة عمالة الأطفال وتعرضهم للعنف أو التحرش الجنسي وعيشهم في بيئة غير صحية.

ويقول التقرير إن عمالة الأطفال ظاهرة منتشرة في أكثر من بلد عربي وبخاصة مصر التي يؤدي فيها أطفال أعمالا شاقة في ورش النجارة وإصلاح السيارات وجمع القمامة. ويضيف أن في السودان والصومال أطفالا يشتركون في "الحروب والنزاعات المسلحة".

ويتوقع التقرير أن يبلغ عدد السكان في العالم العربي 650 مليون نسمة بحلول عام 2050 وأن نصف هذا العدد سيكون من الأطفال واليافعين الذين سيفرضون على الدول تبعات اجتماعية واقتصادية، ويطالب واضعي السياسات بالبدء من الآن في العمل على برامج تنمية الطفولة المبكرة.

ويعنى التقرير بتشخيص الصورة الحالية في العالم العربي لأوضاع الطفولة المبكرة من الميلاد حتى السنة الخامسة على عدة أصعدة منها حقوق الطفل والرعاية التربوية والأحوال الثقافية والبيئة المحيطة به وأوضاعه الصحية التي تشمل الصحة والتغذية.

ويسجل أن الطفل في هذه المرحلة يقضي نحو ثلاث ساعات يوميا أمام التلفزيون وأن الطفل الذي لم يتجاوز الثالثة يقضي سدس ساعات يقظته أمام التلفزيون وبعد التحاقه بالمدرسة يقضي أمامه ما يعادل ساعات وجوده بالمدرسة.

ويذكر التقرير أن أطفالا في معظم الدول العربية يتعرضون " لانتهاكات داخل الأسر العربية من ضرب واستخدام العنف والتفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث. وما زالت ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال موجودة في بعض الدول العربية بل إن بعض الأطفال يتعرضون لتلك التحرشات والانتهاكات الجسدية داخل دور رعاية الأطفال" مضيفا أن معظم الأطفال العرب محرومون من حق التعبير عن الرأي ويقعون ضحية السلطة الأبوية.

ويرى أن هناك صمتا تجاه انتشار العنف والإساءة للأطفال رافضا "تبني الضرب كإحدى وسائل تنشئة الأطفال في البيت والمدرسة والمجتمع" كما يعيب عدم وجود برامج تأهيل للأطفال الضحايا. كما يرصد التقرير انتشار ظاهرة تلوث البيئة بالقرب من المدارس ودور الحضانة في معظم الدول العربية وهو ما يعرضهم للإصابة بأمراض مزمنة في الجهاز التنفسي.

قضية تكافؤ النسب : الزوجة تتهم والدها بمحاولة قتلها بالساطور

المصدر: جريدة المدينة السبت، 21 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107512

عبدالله الزهراني - الدمام تصوير / علي الهاشم

استبق المحامى عبد الرحمن اللاحم صدور اى حكم بالتفريق بين موكليه والد ووالدة ريماس في القضية المتعارف عليها باسم تكافؤ النسب في محكمة القطيف مؤكدا انه سيطعن في الحكم وفيما كشفت الزوجة ان والدها الذى يطالب بالتفريق بينها وبين زوجها حاول قتلها بالساطور وخيرها بين الطلاق او القتل نفى الزوج تماما ان يكون قد زور في بطاقته الرسمية من اجل الاقتران بزوجته . وفى الوقت ذاته يطالب الاب بالتفريق بين ابنته وزوجها لعدم التكافؤ في النسب كما زعم في الدعوى

يقول الزوج عبدالله ال مهدي 30 عاما إنه تقدم لخطبة زوجته في المدينة المنورة وتم عقد النكاح بينهما في 1428/7/27هـ ببطاقة رسمية وليست مزورة كما تم ادعاء ذلك رغم خضوعه للتحقيق 4 مرات بهذا الخصوص . ونفى فى حواره مع المدينة التى زارته في منزله إيقاف معاملة الزواج من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موضحا انه لم يصله اى شيء بهذا الخصوص من اى جهة رسمية . وأوضح: تقدمت لخطبة زوجتي ببطاقتي الرسمية ولم انسب نفسي الى اى قبيلة وبعد زواجي تعرضت للتهديد والشتم من خلال اتصالات هاتفية عن طريق الجوال هددوني فيها بانه " إذا حملت زوجتي سوف يصبح الثأر ثأريين و تقدمت للشرطة ببلاغ ولكنى تعرضت للتهديد بالقتل مرة أخرى والسب والشتم داخل المحكمة من جهتها نفت الزوجة سميرة (أم ريماس) ان تكون أصيبت بالسحر كما ادعي عليها وقالت غير صحيح مضيفة ابن عمي تقدم لخطبتي 3 مرات ورفضته وبعدها هددنى قبل زواجى بفترة طويلة قائلا بالحرف الواحد (غيري ما راح تأخذي حطي هذه الفكرة براسك) ولازلت احتفظ بهذا التسجيل موضحة انها اخبرت والدها ووالدتها بذلك . واوضحت أنها تعرضت لمحاولة قتل من والدها بساطور في المدنية بعد عقد النكاح بسبب اعطائها زوجها جهاز العرس بغرض تسليمه لأختها في الدمام وبعدها تدخلت أمي لإنقاذي منه واستدعت الدوريات الأمنية لتصطحبه لمركز شرطة قباء في المدينة المنورة وقد وقع تعهد بعدم التعرض لى مرة أخرى . واضافت إن والدها خيرها بين الطلاق من زوجها او القتل او الذهاب لدار الاحداث وقد منعنى من إكمال مسيرتي الجامعية منذ بداية المشكلة كما أكدت الزوجة إن والدها حضر لمنطقة تبوك لحضور الزواج بمحض إرادته وفي فجر ذاك اليوم هرب من تبوك (بشرهة الزفاف) مؤكدة ان ذلك مثبت بشهادة الشهود

وأكملت إن والدتي رفعت دعوة طلاق ضد والدي بسبب سوء معاملته وعدم دفعه الايجار حتى طردنا من شقتنا ولجأنا الى أختي للسكن عندها ابتداء من شهر محرم الى 10 شعبان الماضي من جهته قال الوكيل الشرعي لوالد الزوجة إن المحكمة ستكون الفيصل النهائى في القضية مؤكدا ثقته واعتزازه بالقضاء السعودى وقال عبد الرحمن اللاحم محامٍ انهم في انتظار تحديد جلسة قادمة من محكمة القطيف مؤكدا ان الزوج لم يقدم اى اوراق مزورة وإذا كان هناك أي تزوير سوف يثبت ذلك لدى المحكمة والجهات المختصة وقال أكدنا على القاضي بان القضية محكومة باتفاقيات مناهضة التمييز العنصري وقد وقعت المملكة على هذه الاتفاقية واعرب عن امله في ان تكون هذه القضية نهاية لملف تكافوء النسب الذي يصطدم بحقوق الإنسان وقيمنا الدينية والوطنية مؤكدا جاهزيته للطعن فى اى حكم للتفريق بين الزوجين . يذكر أن وسائل إعلامية أوروبية نشرت هذه القضية عندما أرسل الزوج رسالة للبيت الأبيض في أمريكا بتفاصيلها.

"اختصاصيون" أبدوا قلقهم وأكدوا ضرورة علاجه

شرطة "الشرقية" تُسجل ارتفاعاً في "العنف الأسري" خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الحياة السبت - 09/02/21//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090220-95395ca6-c0a8-10ed-004f-71a3a5703b5e/story.html

الدمام - سلمان الشثري

شهدت المنطقة الشرقية خلال الأشهر الستة الماضية، ارتفاعاً ملحوظاً في حالات العنف الأسري، وتكررت حوادث العنف بين الآباء وأبنائهم، وبين الأشقاء، فيما تشابهت في الأسلوب والأسباب. وتم استخدام طلقات نارية من مسدسات وكذلك سكاكين وآلات حادة أخرى، للقضاء على الضحية، الذي يكون عادة والد الجاني، أو ابنه، أو شقيقه، أو حتى الزوجة. وفي كل حادثة يبرر الآباء فعلتهم بـ«عقوق الأبناء» لهم، في حين كانت الخلافات المستمرة بين الأشقاء السبب الرئيس في وقوع حالات العنف بينهم. ويقول شاب التقته «الحياة» (وتحتفظ باسمه)، كان تعرض إلى العنف الأسري: «انتقلت إلى المنطقة الشرقية في شكل دائم، بعد تعرضي إلى العنف الأسري مرات عدة منذ صغري، وبأشكال مختلفة، كان آخرها في شهر رمضان الماضي، حينما سقطت مضرجاً في دمائي، بعد ضربة قوية بآلة حادة من شقيقي الأكبر، كادت تودي بحياتي»، مشيراً إلى أنها كانت بسبب «خلافات مفتعلة» من أخيه، الذي كان «متسلطاً ويحاول فرض شخصيته على الجميع بالقوة (العنف)». وعبّرت شرطة المنطقة الشرقية على لسان الناطق الإعلامي مدير العلاقات والتوجيه العميد يوسف القحطاني، عن قلقها من ارتفاع معدلات الجرائم الأسرية التي «زادت خلال الأشهر الستة الأخيرة»، داعياً في تصريح إلى «الحياة»، في الوقت ذاته كل مَن تواجهه مشكلة أسرية إلى «ضبط النفس، وطرق باب القنوات الرسمية المختصة، لحل الخلافات الأسرية».بدوره، قال الاختصاصي النفسي الدكتور محمود رشاد، إنه «على رغم أننا لم نحصل بعد على دراسة دقيقة تبين نسبة هذا العنف الأسري في مجتمعنا، إلا أن آثاراً له بدأت تظهر في شكل ملموس على السطح، ما ينبئ أن نسبته في ارتفاع، وتحتاج من أطراف المجتمع كافة إلى التحرك بصفة سريعة وجدية، لوقف هذا النمو، وإصلاح ما يمكن إصلاحه».وعن الآثار الناجمة عن العنف الأسري، أبان أن «آثاره تظهر على أطراف ثلاثة، وهم من مُورس في حقه العنف، والأسرة، وكذلك المجتمع»، معتبراً أن أبرز الآثار الناتجة على الضحية (أو من مُورس في حقه العنف) هي «نشوء العقد النفسية، التي قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية أو سلوكيات عدائية أو إجرامية، وزيادة احتمال انتهاج هذا الشخص (الذي عانى من العنف) النهج ذاته الذي مُورس في حقه».وعدد رشاد الآثار الناتجة على الأسرة، وأبرزها «تفكك الروابط الأسرية، وانعدام الثقة، وتلاشي الإحساس بالأمان، وربما تصل إلى درجة تلاشي الأسرة»، مشيراً إلى أن آثار العنف إذا ظهرت على الأسرة فإنها «ستظهر أيضاً على المجتمع، نظراً لكون الأسرة نواة المجتمع، وأي تهديد سيوجه نحوها سيقود في النهاية إلى تهديد كيان المجتمع بأسره».واعتبر أن الوعظ الإرشادي والديني «مُهم لحماية المجتمع»، مبيناً أن «الدين الإسلامي يحثّ على أهمية التراحم والترابط الأسري». كما أكد ضرورة «تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والأسرية للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف، وكذلك إيجاد صلة بين الضحايا وبين الجهات الاستشارية المُتاحة، من طريق إيجاد خطوط ساخنة لهذه الجهات، يمكنها تقديم الاستشارات والمساعدة، إذا لزم الأمر».

الأدخنة تتسلل من "فلاتر الأسمنت" وتخنق "نباه ينبع"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 20 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107415

عبد العزيز العرفي - ينبع تصوير: علي الزهراني

أبدى سكان قرية " النباه " التابعة لمحافظة ينبع مخاوفهم من الانبعاثات السامة الناجمة عن جوار مصنع الاسمنت لمساكنهم وعدد سكان القرية معاناتهم فى عدم توفر المياه وانتشار الكلاب الضالة مطالبين بضرورة تدخل جمعية حقوق الإنسان خاصة بعد قيامهم بالرفع مرات ومرات للجهات المعنية دون جدوى.

مثلث التلوث

المواطن عودة الجهني قال نحن أهالي النباه وتحديدا من يقطنون داخل الإسكان الخيري نعيش في مثلث التلوث لوجود مصنع الاسمنت أمامنا ونهر المجاري يحيطنا من جميع الجوانب ومصنع الجبس من خلفنا ، ولي ابن مصاب بالقلب ورائحة المجاري تؤثر عليه وانبعاث الأدخنة من مصنع الاسمنت وكذلك ابني الاخر مصاب بطفح جلدي وخوفي أن يصابوا بأمراض مزمنة أو معدية وقد طالبت مرارا بحلّ لمشكلتي ولم تحل وفي شكواي لأحد مسؤولى السكن قال اذا كنت متضررا ارحل من السكن وكم اتمنى أن تتدخل حقوق الإنسان لما لها من دور بارز في حل مشاكل كثيرة يتعرض لها المواطنون .

وبال علينا

عويد الرفاعي يقول : لقد تضررنا من شركة الاسمنت والمصانع الأخرى وأبناؤنا اصيبوا بأمراض صدرية كثيرة منها الربو والحساسية ونحن نطالب بتعويضنا تعويضا ماديا عن أبنائنا الذين اصيبوا بأمراض لم تكن معروفة قبل وجود هذه المصانع وقد اكد لي احد الاطباء ان هذه الامراض تنتشر في المناطق الملوثة ونحن فقراء لا نملك المال لعلاج أبنائنا.

ويقول المواطن زويد الجهني : نحن نعاني من انقطاع مياه التحلية بصفة مستمرة رغم وجود محطة تحلية داخل الاسكان الخيري الا انها معطلة من اكثر من سنة ونصف ويضيف قمنا بالشكوى مرات عديدة لرفع الضرر عنّا نحن اهالي قرية النباه وتوفير الخدمات ولكن كل ما جنيناه هو تعطيل مصالحنا واكد ان هذه المصانع وبال على المنطقة ولا يستفيد منها الموطن .

فلاتر للتنقية

من جانبه ذكر مصدر في شركة مصنع الاسمنت بينبع ان المصنع وضع فلاتر لتنقية الانبعاثات الناتج عن المصنع بملايين الريلات بالاضافة الى المراقبة المستمرة على جميع الانبعاثات الخارجة من المصنع لكي لا يتضرر المواطنون منها ونحن حريصون على سلامة المواطنين ونعمل وفق المعدلات البيئة المسموح بها دوليا ومن جانب الخدمات قمنا بتقديم عدد من الخدمات لسكان القرية القريبة من المصنع وكان اخرها تقديم باص لنقل الطلاب من والى القرية في طريقهم للمدرسة".

ارتفاع المعدلات

وذكر مصدر صحي ان حالات الاصابة بامراض صدرية وحساسية مرتفع في هذه المنطقة ويوجد عدد من المرضى يقومون بمراجعة المركز الصحي بشكل مستمر بسبب الاصابة بالربو والحساسية لاخذ الاوكسجين وصرف العلاجات الاخرى واكد الدكتور مفلح القحطاني انه تم مخاطبة الارصاد عن تضرر اهالي قرية النباه من بعض المنشآت الصناعية المجاورة لهم وفي حالة الرد سوف نتخذ الاجراء المناسب حيال مشكلتهم".

جولات مستمرة

عضو المجلس البلدي بمحافظة ينبع احمد عبد الله بن عمري قال لقد قمنا بعدة زيارات خاصة ومع أعضاء المجلس واستمعنا لمعاناة اهالى النباه من اثر التلوث على سكان المنطقة و البيئة بشكل عام ووجدنا هناك تضررا وعدم تقديم أي خدمات عامة للمواطنين وقام المجلس بمخاطبة هيئة الأرصاد وحماية البيئة من عدة شهور ولم نحصل على رد .

القريب العاجل

مدير تحلية املج المهندس الحجوري اكد ان تحلية النباه متوقفة في الوقت الحالي وقد تم استلامها من مقاول السكن قبل شهرين بتوجيه من محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة فهيد الشريف وتم تسليمها لمقاول ولوحظ منه القصور في العمل وقد وجه المحافظ باسناد التشغيل والصيانة والاشراف من قبل محطة تحلية املج وسوف يتم تشغيلها في القريب العاجل بصفة مستمرة.

الرياض

حقوق الإنسان.. للشباب

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 صفر 1430هـ - 21 فبراير 2009م - العدد 14852
http://www.alriyadh.com/2009/02/21/article411140.html

طفول العقبي

بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك حاجة لتحديد حقوق الإنسان. وقد تمثلت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الوثيقة الحقوقية الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948م. وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة البنود الأساسية لحقوق الإنسان، ويتألف إعلانها العالمي من 30 مادة بشأن الحقوق المكفولة لجميع الناس، حيث يعتبر هذا الإعلان من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي نالت موقعاً مهماً في القانون الدولي.

في الذكرى الستين لإطلاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أطلقت منظمة التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام (YWLP) مبادرة تهدف إلى زيادة وعي الشباب بقضايا حقوق الإنسان وفتح باب الحوار أمامهم للتعبير عن مرئياتهم حول قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، أطلقت المنظمة على المبادرة اسم "ماذا تعني لك حقوق الإنسان؟".

المبادرة عبارة عن دعوة مفتوحة لجميع الشباب للتنافس في كافة دول العالم بتصوير فيديو قصير لا تتجاوز مدته الثلاث دقائق حول "ماذا تعني لك حقوق الإنسان؟".

شاغبت تفكيري نافذة الضوء (الدعوة) في الأيام القليلة الماضية، فرصة للشباب للتعبير عن آرائهم حول حقوق الإنسان، أعجبت بطريقة طرحها العصرية والمبتكرة. فمواد الإعلان العالمي تخص الإنسان بشكل عام في أي مكان وفي أي عمر كان، ووضع منافسة على امتداد العالم بشتى أجناسه وفصائله ودياناته موجهة بشكل خاص للشباب. بادرة قد تشعر الشباب بأنهم جزء معترف به في هذا الكون، فحقوق الإنسان لم تعد حكراً على النخبة فقط وإنما هي حق لكل مواطن.

وإطلاق مبادرة كهذه على هيئة "يوتيوب" يتناغم مع لغة الشباب والعصر اليوم. فكل منّا قد يفكر في إيصال صوت الضمير بهيئة حلم ذاتي يخصه أو تجربة إنسانية عامة تخصنا جميعا. للاطلاع تجدون رابط المبادرة:
http://learningpartnership.org/en/programs/ywlp/udhr-contest

حقوق "محفوظة"... وحقوق "متحفظ عليها"!!!

المصدر: جريدة الحياة السبت - 09/02/21//
http://ksa.daralhayat.com/perspectives/columnists/02-2009/Article-20090220-94d1ca9c-c0a8-10ed-004f-71a3f31682c3/story.html

بدرية البشر

تحفظت هيئة حقوق الإنسان على 17 بنداً في لقائها الأول مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وأعلن نائب رئيس المنظمة زيد الحسين هذا الخبر، لكنه لم يقل لنا ما هي الـ 17 بنداً التي تم التحفظ عليها، كما أنه نفى أن تكون هذه التحفظات لها علاقة بحقوق النساء! هذه السؤال المرتاب عن علاقة التحفظات بحقوق النساء لم يأت من فراغ ولم يأت من جهة أجنبية لكنه جاء من صحافي سعودي يعرف تماماً أنه حيثما تحل قضية المرأة في بلادنا تأتي الخصومات والنزاعات من الباب الآخر. وحتى لا يقول قائل اننا نتعاطف مع النساء على حساب الحقوق الأخرى فأنني سأبدأ بالحقوق المتحفظ عليها والتي يصر نائب المنظمة أن يبقيها سراً من دون أن يفطن أن السرية سياق لا يتفق مع المبدأ الأول في حماية الحقوق وهو إعلانها لتمكين الناس منها. وأن الإعلان لا بدّ من أن يكون منطلقاً عملاقاً لحوار يشاع فيه ثقافة الحقوق وتكريسها، وتهذيب المنطق الذي يتعارض معها.

طريق منظمة مثل منظمة حقوق الإنسان في السعودية طريق شائك وطويل، لكن نائب رئيس المنظمة يؤكد لنا في المقام الأول أن الحقوق المعلنة ضمن قوائم حقوق الإنسان العالمية كالعدالة والمساواة والحرية هي حقوق يضمنها الإسلام وهذا داعم كبير لتشريع حقوق هي في المقام الأول إسلامية، وأن عمل المنظمة هو ترجمتها إلى حقوق مدنية وتفعيل هذه الحقوق بكتابتها مدنياً وحمايتها بالقانون وليس فقط بترسيخها داخل الضمير الإنساني.

لم يعد غطاء (ما يتماشى مع التقاليد) الذي يلوح به البعض في حواراته دقيقاً وصالحاً لواجهة تعطيل حقوق الإنسان في بلادنا، بل لم يعد بديهياً أن يقبل بها، فليس من الإسلام مثلاً أن تضام المرأة وكلنا نعرف هذا، لكننا لا نزال نصدم بأنظمة وقوانين تجعل من الأنثى مواطناً من الدرجة الثانية، وكأن هذا الوطن وحده للذكور، فعلى سبيل المثال وجدت في الورقة التي ناقشها مجلس الشورى والمقدمة لإلحاق غير السعودية المتزوجة بسعودي أن الزوجة تحصل على الجنسية السعودية بعد مولودها الأول، إن كان ذكراً ومولودها الثاني إن كانت أنثى وهذا الشرط يذكرني بذلك العهد الذي كان الولد الذكر يحرر أمه المملوكة من عبوديتها. أما عن المواطنة التي تتزوج غير سعودي، وعلى رغم حصولها على الموافقة من الجهة الأمنية فإنها خارج التغطية وخارج الحقوق وعليها أن تذوق المرارة لو طلقت من زوجها وبقي أولادها بلا جنسية، وإذا أردتم التفاصيل فإنها لا تسر، وللمعلومية فإن هذا النظام غير متحفظ عليه لكنه محفوظ في أدراج المنظمة!

أزْمَــة سَــكَــن !!

المصدر: جريدة المدينة السبت، 21 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107618

عبدالله منور الـجميلي

سمعنا عن دراسات لمعالجة هذه الأزمة قامت بها عدة جهات منها المجالس البلدية ؛ ولكنها مازالت حبيسة الأدراج ولغة التنظير ؛ ربما لأن المسؤولين يقطنون الفلل الفخمة ؛ فلم يشعروا بَـعْدُ بحجم الكارثة التي يعيشها المواطنون.

صُدْفَة وقعت تـحت يدي وثيقة تَـعَـاقد حكومي مع أحد الموظفين الأجانب ؛ أمْعَـنْت فيها النظر فَـوجدت بَـنْـداً يَـنُـص على بدل سكن سنوي كبير ؛ وهنا اجـتـمـعتْ في ذهني كلُّ علامات التعجب وأدوات الدهشة في العربية !! فـمـفـهوم هذا العَـقْـد أن كلَّ مواطنٍ سعودي يَـمْـتَـلِـك سَـكَـنَـاً خاصاً ؛ وبالتالي فالمُوظف الوَافِد من حقه الحصول على بدل سكن مقابل الإيجار !هذا هو المفهوم الذي أقَـرّته ، وربما صدقته وزارتا المالية والخدمة المدنية !! وأمّـا الواقع فـيقول : كثير من المواطنين يُعَـانون ويلات الإيجار ؛ فقد كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في تصريح صحفي نُـشِـر الأسبوع الماضي أن ما نسبته (45 % إلى 60%) من السعوديين غير قادرين على امتلاك سكن خاص من مختلف شرائح المجتمع !أيها المسئول السكن من ضروريات الحياة ، فمن أهم حقوق الإنسان في وطنه ، أن يجد سكناً يؤويه مع فِـرَاخِـه في الوقت والعمر المناسبين ، والسكن في وطننا مع النمو السكاني الكبير ، وفي خضم موجة غلاء الأراضي وعدم استقرار مواد البناء ؛ أصبح يمثل أزمة حقيقية يعيشها المواطنون ويكتوون بنارها صباحَ مساءَ ؛ فلا يمكن لشاب أن يبني مسكنه بداية حياته الوظيفية ،ولا يمكن ذلك لعسكري متقاعد أغلب راتبه بدلات تسقط بالتقاعد ؛ فإذا كانت الحلول الفردية غير ممكنة ؛ فلن يبقى إلا العمل الجماعي ؛ ولذا لا بد من خطواتٍ عمليةٍ إصلاحية سريعة ؛ ثم خطـط استراتيجية طويلة لعلاج هذه الأزمة وتبعاتها .وأولى الخطوات السريعة واجبة التنفيذ فوراً بَـدل سَـكَـن مناسب للمواطن المتزوج أياً كانت صفته ومهنته ؛ فهو وإن حصل على الأرض من الـبـلـدية بَـعْـد طول انتظار ، ورَضِـيـي بها مع أنها خارج الـنِـطـاق العـمْـراني ، فالـقَـرْض من البنك العقاري - رغم ما يجده من دعم - قد يـسْـتـفـيـد منه أحفاده بَـعْـد مَـمَـاتِه ، وكذلك مراجعة الأنظمة التي تحكم العلاقة بين المستأجر وصاحب العقار بما يحفظ حقوق الطرفين ، ويمنع المبالغة والزيادة العشوائية في مبلغ الإيجار ، والسماح بالامتداد الرأسي في الوحدات السكنية فذلك من شأنه استغلال المساحات داخل المدن ، وزيادة أعداد الشقق ؛ ونزول أسعار الإيجار.أما المعالجة بعيدة المدى فتحتاج إلى لجنة وطنية عليا من الجهات ذات العلاقة بمشاركة القطاع الخاص تدرس الوضع وترسم الحلول ممكنة التنفيذ ؛ ولعل من المقترحات في هذا الجانب :* إعادة النظر في أنظمة صندوق التنمية العقاري بحيث يتم إيقاف القروض الفردية ؛ فالقروض بهذه الصورة تتأخر ، وقيمة الأرض والـقَـرض في ظل ارتفاع الأسعار لا تكفي لبناء الوحدة السكنية ، ويمكن استثمار أموال الصندوق وعائداته في بناء مجمعات وأبراج سكنية يتم توزيعها على المواطنين مقابل أقساط مناسبة ؛ فـفي ذلك توفير للمصروفات ، وزيادة في أعداد المستفيدين.

* أن تقوم الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع البنوك ببناء مخططات سكنية ؛ تقوم بتأجيرها على منسوبيها بأسعار مناسبة ؛ أو تبيعها لهم بالتقسيط المريح .

* تفعيل فكرة السكن بالإيجار المنتهي بالتملك.

* أيضاً تشجيع القطاع الخاص ومشاركته للاستثمار في إقامة المجمعات السكنية بتسهيل الإجراءات ، وتقديم الامتيازات ؛ فكثير من المجمعات التي أقيمت في الدول العربية ؛ كانت بأموال سعودية وجدت الدعم ومرونة الأنظمة .

* معالجة الأحياء العشوائية داخل المدن ؛ وإعادة استثمارها وبنائها لتكون مدنًا حديثة تستقطب المواطنين على اختلاف أطيافهم .* العمل على إقامة مدن حديثة مجاورة للمدن القائمة فأسعار الأراضي أرخص ، وإمكانية التخطيط والتنظيم أسهل ؛ ونجاح تجربة القاهرة في مصر خير شاهد .

جمعية المطلقات: الوظائف والعلاج المجاني أهم أهدافنا

المصدر: جريدة المدينة السبت، 21 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107780

وفاء أحمد - الرياض
أكدت عضوات في جمعية المطلقات، التي أقرتها وزارة الشؤون الاجتماعية، أن الوظائف والعلاج أهم أهداف الجمعية التي تأسست باسم «جمعية مودة الخيرية النسائية لقضايا الطلاق» بمنطقة الرياض. جاء ذلك بعد تلقيها خطابا من مقام إمارة منطقة الرياض بناءً على طلب 34 سيدة طالبن بقيام الجمعية لحماية المطلقات، وكانت السيدات اللواتي طالبن بقيام الجمعية قد حددن أهدافها وهن: الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود، الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود، الدكتورة وفاء محمود طيبة، الدكتورة مي العيسى، الدكتورة مصباح الكردي، مضاوي محمد آل الشيخ، هدى النعيم، عائشة العرابي، عواطف بترجي، ثريا شيخ، سارة بن سعيدان، لولوة بن سعيدان، لطيفة بن سعيدان، نوال بن سعيدان، فريال الردى، مشاعل الرشيد، بنية الرشيد، أسماء الخميس، جواهر الموسى، فاطمة السلوم، فاطمة الخريجي، رغداء رباح، عواطف سلامة، منيرة العلي، ميرفت السجان، لولوة السعيدان، الجوهرة السعيدان، أمهرة الغامدي، لطيفة البسام، منيرة سليمان السهيل، طرفة الحلوة، منال الشهري، سلوى الخطيب. وتشمل أهداف الجمعية التوعية الأسرية أهداف وقائية متمثلة في الحفاظ على أفراد المجتمع المعرضين للخطر، ومن هذا المنطلق تسعى الجمعية لتحقيق العمل على عدة محاور منها: توعية الأسرة في الجوانب الصحية والاجتماعية والشرعية، العمل على إعداد وتجهيز دار الإيواء والحماية. وإضافة إلى شمول أهداف الجمعية الأخرى تأتي الأهداف العلاجية، متمثلة في عمل الجمعية على معالجة المشكلات التي تواجه أفراد الأسرة وذلك من خلال تحقيق عدة محاور، ومنها: تبصير الفئات عن أسباب المشكلة وكيفية تفاديها، عمل حلقات وورش جماعية للمساعدة في حل المشكلات، مساعدة أفراد الأسرة ماليا ومعنويا.

دراسة اجتماعية: المنهج الإسلامي في الحياة الزوجية يحجم ظاهرة الطلاق

المصدر: جريدة المدينة السبت، 21 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107732

المدينة- جدة
شددت دراسة تشخيصية ميدانية على أن اتباع المنهج الإسلامي في شؤون الحياة الزوجية هو الحل الموضوعي لكبح جماح ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، والتي في إزدياد مستمر منذ سنوات، ومعرفة أن الإسلام إنما أباح الطلاق في الحالات التي تستحيل فيها العشرة، ومواصلة الحياة الزوجية ويكون الطلاق أخف الضررين.
وطالبت الدراسة التي أعدها الباحث سلمان بن محمد العُمري وتضمنها كتاب بعنوان: (ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي) بتشكيل فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة يتكون من مفكرين ومحامين وإعلاميين لوضع خطة شاملة لمكافحة مرض الطلاق الذي ينتشر في المجتمع لأسباب تافهة أحياناً.
كما طالبت بإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية على أن تكون ملحقة بالمحكمة الشرعية وتحت إشرافها، بحيث يتسنى لهذه المكاتب أن تضم إلى جانب علماء الدين، وأهل الخبرة متخصصين في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية، حتى يتحقق التكامل من مختلف الجوانب والمجالات فيما يتعلق بطبيعة عمل هذه المكاتب.
برامج علاجية
وأوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية، كما دعت إلى استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين، والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي من خلال ما يعرف بعيادات الأسرة والمجتمع بوجود مختصين في هذا الفرع من المعالجة مع السعي لتوسيع قاعدة عيادات الرعاية الأولية؛ لتشمل الرعاية الأولية والسلوكية والمجتمعية، وتدريب أطباء الأسرة والمجتمع كونهم بوابة الخدمة الصحية في كيفية التعامل مع مشكلات الأسرة والمجتمع السلوكية والاجتماعية ذات البعد الصحي.
واقترحت الدراسة إنشاء صندوق للمطلقات وتدريبهن مهنياً وتحويلهن إلى عنصر منتج وليس استهلاكيا اتكاليا يعتمد على الإعانات فقط، ويتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات، مثل فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة، والسكرتارية، والإدارة، والصناعات التقليدية الوطنية، والتدبير المنزلي، وكذا الاهتمام بأسر المطلقات من حيث توفير سبل العيش الكريم لهن ولأبنائهن، إلى جانب إنشاء دور للحضانة وروضات لأطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج خاصة عن الرعاية الاجتماعية والنفسية، حتى لا يتحولوا إلى أحداث يخرقون أعراف ومبادئ ونظم المجتمع وينحرفون عن السلوك السوي.
تأمين اجتماعي
ونادت الدراسة الجهات ذات العلاقة إلى إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم ودوائهم وملابسهم، والتركيز على تدريب الأولاد مهنياً لضمان حياة كريمة، وعمل شريف لهم بعيداً عن التشرد والإدمان والمخدرات والجرائم والانحرافات الأخرى، داعية إلى إعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع، وتشجيعها على إكمال دراستها وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي مع الاستفادة المتبادلة من التوجيهات والخبرات في المجال الأسري في الدول الإسلامية الأخرى.كما طالبت الدراسة بأهمية قيام وكالة للضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية، بتأسيس صندوق طوارئ لتقديم مساعدات عاجلة للمطلقات، وخصوصاً اللاتي انفصلن عن

أزواجهن ويعشن مع والديهن من ذوي الظروف المالية الصعبة، بالإضافة إلى ذلك يرى الباحث ضرورة تدشين وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة من متعة وسكن ونفقة وحضانة للأولاد مع أهمية حضور المرأة ساعة الطلاق حتى تعرف حقوقها وواجباتها .

خطورة الزيادة

ونبهت الدراسة المتخصصة إلى خطورة إزدياد ظاهرة الطلاق بصورة مطردة منذ عام 1406هـ وحتى العام 1425هـ ، إذ بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في العام 1406هـ (52828) عقداً بينما بلغ عدد صكوك الطلاق في السنة نفسها (12621) صكاً أي بنسبة (23%) وفي عام 1425هـ بلغ عدد عقود الزواج (98343) بينما بلغ عدد صكوك الطلاق فيها(20794) صكاً أي بنسبة (14ر21%) .

وأبانت الدراسة أن مجموع عقود الزواج بلغ منذ عام 1406هـ إلى عام 1425هـ مليوناً وسبعمائة وسبعة وستين ألفاً ومائة عقد، بينما بلغ عدد صكوك الطلاق في نفس الفترة أربعمائة وستة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر صكاً، أي أن النسبة العامة لصكوك الطلاق إلى عقود الزواج تساوي (23%) مما يعطي الانطباع بأن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي خطيرة، وتستدعي البحث والتحليل من أجل تشخيصها ووضع الحلول الناجحة لها.

تشريعات رادعة

كما طالبت الدراسة بالعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق وتقييده إلى أبعد الحدود، في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية التي ترى في الطلاق أبغض الحلال إلى الله، ويشرف على هذه التشريعات لجنة من علماء الشريعة والتربية والاجتماع وعلم النفس، وكل التخصصات المرتبطة بصياغة الإنسان وبناء المجتمع ، ووضع غرامات مالية لضبط سلوك بعض العابثين من الرجال تتناسب مع الدخل الفردي لكل منهم ، وتضمن العدل والإنصاف لمن يلحق به الظلم ، وتنشيط مراكز التنمية الاجتماعية بالدولة.

عيادات تقييم

ودعت الدراسة إلى افتتاح عيادات نفسية واجتماعية داخل المحاكم لتقييم الطرفين قبل الزواج ومتابعتهما في كافة المراحل، وبالذات عند حدوث الخلافات الأسرية والطلاق، والقيام بكافة الخدمات نحوهما ونحو أولادهما، وعدم السماح لصغار السن بالزواج ما لم يتم إعدادهم أو إعدادهن، والعمل على تضييق الفروق في السن والثقافة والمستويات الأخرى بين الزوجين، ويراعي تناول قضية العمر بقدر من التأني في الزواج، ووضع معايير وأسس عملية وأخلاقية واجتماعية لعملية استقدام الأيدي العاملة حتى لا تكون الأيدي العاملة والخدم من ثقافات مغايرة سبباً في هدم الأسرة وتفاقم وإزدياد نسبة الطلاق في البلاد.

مطالب المجتمع من "الشورى" في دورته المقبلة

توسيع الصلاحيات ، مراقبة الأداء الحكومي ، قضايا المواطنين ، وحل مشكلة البطالة

المصدر: جريدة اليوم السبت 1430-02-26هـ الموافق 2009-02-21مالعدد 13035 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13035&P=1

سعد السريع ، سلمان العقيلي – الرياض

بين طلبات بتوسيع الصلاحيات وأمنيات بفتح الباب أمام استقبال المواطنين تداعت الأمنيات المتعددة من قبل مسؤولين وشباب، والمطلوب توافرها خلال دورة مجلس الشورى المقبلة والمتوقع أن تنطلق بعد التعيينات الجديدة خاصة عقب التعديل الذي جرى على مستوى قيادة المجلس من خلال إحلال وزير العدل السابق الدكتور الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ ، مكان الدكتور الشيخ صالح بن حميد الذي أصبح رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء.

ومن خلال الاستطلاع الذي أجرته (اليوم) لرصد الآراء حول متطلبات المرحلة المقبلة من أعضاء مجلس الشورى اتضح تركيز المواطنين على ضرورة تحقيق ما سمّوه بالمطالب العاجلة وهي تتركز في القضايا الحياتية اليومية ما بين السعي للضغط لتوفير مزيد من الوظائف للشباب وأيضا بذل الجهد لتسهيل سبل العيش الكريم وتفعيل أدوات الرقابة على الأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية.

توسيع الصلاحيات

ويؤكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ(اليوم) أن مجلس الشورى قدم الكثير من الأعمال لجهة اتخاذه قرارات ايجابية ، وفعالة خلال السنوات الأربع الماضية ، وكذلك مبادراته بطرح العديد من القضايا التي تجسد انحيازه لعامة المواطنين بتلمس قضاياهم خاصة المعيشية منها ..

وطالب القحطاني بأن يتم خلال دورة المجلس القادمة توسيع صلاحيات مجلس الشورى ودوره الرقابي من خلال معالجته للأوضاع الاجتماعية والرقابية مقترحا أن يجد نظام المجلس بعض المرونة من اجل أن يتماشى مع الأحداث والقضايا الحديثة في المجتمع ..

وعبر عن أمله في أن يكون المجلس بصلاحياته الحالية، وكثير من التوصيات والنقاشات التي تحدث تخدم المجتمع مشيرا إلى أننا في جمعية حقوق الإنسان نطمح لان يكون تفاعل المجلس أكثر فيما يتعلق ببعض الأنظمة التي تساعد في تنظيم الجمعية ونظام المؤسسات الأهلية والتي تساعد على تطبيق الأنظمة المتعلقة بالتنفيذ السريع لآليات القضاء وحماية المرأة والحد من الإيذاء.

استقبال آراء المواطنين

*** تقارير حكومية :**

ومن جانبه طالب الدكتور عبدالله بن عثمان الخراشي، المشرف على العلاقات والمعلومات والتوعية والتوجيه بالصندوق الوطني الخيري، مجلس الشورى في دورته الجديدة ، بإخضاع تقارير جميع القطاعات الحكومية للنقاش أمام اللجان التابعة له وعدم الاكتفاء بالتقارير التي ترفع له من قبل الوزارات والدوائر الكبيرة ..

وقال الخراشي : أتمنى أن يكون أعضاء المجلس أكثر قربا من المواطن والتصاقا بهمومه كقنوات تمثيل حيث ينقلون ما يدور في ذهن المواطن وما يريد أن يوصله للمجلس مؤكدا على أن كثيرا من المواطنين لا يعرفون آليات تقديم مقترحاتهم أو آرائهم للمجلس ..
وطالب بأن تكون هناك حملة تثقيفية وتوعوية لتكون هي البوابة لدخول المواطن ووصول رأيه للمجلس بكل سهولة ويسر .. واقترح الخراشي أن يتم تحديد جلسات خاصة لمناقشة مقترحات وآراء المواطنين متسائلا عن عدم نقل جلسات المجلس على الهواء مباشرة لعامة المواطنين لتكون الصورة واضحة ويصبح المواطن متواصلا مع قرارات المجلس ..
وتساءل عن عدم مناقشة المجلس تقارير بعض اللجان والدوائر التي ليس لها صلة بالوزارات الحكومية من قريب أو بعيد كالاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي وكذلك الصندوق الوطني الخيري وغيرها الكثير من اللجان .
مقترحات وقضايا :
ومن جانب المواطنين كان التركيز على قطاع الشباب باعتباره المستقبل الواعد حيث يقول الشاب خالد المغيري وهو موظف بالقطاع الخاص إننا استبشرنا خيرا بالقرارات التي تصدر من مجلس الشورى الذي شكلته القيادة الرشيدة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين لخدمة المواطنين ومناقشة قضاياهم ..
وأضاف : لدي عدة اقتراحات وموضوعات أريد أن أوصلها إلى أعضاء المجلس ولكن لا توجد آلية لذلك أريد من القائمين على مجلس الشورى برئاسة الدكتور الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ فتح الباب أمام المواطنين لوضع مقترحاتهم والقضايا التي يجدونها مهمة لطرحها تحت قبة مجلس الشورى ..
تقارير الوزارات:
ومن جهته تطرق علي الاسعدي إلى مشكلة كبيرة تؤرق المواطنين وهي البطالة والتي أصبحت مشكلة لا مناط منها ولم يحرك ساكنا مجلس الشورى لحلها فعمر المجلس وصل إلى أكثر من 6 سنوات ولم نشاهد حلا حقيقيا لهذه المعضلة التي عانى منها كثير من المواطنين ..
وتمني الاسعدي أن توضع حلول جديدة للبطالة فقد شاهدنا كثيرا من الشباب الذين تخرجوا في الجامعات وهم غير قادرين على الحصول على وظيفة تعينهم على مصاعب الحياة خصوصا في هذا الوقت الذي نشهد فيه ارتفاع الأسعار .. وذكر خالد اليامي ـ موظف قطاع خاص ـ أن الذي لفت نظري خلال العامين الأخيرين هو الآلية الجديدة والنقل المباشرة لمجلس الشورى بالاضافة إلى الوزراء ومسئولي الدولة ومناقشة تقارير الوزارات السنوية وهذه تعتبر من أهم بنود تداول الشورى لما تمثله هذه النقلة من إعطاء صورة واضحة عن أعمال الوزارات ، وكيفية إدارتها ، إضافة إلى مناقشة الوزراء في القضايا المستجدة مثل مناقشتهم وزير المياه ومشكلة نقص المياه في جدة وعسير وغيرهما.
ارتفاع الأسعار:
ويشير فهد المساعد إلى انه يريد من أعضاء المجلس اهتمامه الكبير بالمواطنين والقضايا التي تمس همومهم مثل ارتفاع الأسعار والذي سبب لنا معاناة كبيرة مضيفا إن أعضاء المجلس تطرقوا لها ولكن لم نلمس شيئا ملموسا إلى الآن .. الكل يقذف بالمشكلة إلى الآخر ، والوزارة تلوم التجار والتجار يتذرعون بارتفاع تكاليف الشحن.
تفاعل السريع:
ويضيف سامي العرفج إن من النواحي الايجابية للمجلس تفاعله السريع مع المشاكل والقضايا التي تواجه المواطنين، وذلك بعد تشكيله لجنة لمتابعة مراكز الخدمة على الطرق السريعة بعدما عبر الكثير من المواطنين عن ضعف الخدمات المقدمة على الطرق السريعة بالمملكة من قصور واضح في جودة الأداء المقدم للمسافرين من نظافة في أكل المطاعم والشقق المفروشة ومراكز الصيانة وان مثل هذه الخدمات هي الواجهة الرئيسية للمملكة من قدوم الحجاج والمعتمرين والسياح .. ومن وجهه نظري أن القصور الملاحظ في مثل هذه الخدمات يعود إلى عدم المراقبة من الجهات الحكومية والبحث السريع للكسب وفي أوقات المواسم يلاحظ فجوة كبيرة بين الخدمة والارتفاع بالسعر المطلوب ونتطلع بكل أمل، بعد الله، بتوصيات مجلس الشورى لحل مثل هذه الأمور التي تمسّ حياة المواطن والمقيم.

د.المنيف: رعاية الملك دافع لمضاعفة الجهود في مواجهة العنف الأسري

إطلاق حملة توعوية متزامنة مع المؤتمر العربي لحماية الطفل

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/27هـ) 22/ فبراير/2009 العدد : 2807
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090222/Con20090222260066.htm

نواف عافت – الرياض

أكدت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري أن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز للمؤتمر الإقليمي العربي الثالث لحماية الطفل الذي سيقام مطلع الشهر المقبل، تمثل دافعا كبيرا لمضاعفة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، ليس في المملكة وحدها بل على مستوى الدول العربية كافة. وأضافت: أن اهتمام الملك بقضايا العنف والأمان الأسري، برزت من خلال تأسيس برنامج الأمان الأسري الوطني قبل ثلاثة أعوام بأمر ملكي.
وقالت إنه سيتم بالتزامن مع المؤتمر، تدشين حملة التوعية الأولى بالعنف ضد الأطفال في المملكة بالتعاون والاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. ونوهت المنيف إلى وجود مشاركات من جميع الدول العربية في المؤتمر، قائلة: هناك 22 وفدا عربيا بجانب الجمعيات المهتمة بحماية الطفولة من عدة دول عربية وغربية، إضافة إلى شركاء رسميين مثل المنظمة العالمية لحماية الطفل واليونيسيف، وجهات من الداخل منها هيئة وجمعية حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية. واختتمت تصريحها بالقول: حرصنا على وجود مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي لها اهتمام بالطفولة.

ورشة عمل عن حقوق الطفل والأمان الأسري في المملكة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 27 صفر 1430هـ الموافق 22 فبراير 2009م العدد (3068) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3068&id=91493&groupID=0

الرياض: الوطن

نظم برنامج الأمان الأسري الوطني ظهر أمس ورشة عمل حضرها مجموعة من الإعلاميين والمفكرين والكتاب، في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني في العاصمة الرياض، حضرها عميد الدراسات العليا بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية الدكتور راشد الراشد، ووكيل الجامعة للشؤون الصحية الدكتور أحمد متولي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف.

واستعرض رئيس القسم الطبي ببرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى خلال الورشة الوضع الراهن في المملكة فيما يخص الأمان الأسري وحقوق الطفل.

وأكد العيسى على دور التوعية والإعلام في نشر ثقافة حقوق الطفل، مشيراً إلى دور الإعلام في تحقيق الأهداف المرجوة من المؤتمر الإقليمي الثالث الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري مطلع الشهر المقبل، مشيراً إلى أن المؤتمر الذي يقام للمرة الأولى في المملكة، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعد دافعاً من أجل العمل على حماية الطفولة.

وأضاف العيسى أنه مع بداية المؤتمر، سيدشن البرنامج حملة التوعية الأولى بالعنف ضد الأطفال في المملكة بالتعاون والاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

رئيسة برنامج الأمان الأسري كشفت عن حملة سعودية لمناهضة العنف ضد الطفل تنطلق بعد شهر وتستمر عاماً ...

المنيف لـ"الحياة": 15 في المئة من ضحايا العنف الأسري أطفال... "ماتوا"

المصدر: جريدة الحياة الأحد - 09/02/22//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090221-9a73bf4c-c0a8-10ed-004f-71a37c4941ca/story.html

الرياض - سعود الطياوي

أكدت رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية التابعة للحرس الوطني الدكتورة مها المنيف، في حوار مع «الحياة»، أن حملة سعودية لمناهضة العنف ضد الطفل ستنطلق بداية آذار (مارس) المقبل وتستمر عاماً، بهدف التوعية والإرشاد وإيجاد آلية عمل لمكافحة العنف.

وذكرت أن 15 في المئة من مجمل قضايا العنف الأسري، التي يتم تسجيلها هي حالات وفيات لأطفال في المستشفيات سنوياً، مبدية أسفها لعدم وجود نظام موحد لمناهضة العنف ضد الطفل في السعودية.

ووصفت ما تقوم به بعض الجهات لمناهضة العنف الأسري بـ«الاجتهادات»، مشيرة إلى أنه تم إنشاء 36 فرقة عمل لرصد حالات العنف، وإقرار قانون يلزم العاملين في القطاع الصحي بالتبليغ عن حالات الإيذاء الأسري.

> حدثينا عن حملة مناهضة العنف ضد الأطفال التي تقومون عليها؟

- تبدأ الحملة مطلع شهر مارس المقبل، تزامناً مع المؤتمر الإقليمي العربي الثالث لحماية الطفل، الذي ينعقد للمرة الاولى في السعودية، في حضور 22 وفداً من الدول العربية، إلى جانب متحدثين ومشاركين من جميع دول العالم، لتستمر الحملة بعدها لمدة عام، بتنظيم من برنامج الأمان الأسري الوطني، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الاجتماعية لتشمل كل مناطق السعودية.

> هل ستقتصر آلية العمل في الحملة على التوعية فقط، أم ستكون هناك آلية عمل لمراقبة حالات العنف الأسري ومعالجتها؟

- نعمل على نشر ثقافة حماية الطفل من الإيذاء في الإعلام المرئي والمقروء، وتكثف الشهور الأولى من الحملة - وتحديداً الشهرين الأولين - الدور التثقيفي والإعلامي، لإلقاء الضوء على القضية بشكل عام، من خلال برامج تربوية موجهة إلى الفئات المعرضة للخطر، والتركيز على حجم المشكلة وأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على الطفل والمجتمع بشكل عام.

> هل تستهدف الحملة جهة أو فئة محددة؟

- الحملة ستكون عامة وشاملة، ولا يمنع أن تستهدف الآباء والأمهات الصغار في السن، بتوعيتهم بكيفية تربية الأطفال، إضافة إلى التركيز على المدارس والمدرسين والمرشدين الطلابيين، للعمل على اكتشاف حالات الإيذاء، ومن ثم تستمر الحملة في السعودية في مراحلها الأولى، من خلال وجود أكشاك خاصة ونشرات توعوية، حتى نصل إلى مرحلة أخرى مهمة، وهي مسألة القوانين والحماية والخط الساخن والتوجيه.

> كيف يؤثر عدم وجود نظام موحد يربط الجهات ذات العلاقة ببعضها من ناحية التعاون والتنسيق على أهداف الحملة؟
- هذا صحيح، لا يوجد برنامج نظام موحد لمناهضة العنف ضد الطفل في السعودية، فهناك إجراءات معينة تختلف من مكان إلى آخر لدى الجهات ذات العلاقة، وجميعها اجتهادات، سواء كانت في وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم أو وزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتالي يجب أن نلقي الضوء في الحملة على الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية على البلد، ومن ثم نحاول الدخول مع تلك الجهات في التفاصيل، من خلال ما يقدم من خدمات للأطفال، وما هي آليتها على الأرض، وكيف يصلها المعرضون للإيذاء الأسري.
> هل تراقبون حالات العنف ضد الأطفال في السعودية لإيجاد حلول فعلية لها، أم تكتفون بدور توعوي فقط عن طريق المؤتمرات والندوات والوسائل الإعلامية؟
- مسألة العنف ضد الطفل بحسب ما تم تصنيفها عالمياً، تعتبر قضية صحة عامة، وبالتالي تمر بأربع مراحل لحل أية مشكلة قائمة، إذ يجب الإدارك بوجود المشكلة ومعرفة حجمها وتفاصيلها، ثم الخوض في الأسباب والجذور والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي تسبب العنف كمرحلة ثانية، تليها المرحلة الثالثة التي تتعلق بالقوانين والإجراءات، التي من الممكن أن يتم تعديلها، والخدمات التي من الممكن تقديمها في هذا الصدد، وأخيراً العودة إلى القوانين التي نعتقد أنها قد تشجع على العنف، ومن ثم نحاول القضاء عليها، ونأتي بقوانين أخرى تساعد في حماية الطفل.
> من وجهة نظرك، ما الأسباب الرئيسية التي تدفع للعنف الأسري في السعودية؟
- الأسباب عدة، منها تغيير النمط الاجتماعي، والتطور الاقتصادي في البلد، إلى جانب التفكك الأسري، وما يتبعه من نسب الطلاق التي تسجل والإدمان والمخدرات، وكل هذا ينعكس على الوضع الاجتماعي في الأسرة، وهي مسببات موجودة في المجتمع بحسب الدراسات، وإذا كانت جذور العنف موجودة، فبالتالي سيترعرع العنف ويكبر في المجتمع.
> كم حالة عنف أسري تم رصدها في السعودية العام الماضي ضد الأطفال؟
- لا يوجد لدينا في السعودية مكان إحصائي واحد لجمع المعلومات والحالات في السجل المدني، بمعنى أن كل جهة من الجهات المعنية عن العنف الأسري تحتفظ بعدد الحالات التي ترد إليها لنفسها دون وجود ربط أو تنسيق مع بعضها، فمثلاً وزارة الشؤون الاجتماعية تتحدث عن 1100 حالة خلال عام، ووزارة الداخلية تتحدث عن إحصاءات أخرى وردت إلى الوزارة، وجمعيات حقوق الإنسان تتحدث عن أن ربع الحالات التي تردهم تخص العنف الأسري، كذلك الحالات التي ترد إلى برنامج الأمان الأسري الوطني من خلال تسجيل ما يصل إلى 60 حالة سنوياً لإيذاء الأطفال تتطلب دخولهم المستشفى نتيجة لإصاباتهم الجسدية الجسيمة، ومن خلال مركز معلومات خاص ببرنامج الأمان الأسري الوطني يعنى بتجميع حالات إيذاء الأطفال.
> ما نوع الإصابات التي يتم تسجيلها في معظم حالات العنف ضد الأطفال؟
- معظم الحالات التي ترد إلى المستشفيات هي الحالات التي تحتاج إلى عناية طبية نظراً لوجود إيذاء جسدي واضح في الأطفال، ونوع الإصابات تتنوع بين الكسور والإصابات الجسدية التي تتطلب وجودها في المستشفى، بالتالي حالات الإيذاء الجسدي البسيطة لا تصل إلى القطاع الصحي كون الحالات التي تصل هي حالات إيذاء خطرة، وللأسف ان معظم حالات العنف الجسدي لا يتم الإبلاغ عنها.
> ما مدى فاعلية آليات التبليغ والتدخل مع الجهات ذات العلاقة؟
- الفاعلية ضعيفة جداً للأسف الشديد، بيد أنها بدأت في الأعوام الأربعة الماضية تتحسن من خلال إنشاء فرق ومراكز لحماية الأطفال وتحديداً في وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري من خلال إنشاء 36 فرقة عمل، ملزمة بالتبليغ عن حالات الإيذاء الأسري، ونتمنى أن تتعدى «إلزامية التبليغ» من القطاع الصحي إلى باقي القطاعات الاجتماعية والأمنية، ويجب على الدولة أن تحمي هذا المبلغ، في ظل عدم وجود إجراءات موحدة.
> هل تعتقدين أن هناك جهلاً في ما يتعلق بمسألة التبليغ عن العنف الأسري؟
- نعم، يوجد جهل كبير في المجتمع في ما يخص موضوع التبليغ عن حالات العنف الأسري، لأن هناك الكثير من الناس في المجتمع يعتقد أن مسألة العنف الأسري قضية أسرية وليست قضية إجرامية، وفي هذه الحال لا يتم التبليغ، كون الشاهد يرى أن الأب الذي يضرب ابنه لأسباب عدة لا يمكن أن يتم التبليغ عنه.
> هل تم تسجيل حالات وفيات نتجت من عنف الأسرة تجاه الطفل... وكم تصل أعدادها؟
- يتم بشكل سنوي تسجيل حالات وفيات للأطفال نتيجة الإيذاء الأسري، إذ تبلغ حالات الوفيات 15 في المئة من مجمل قضايا العنف الأسري التي يتم تسجيلها في المستشفيات، ولكل حالة وفاة طفل جراء العنف الأسري يقابلها 20 حالة عنف أسري لم يبلغ عنها، وما يرد من إصابات في هذه الحالة هي إصابات الرأس البالغة، ونزيف الدماغ، ونزيف البطن والصدر وهي إصابات قاتلة، فيما هناك حالات أخرى باردة لا تصل إلى المستشفيات بل تذهب إلى جهات أخرى كوزارة

الشؤون ووزارة الداخلية، نتيجة أن التبليغ يصل إلى تلك الجهات بعد أيام عدة من وقوع الإصابة بينما الحالات الخطرة يتم نقلها إلى المستشفيات بشكل عاجل.

> من المتسبب في حالات العنف ضد الأطفال في الأسرة بحسب ما يردكم من حالات؟

ـ بحسب الإحصاءات التي تردنا فإن نسبة 60 في المئة من حالات العنف ضد الأطفال سببها الوالدان (الأم والأب)، إذ يتساويان في ما بينهما، بيد أن الإصابات التي يتسبب بها الأب تكون أخطر، ويأتي ذلك بسبب التركيبة الفيزيائية والقوة الجسمانية ما يولد نوعاً من قوة الضرب وتأثيره أكثر من ضرب الأم، كون الرجل أقوى من المرأة جسمانياً.

> ما أكثر المناطق التي تشهد حالات العنف الأسري في السعودية؟

ـ سجلت المنطقة الغربية في السعودية أعلى الأرقام، ولا نستطيع تحليل ذلك من ناحية هل أن حالات العنف لديهم كثيرة، أم أن حالات التبليغ لديهم أكثر من المناطق الأخرى، ومن ثم تأتي مناطق الرياض والشرقية، بحسب الأرقام التي وردت من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتلك المناطق هي الأكثر كثافة سكانية.

> هل فكرتم في إيجاد حلول أخرى كإدخال هذا الموضوع في المناهج الدراسية؟

ـ نتمنى تدريس حقوق الطفل في المناهج الدراسية، حتى الطفل نفسه يتمكن من معرفة حقوقه بشكل كامل وأولها التعليم، ومن ثم نطالب بإلزامية التعليم في جميع المراحل الدراسية، في ظل وجود حالات كثيرة لإخراج الفتيات من الدراسة بعد مرحلة دراسية معينة بحجة أنها كبرت مثلاً، وأن مكانها الحقيقي يجب أن يكون المنزل، وهذا الأمر لا يردعه قانون معين ومحدد يلزم ولي الأمر بضرورة إتمام الأطفال لتعليمهم.

أكد أن "السجون" ستقدمها لوزارة العدل لتطبيقها ...

الحارثي لـ"الحياة": "الداخلية" وافقت على أحكام "بديلة" للسجن

المصدر: جريدة الحياة الأحد - 09/02/22//

http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090221-9a706c58-c0a8-10ed-004f-71a3e56a3317/story.html

الرياض - سحر البندر

كشف المدير العام للمديرية العامة للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي، عن نية «المديرية» تقديم دراسة أجرتها عن الأحكام البديلة للسجن إلى وزارة العدل لتطبيقها، بعدما وافقت عليها وزارة الداخلية.

وقال في تصريح إلى «الحياة»: «أجرينا دراسة عن الأحكام البديلة للسجن أو التدابير البديلة وآلية العمل بها في جميع أنحاء العالم، وقدمنا تصوراً لمركز أبحاث الجريمة ووزارة الداخلية التي وافقت عليها وهي الآن في مرحلتها النهائية لتقديمها كتشريع».

وأكد أن من شأن الأحكام البديلة، تقليل نسبة تكدس النزلاء في السجون، ومراعاة الجانب النفسي للمخطئين، خصوصاً من يقعون في الجرم للمرة الأولى، كما تمنع التصاق وصمة السجن بالسجين، وتفتح أمامه باب التوبة واسعاً دون افتضاح أمره. وكان مدير «السجون» أثنى أخيراً، على القاضي في مركز المويه محمد آل عبدالكريم، لانتهاجه أسلوب الأحكام البديلة عن عقوبة السجن، ومنها الحكم على مراهق طعن زميله بتنظيف جمعية، معتبراً هذا الأسلوب «توجهاً إبداعياً متوافقاً مع تعاليم الإسلام السمحة، التي خصت جرائم التعزير بعدم التحديد، ما يوسع من سلطة القاضي، ويمنحه إمكان اختيار العقوبات المناسبة لطبيعة الجرم، وشخصية الجاني، وظروف ارتكاب الجريمة، ويحقق مصلحة المجتمع، وإصلاح شأن المنحرف، ويمنعه من العودة إلى الانحراف».

215 شخصاً يعملون في السجون

أوضح المدير العام للمديرية العامة للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي أن عدد العاملين في سجون السعودية وصل إلى 215 شخصاً، لافتاً إلى أن عمل السجين ليس إلزامياً. وأضاف أن «السجون» وقعت اتفاقاً مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) أخيراً، لتنفيذ برنامج دعم توظيف السجناء خلال قضائهم مدة محكوميتهم، عازياً في تصريح إلى «الحياة» قلة عدد السجناء العاملين إلى قلة المصانع، خصوصاً الخاصة منها بالنزيلات، وذكر أنه يوجد الآن 12 مصنعاً داخل السجون السعودية، و23 معهد عمل 6 منها مكتمل والبقية يتم استكمالها.

ودعا رجال وسيدات الأعمال إلى إقامة مصانع في السجون من أجل إعادة انخراط النزلاء والنزيلات في المجتمع كما هو موجود في المنطقة الشرقية، لافتاً إلى أن عدد السجناء الذين يعملون خارج السجن 4، ولا يوجد أي شكوى من أرباب العمل ضدهم.

حقوق الإنسان يعجز عن التوصل لقرار بشأن الأزمة الاقتصادية

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 22 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/107992

واس - جنيف

أرجأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التصويت على قرار بشأن الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية امس الاول.. وقال إنه سيجري مناقشات الاثنين المقبل .. وأمضى المجلس حوالى ست ساعات في جلسة الجمعة للإستماع إلى الخبراء ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. ودعت مسودة مقترحة لقرار أعضاء الأمم المتحدة بألا يدعو الأزمة تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وقطع المساعدات أو وضع أهداف التنمية خاصة فيما يتعلق بتقليل الفقر والجوع في أولوية متأخرة. وقالت بعض الدول المتقدمة التي قاطعت الجلسة التي دعت لها البرازيل ومصر إن المجلس ليس هو المنتدى الصحيح للنقاش.

الرياض

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء انتهت من إعداد مشروع نظام الإجراءات الجزائية:

أحكام القتل والرجم والقطع والقصاص لاتكون نهائية إلا بتأييد المحكمة العليا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 صفر 1430هـ - 23 فبراير 2009م - العدد 14854
http://www.alriyadh.com/2009/02/23/article411719.html

الرياض - عبد السلام البلوي:

حذر مشروع نظام الإجراءات الجزائية من القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً واشترط أن يكون التوقيف أو السجن في الأماكن المخصصة لكل منهما وللمدة التي تحددها السلطة المختصة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة .

ولا يجوز - حسب المشروع الذي انتهت من إعداده هيئة الخبراء بمجلس الوزراء مؤخراً - توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعاً أو نظاماً بعد محاكمة تجرى وفقاً للوجه الشرعي، وأعطت المادة الرابعة المتهم الحق بالاستعانة بتوكيل محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة .

ولا تكون الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل أو الرجم أو القطع أو القصاص في النفس أو فيما دونها، لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا ولا يكون تأييدها لعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع، وإذا لم تؤيد المحكمة العليا الحكم المعروض عليها فلها نقضه وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتحكم فيها من غير من نظرها .

وشدد النظام على حرمة الأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم ونص على وجوب صيانتها .

وبين أن حرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما معه من أمتعة وتشمل حرمة المسكن سواء كان المسكن المكان المسور أو المحاط بأي حاجز أو المعد لاستعماله مأوى .

ولا يجوز حسب هذا النظام لرجل الضبط الجنائي الدخول إلى أي مكان مسكون أو تفتيشه إلا في أحوال معينة منصوص عليها، وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش من قبل أنثى يندبها رجل الضبط، ويكون تفتيش المسكن بحضور صاحبه أو من ينيبه أو أحد أفراد أسرته الكامل الأهلية المقيم معه وإذا تعذر حضور أحد هؤلاء وجب أن يكون التفتيش بحضور عمدة الحي أو من في حكمه أو شاهدين، وإذا وجد رجل الضبط في مسكن المتهم أوراقاً مختومة أو مغلقة بأي طريقة فلا يجوز له أن يفضها وعليه إثبات ذلك في محضر التفتيش وعرضها على المحقق المختص .

ويجب أن يكون التفتيش نهاراً بعد شروق الشمس إلى غروبها في حدود السلطة التي يخولها النظام ولا يجوز دخول المساكن ليلا إلا في حال التلبس بالجريمة. ويرى مندوبو وزارة الداخلية في ملاحظاتهم على المادة الثالثة عشرة بعد المائة المتعلقة وجوب التوقيف للمتهم وإضافة نص يمنع توقيف الأحداث دون سن الخامسة عشرة إلا في الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وبأمر من المحقق ومصادقة رئيس الدائرة ولا يجوز توقيف من هم دون سن الحادية عشرة مطلقاً .

وحددت المادة الرابعة عشرة بعد المائة مدة التوقيف بخمسة أيام وحذرت أن يزيد مجموع الأيام في حال التمديد عن أربعين يوماً، ويرى مندوبو الداخلية والتحقيق والادعاء العام إضافة عبارة (وفي الحالات الاستثنائية التي يتطلب التوقيف مدة أطول يجوز لمحكمة الموافقة على طلب تمديد التوقيف لمدة متعاقب بحسب ما تراه)، وللمحقق أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو الموقفين وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك

دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه. ويرى مندوبو وزارة الداخلية أهمية تخصيص الجرائم في الحق الخاص للأفراد والتي لا تقام الدعوى الجزائية فيها إلا بنآء على شكوى بحيث يدخل ضمنها القذف والسب في مكان غير علني والسرقة والاختلاس وخيانة الأمانة من أصول المجني عليه أو فروعه وكذلك قضايا عقوق الوالدين والامتناع عن أداء النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو السكن المحكوم بها بحكم واجب التنفيذ، وأخيراً الامتناع عن تسليم الصغير لمن له الحق في حضانته. وتنقضي الدعوى الجزائية العامة في حالة عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو وصدور حكم نهائي، وما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطة للعقوبة أما الدعوى الخاصة فتنقضي بصدور حكم نهائي أو عفو المجني عليه أو وارثه.

قضاة لكل 100 ألف نسمة

نقص القضاة في المحاكم يؤخر البت في القضايا

المصدر: جريدة عكاظ (الاثنين 1430/02/28هـ) 23/ فبراير/2009 العدد : 2808
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090223/Con20090223260304.htm

عدنان الشبراوي - جدة ، فارس القحطاني - الرياض

من الطبيعي أن تزدحم المحاكم بالمراجعين. وأن يتأخر البت في قضاياهم. وأن تتباعد مواعيد الفصل فيها، خصوصاً إذا ماعرفنا أن الاحصائيات تشير إلى أن نسبة القضاة في المملكة أربعة فقط لكل 100 ألف نسمة. وفي 342 محافظة وقرية تتوزع 403 محاكم، تضم مايقارب 750 قاضياً. وعلى الرغم من أن معدل ماينظره القاضي بحسب نظام وزارة العدل أربع جلسات يومياً، إلا أن عدد الجلسات التي ينظرها كل قاض فعلياً تتراوح مابين 14-20 جلسة يومياً يفوق طاقة القضاة في محاكمنا. يعول المواطنون على وزير العدل الجديد الشيخ محمد العيسى في رفع عدد القضاة في المحاكم وسد العجز خصوصاً أن هناك حوالى 800-850 قضية متداولة في محاكم المملكة يومياً. إضافة إلى ديوان المظالم ووزارة التجارة. وتتصدر المحاكم العامة القائمة في نسبة النظر في مجمل القضايا. إذ يعاني إغلب مراجعي محكمة الرياض الكبرى من تأخر البت في قضاياهم ، التي تتجاوز السنة في كثير من الأوقات ، ويعزو عدد من المختصين المشكلة إلى قلة القضاة ، إذ ينجز قاضٍ واحد مهام عشرة قضاة ، فيما شكا المحامون من محدودية أدوارهم في العملية القضائية رغم جهود إدارة المحاماة في وزارة العدل بتوسيعها، اذ يؤكد عدد منهم أن ليس لديهم وظيفة معترف بها لدى القاضي ، ولا يكاد يذكرون في نظام العدل الجديد بشيء ، فضلا عن تداخل الاختصاص بين المحاكم العامة وديوان المظالم. ويقول محمد عبدالله «مدرس» إنه يراجع في محكمة الرياض منذ خمس سنوات من أجل قضية تتعلق بورثة، ولا يدري متى تنتهي، ويأمل أن لاتطول أكثر من ذلك، وشكا خالد السالم «موظف حكومي» من تكرار غياب القاضي أثناء تردده على المحكمة، واقترح وضع هاتف كما هو الوضع في المستشفيات ، يخبر المتصل إذا كان القاضي موجودا أم لا ، بدلا من تكبد المعاناة في سبيل البحث عنه. وتحدث نايف السبيعي "موظف قطاع خاص" عن معاناة أخيه في محكمة الرياض. وقال، إنه دخل في قضية عقارية تكمن في عدم سداد المستأجر المبالغ التي عليه لمدة عام كامل ، وعندما لم تجد معه مطالبات شقيقه الودية، لجأ إلى مركز الشرطة الذي حول القضية إلى المحكمة، وكانت النتيجة 13 طلبا ، ولم يستجب المستأجر سوى في الطلب الرابع عشر ، وذلك بعد مرور عامين. وللمحامين مطالب ومقترحات للعملية القضائية ، و يرى المحامي علي الجهني أن الدورة القضائية تفتقد للآليات التي تنجز العمل ، فالقضاء السعودي وفق رأيه يشكو نقصا حادا في القضاة ، ورغم أن النسبة المثبتة دوليا هي 30 قاضيا لكل 100ألف من عدد السكان ، إلا أن محكمة الرياض وفقا لاحصائيات رسمية تبين أن القاضي الواحد ينجز عمل عشرة ، وهو السبب في تأخير البت في معاملات المراجعين ، وأضاف ورغم محاولة تسهيل الإجراءات واستخدام التقنية الحديثة من خلال نظام المحكمة الإلكترونية ، إلا أن قلة القضاة يصعب تطبيق الأنظمة ، هذا إضافة إلى محدودية دور المحامي ، إذ ليس لديهم وظيفة معترف بها لدى القاضي ولا في سلم القضاء ، وليس هناك حدودا لطبيعة العلاقات بين المحامي والقاضي ، لدرجة اطلاع المحامي على أوراق القضية يخضع إلى تقدير ومرونة القاضي.

ويرى المحامي جابر الخبراني أن تداخل الاختصاص بين المحاكم العامة وديوان المظالم من العقبات التي تواجههم ، مطالبا بفصل الدوائر التجارية عن ديوان المظالم وزيادة أعداد القضاة من خلال نظام القضاء الجديد وتخصيص محاكم للنساء، مشيرا إلى أن أغلب القضايا التي ترد مكتبهم هي قضايا المساهمات العقارية وشركات المقاولات تليها المحاكم الجزئية، ثم ديوان المظالم، ثم وزارة التجارة.

دراسة: القضاة بحاجة لمساعدين لحل الخلافات الأسرية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 23 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108277

جابر المالكي - الرياض

أكدت دراسة حديثة أجراها مفتش قضائي في وزارة العدل أن 76% من القضاة يؤكدون حاجتهم لموظفين متخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية لمساعدتهم في التعامل مع القضايا والخلافات الأسرية التي ترد إلى أروقة المحاكم. وأكد الشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الدهيشي المفتش القضائي في الوزارة، الذي أجرى هذه الدراسة، أنه إذا كان القضاة والعاملون معهم مؤهلين للتصدي لهذه الخلافات، قادرين على التأثير على طرفي النزاع كان أثر المحكمة أكبر في لمِّ شتات الأسرة، والتوصل إلى حل يلائم أطراف النزاع. وأشارت الدراسة إلى أن القضية المعروضة على القاضي إذا كانت مخدومة بآراء المتخصصين في الجوانب الاجتماعية والنفسية كان ذلك أيسر على القاضي، وأدعى للاطمئنان في حال إنهاء القضية بالبت والحكم فيها. وأكدت الدراسة أن 86% من القضاة يرون أن كثرة القضايا العامة الواردة إليهم تعوق اهتمامهم بالقضايا الأسرية.

نورة آل الشيخ لـ "عكاظ": نحتاج متطوعين متخصصين

الدعوة لرفع مخصصات المسنين في دور الرعاية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ (الاثنين 1430/02/28هـ) 23/ فبراير/2009 العدد : 2808
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090223/Con20090223260272.htm

هاني اللحياني ، سلمان السلمي ـ مكة المكرمة

دعت مديرة عام الإشراف الاجتماعي في منطقة مكة المكرمة نورة بنت عبد العزيز آل الشيخ إلى رفع المخصص اليومي للمسنين في دور الرعاية الاجتماعية، مشيرة إلى أن ما يصرف حاليا «ريالان فقط» غير كاف. وقالت نطمح أن نساعد النزيل في توفير الهدايا التي يقدمها للزائرين من ذويه بما يوثق العلاقة بينهما، رغم أنه يحظى بتقديم الملابس وخدمات الرعاية الصحية والترفيهية والمأكل والمشرب. وأضافت، أن إكرام المسنين ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هي مسؤولية اجتماعية تتشارك فيها المؤسسات والشركات والأفراد على حدٍ سواء، مشيرة إلى، أن هؤلاء المسنين بحاجة لتطوع المتخصصين لسويعات قليلة من قبل الطبيب المختص لعلاج تقرحات الفراش والطبيب العام وطبيب الأسنان و أخصائي العلاج الطبيعي ولمن يحفز ذاكرتهم بذكريات الماضي الجميل الذي عاشوه، كما يمكن صياغة دور الشباب لرعاية المسنين من خلال المسامرة في الدور والمنازل لأنهم يفتقدون المسامر والمتحدث. وأرى أن على مراكز الأحياء مسؤولية في تفعيل هذا الجانب. يذكر أن عدد المسنين السعوديين في دور الرعاية الاجتماعية البالغ عددها عشرا، يبلغ 710 مسنين منهم 438 نزيلا و 272 نزيلة، وهو ما يمثل 0,07% من أجمالي عدد المسنين البالغ 907529 مسنا منهم 458803 نزلاء. وهو ما يجعل المملكة أقل دول العالم في مجال رعاية المسنين داخل الدور الاجتماعية، ويمثل في ذات الوقت دلالة مهمة للعلاقات الاجتماعية الراسخة التي أقرها الدين الإسلامي. وطبقاً لآخر إحصاء أوردته مصلحة الإحصاءات العامة، فإن إجمالي نسبة المسنين الذكور بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان الذكور هي 5,2% بينما تبلغ نسبة المسنات بالنسبة إلى عدد الإناث 5,17% وبمجموع كلي متوسط تبلغ النسبة 5,18% وهي نسبة تعتبر بعيدة عن المتوسطات العالمية لإجمالي عدد المسنين في أي مجتمع.

إصلاح أوضاع المرأة يتعثر بأيدي جهات حكومية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 23 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108504

تحقيق - فاطمة مشهور/ ريهام المستادي / دعاء نجم - جدة

26 دائرة حكومية ترفض التعامل مع المرأة .. مفاجأة مدوية من العيار الثقيل فجرها الامير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة لدى استضافة مجلس الشورى له مؤخرا الامر الذي يشير بوضوح الى خلل عميق في التعاطى مع القرارات الرسمية ومحاولة البعض فى الادارات الوسطى الالتفاف عليها على الرغم من وضوحها تماما . وفى حين يرى البعض ان غالبية المجتمع لا تحبذ التغيير يرى اخرون ان الدولة لم تقصر في التعاطى مع قضية المرأة ودعمها بالقرارات الوزارية وغيرها لكن يبدو ان التجربة لم تحقق القبول بالشكل الكافي بعد .

ولعل الجميع يتذكر كلمة خادم الحرمين التى قال فيها "تفرض علينا المسؤولية فسح المجال لكل عطاء وطني ومن ذلك عطاء المرأة السعودية بقيمها وأصالتها ، لذلك لن نسمح لكائن من كان أن يقلل من شأنها أو يهمش دورها الفاعل في خدمة دينها و وطنها فالنساء شقائق الرجال ولن نقبل أن يلغى عطاء نحن أحوج الناس إليه».

رفض التغيير

في البداية تقول نادية الهزاع مديرة المشاريع في شركة أرامكو : يبدو لى ان المجتمع السعودي لا يتساهل مع المرأة فالإحصائيات تدل على أن الذين يريدون التغيير لايتجاوزون 3 % والسعوديات الموظفات مقابل عدد سكان المملكة 7% رغم ان 50% من السكان نساء مطالبة بضرورة تغيير الاوضاع بصورة تدريجية . واضاف انني من بين الاف النساء اللواتي لم يستخرجن بطاقة أحوال إلى الوقت الحاضر وتتساءل : لماذا استخرجها وهي ليس لها قيمة في عملي مؤكدة أن المشكلة ليست فقط في الدوائر الحكومية وتهميشها للمرأة ولكن تنبع من الشعب وبالتحديد المجتمع الذكوري الذى يرفض غالبيته خروج المرأة الى العمل خشية من اعتمادها على نفسها بصورة كلية لان ذلك سيكون له اثار اجتماعية ونفسية عديدة . واضافت : تواجهني العديد من الصعوبات لا استطيع التغلب عليها في الدوائر الحكومية إلا بوكيل سواء كان زوجا أو أخا أو محاميا مؤكدة ان الدولة تريد مساعدة المرأة واعطاءها حقوقها ولكن غالبية المجتمع لا يريد التطور أو التغيير بل يقف ضده ونحن لا نستطيع أن نساير الأغلبية . وعبرت عن قناعتها بان اى تغيير يواجه مقاومة في بداياته ولكن عندما تبدو النتائج الايجابية تتغير النظرة ويبدأ القبول.

من جانبها تطالب سيدة الأعمال نجاة عناني بمعاملة المرأة مثل الرجل في الحقوق معربة عن قناعتها بأن المجتمع في طريقه إلى التغيير التدريجى مقارنة بفترات سابقة وان كان ذلك ليس بالمستوى الذي نطمح اليه وحذرت من تجاهل دور المرأة مؤكدة ان المجتمع سيخسر الكثير موضحة ان التجارب كشفت ان المرأة عند حسن الظن بها في تنفيذ الاعمال المناطة بها على افضل مستوى.

دعم على استحياء

وتقول د. منيرة العكاس المشرفة العامة على مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في منطقة مكة ورئيسة قسم الإدارة المدرسية في وزارة التربية :الدوائر الحكومية لم تتيح العمل للمرأة ولم تطرح وظائف عبر كادر نسائي كبير وأغلب الدوائر التي تعمل فيها المرأة تكون غير مؤهلة وغالبا ما يكون اى قسم نسائي تحت سلطة الرجل .لكنها استدركت بالقول لا نستطيع القول بان المرأة غير مؤهلة للعمل بدليل تمثيلها المملكة في كثير من المحافل والمؤتمرات العالمية . وخلصت الى ان السلطة والقرار الأول يبقى للرجل الذى يجب ان نناشده لان يفتح المجال لنا .وقالت ان المرأة تدير أعمالها بكفاءة وبإمكانها ان تأخذ أي موقع بجدارة بشرط ان تكون في موقع إتخاذ القرار.وأشارت :أن القيادة لم تقصر في دعم المرأة وإعطائها الفرصة للنهوض بالمجتمع لكن التقصير يأتي من بعض المسؤولين فى موقع تنفيذ القرار موضحة ان بعض

النساء أحكم من الرجال ولديهن القدرة على التخطيط واتخاذ القرار بدقة أكثر من الرجل ودعت مختلف الدوائر الحكومية الى افتتاح أقسام نسائية لتوظيف الفتيات الحاصلات على البكالوريوس والماجستير والقابعات في منازلهن منذ سنوات.

تمكين المرأة

وتدعو لبنى الغلابيني استشارية برامج تمكين المرأة السعودية الى ضرورة التعرف على الاسباب التى تقف وراء رفض بعض الدوائر الحكومية التعامل مع المرأة . واضافت دائما ما أميل لطريقة الحوار بأن نرجع للمشرع ونسأله لماذا لانفعل القانون اذا كان يبيح التعامل مع المرأة . ونحن كنساء من المفترض أن نحافظ على المساحات الضيقة الممنوحة لنا ونعمل على توسعتها .

أقسام نسائية

ومن جهتها طالبت د. عزيزة لنجاوي أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع بضرورة افتتاح أقسام نسائية في مختلف الدوائر الحكومية وقالت ان بعض سيدات الاعمال لا يملكن إثبات هوية خاص بهن مما جعل مراجعتهن للدوائر الحكومية أمرا غاية في الصعوبة وأكدت: على أهمية دور المرأة في العمل في الدوائر الحكومية مؤكدة انها تمثل نصف المجتمع ويجب ان تعمل لخدمة بنات نفسها وترى الأخصائية الاجتماعية فاطمة محمد سعيد :من حق المرأة أن تراجع بنفسها منتقدة تهميش المجتمع للمرأة من اجل اضعافها وجعلها تعتمد باستمرار على الرجل . ورأت ان انخراطها وعملها في القطاعين الخاص والحكومي يجعل منها شخصية مستقلة تعتمد على نفسها موضحة أن سيدة الأعمال والمرأة العاملة بشكل عام تسعى لكسر جميع الحواجز لتحقيق هدفها.

التظلم للمحكمة الإدارية

من جهته قال المستشار القانوني احمد الشهراني: لا يوجد ما يمنع في النظام من مراجعة المرأة عموما للدوائر الحكومية لإنهاء إجراءاتها ، إلا أنه وحرصا على عدم تعرضها للمضايقات والفتن فقد اقتصر الأمر على الرجال دونهن ، ادت التطورات الاخيرة الى ان أصبح لكثير من النساء إثباتات شخصية خاصه بهن أسوة بالرجال ، وأصبح الأمر أيسر في إمكانية مراجعاتهن للدوائر الحكومية لإنهاء إجراءاتهن بعد التأكد من هوية المرأة وأضاف الشهراني :» انه متى كان للمرأة هوية خاصة بها ، وكان في الدائرة الحكومية نساء موظفات يتم مطابقة هويتها ، ولا يتطلب الامر وجود محرم كما في حالات الأحوال الشخصية وفي حال واجهة المرأة صعوبة في ذلك أو رفض فلها الحق في أن تتظلم إلى مرجع ذلك المرفق العام.

وفي خلال تسعين يوما من تقديم الطلب أذا لم تجد نتيجة أو كانت نتيجة غير مرضية فللمتظلمة أن تتجه إلى المحكمة الإدارية لرفع دعوى إدارية.

ودعا د. ابراهيم زمزمي المستشار القانوني وخبير التجارة الالكترونية إلى ضرورة استحداث وظائف نسوية للسعوديات في مجال الاستقبال والتخصصات الإدارية الأخرى التي لها اتصال مباشر باحتياجات المرأة في المحاكم.

وأضاف : لابد من تسهيل إجراءات مراجعة المرأة للمحاكم والدوائر الحكومية وإنهاء أوراقها بطريقة منظمة مضيفا «أن حقوق المرأة في محاكمنا في الوقت الحالي يشوبها الكثير من الأخطاء، بسبب عدم وجود آلية تحفظ حقوقها وتجعلها قادرة على المطالبة والمراجعة بطريقة تضمن لها خصوصيتها».

ثريا العريض: مناطق جغرافية بالمملكة لازالت ترفض التعامل مع المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 23 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108503

جريدة المدينة
نفت الكاتبة الإجتماعية د. ثريا العريض ما يردده البعض عن عدم تهيئة المجتمع للقبول بالتعامل مع النساء وقالت ان مناطق جغرافية بعينها هى التي لازالت لا تتقبل ذلك وعليها ان تهيىء نفسها للتعامل مع المرأة . ووصفت عدم التعامل مع المرأة بانه لا يعد مشكلة فقط ولكن معضلة كبيرة لتجاوز 50% من ابناء المجتمع موضحة ان المرأة إذا تعرضت لعنف اسري لا تستطيع الإبلاغ عن الذي تعرضت له إلا من خلال ولي الأمر . واعربت عن اسفها لوجود العديد من قضايا العنف المتهم فيها هو الولي وفي هذه الحالة يضيع حق المرأة لانه لن يحضر للإبلاغ عن نفسه وحتى ان حضر فلن يشير إلى طلبها الأصلي ودعت الى توظيف سيدات فى الاقسام النسائية لاستقبال معاملات النساء وتمريرها الى الرجال في الأقسام التنفيذية لان ذلك مجرد خطوة على أول الطريق . ورأت ان الحديث عن المخاوف من تفوق المرأة على الرجل يعكس وجهة نظر مبالغ بها فالمشكلة تكمن فى الجانبين . وقالت كنت اتمنى ان يفصح الامير مقرن بن عبدالعزيز عن الدوائر الحكومية التي ترفض التعامل مع المرأة لان كل دائرة لها ظروفها وبالتالى يمكن تقديم اقتراحات لها ففي إحدى الاجتماعات المغلقة مع الشرطة لمناقشة العنف الأسري تحدث احد الحضور من جانب الامن عن وجود صعوبة في التعامل مع النساء فرد عليه مسئول كبير في وزارة الخارجية بان هذا العذر غير مقبول والحل كما اقترحناه هو تعيين موظفات يستقبلن شكاوى ومعاملات النساء.

الأب المفترض يوافق على التحليل بشرط

بوادر انفراج في قضية "فاطمة" ضحية اللعان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 صفر 1430هـ الموافق 23 فبراير 2009م العدد (3069) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3069&id=91519&groupID=0

نجران: معيض الرفدي، سلمان آل مقرح

برزت أمس بوادر انفراج لمأساة الطفلة "فاطمة" التي تعاني من الآثار النفسية لحكم اللعان الذي انتهت إليه قضية والدتها مع والدها المفترض. وفي حديث خاص للوالد المفترض قال لـ"الوطن" إنه سيخضع للتحليل النووي في حالة واحدة فقط هي صدور أمر من الجهات المختصة بذلك، معتبراً أن الأمر بالنسبة له منته.

من جانبها وصفت والدة فاطمة عائلتها بـ"المنكوبة" حيث ذاع خبر اللعان، مكررة استعدادها وأبنائها العشرة لإجراء تحليل الحمض النووي.

وقال عوض الأخ الأكبر لفاطمة إنه رغم صدور توجيهات وخطابات متبادلة بين الجهات الأمنية ممثلة في الشرطة والجهات الإدارية ممثلة في إمارتي عسير ونجران فإن الأسرة تواجه لدى مراجعتها للجهات المختصة برفض متابعة القضية بدعوى أن الموضوع منته بصك شرعي مصدق من هيئة التمييز منذ عشرة أعوام.

أما فاطمة التي بدأت تفهم ما يجري حولها فقالت بصوت خافت أريد أن أعود للمدرسة وأذهب للمستشفيات الحكومية وأدخل دفتر العائلة الخاص بوالدي.

برزت أمس بوادر انفراج لأزمة الطفلة "فاطمة" ضحية قضية اللعان في نجران. وقال والد الطفلة المفترض والذي يصر على رفض إجراء تحليل الحمض النووي إنه سيجري الفحص إذا أمرته الجهات المختصة بذلك.

وقال عوض الشقيق الأكبر للطفلة إن توجيهات صدرت من الجهات المختصة طالبت باستدعاء والده ومناصحته بقبول الفحص لوضع حد للقضية على أن يسبق ذلك تنازل خطي من والدته بعدم مطالبتها بحد القذف إذا ثبتت أبوته للطفلة.

وأشار إلى أن المعاملة أحيلت للجهات المختصة للتنفيذ حيث توجه وفد من شرطة ظهران الجنوب إلى منزل والده في نجران برفقه الداعية الشيخ حسين الجليل لمناصحته لكنه رفض وتمسك بموقفه. ثم تلا ذلك استدعاؤه من قبل شرطة ظهران الجنوب رسمياً ومناصحته مرة أخرى ولكن دون جدوى فأخذ إقرار عليه بذلك وأرفق بالمعاملة التي أعيدت للمحافظة كمعاملة سرية. لافتا إلى محاولتهم إجراء الفحص من جانبهم لوالدتهم وأبنائها إلا أن طلبهم قوبل بالرفض بحجة أن الموضوع منته بصك شرعي صدق من هيئة التمييز منذ سنوات.

من جهته قال الوالد المفترض للطفلة فاطمة لـ"الوطن" "حضرت إلى مركز شرطة محافظة ظهران الجنوب وكتبت تعهداً وإقراراً بعدم موافقتي على إجراء التحليل". لكنه في الوقت نفسه قال إنه سيجري الفحص إذا ما أجبر عليه من قبل الجهات المختصة.

ونفى وجود خلافات سابقة بينه وبين أهلها حيث كانت العلاقة بينهم جدية، مشيرا إلى أن أخا والدة فاطمة والوكيل الشرعي لها اتصل به قبل عدة أيام وطلب منه حل القضية وديا لكنه بين له أن القضية فصل فيها الشرع وانتهت منذ زمن طويل.

وكان الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير العقيد عبدالله بن عايض القرني قال لـ "الوطن" أول من أمس إن الرجل كتب إقرارا برفضه إجراء الفحص وذلك في شرطة محافظة ظهران الجنوب وتم رفع المعاملة للمحافظة قبل 15 يوما.
أما والدة فاطمة فقالت لـ"الوطن" رغم تنازلي عن إقامة حد القذف على الزوج امتثالا لتوجيهات الجهات المختصة إلا أن المعاملة تعطلت بسبب إصرار والد أبنائي على رفض إجراء الفحص حتى نضع حدا لهذه القضية التي مازلت وأبنائي نعاني من آثارها. وكررت طلبها بإجراء الفحص عليها وعلى كل أبنائها حتى تؤكد للجميع صدق إدعائها.
من جهته حذر المدير الطبي واستشاري الطب النفسي بمستشفى الصحة النفسية بعسير عبدالله بن حسن عسيري من التأثير النفسي لهذه القضية على الطفلة مبدئيا تخوفه من أصابتها بصدمة عنيفة واكتئاب، وخصوصا أن عمرها تجاوز 9 سنوات، كما أنها سوف تتأثر بذلك في المستقبل وتدفع ثمنا غاليا. أضاف العسيري أن الحمض النووي يعتبر من حق الطفلة لإثبات نسبها وحتى يتسنى لها التمتع بحقوقها.

الرياض

تفاعلاً مع تعيين نورة الفايز نائب وزير

منتدى "انسان بسيهات" يطالب بتفعيل دور المرأة بالشأن العام

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 28 صفر 1430هـ - 23 فبراير 2009م - العدد 14854
http://www.alriyadh.com/2009/02/23/article411660.html

القطيف - هيثم حبيب:

تفاعلت المنتديات الثقافية في محافظة القطيف مع التغييرات والتعديلات الوزارية الأخيرة مستبشرة ومتفائلة بمساحات اكبر وفرص أوسع للمرأة السعودية في الشأن العام خصوصا بعد تعيين الأستاذة نورة الفايز في منصب نائب وزير التربية والتعليم وذلك خلال منتدى إنسان الذي أقيم في مدينة سيهات والذي استضاف الباحث محمد الشيوخ وسط حضور نخبة من الناشطات والمثقفات في المنطقة .

وذكر الشيوخ خلال الندوة التي حملت عنوان « سبل تفعيل مشاركة المرأة في الشأن العام » ان المرأة السعودية تتأمل ان تتاح لها فرص أوسع للمشاركة الفاعلة في الشأن العام داعيا الناشطات إلى ضرورة الاهتمام بالفتيات الواعدات اللواتي يمتلكن قدرات وكفاءات تؤهلهن لأن يصبحن فاعلات في مجتمعاتهن المحلية، مطالبا في نفس الوقت بتذليل التحديات التي تواجه المرأة والتي تنبع من الخليط الثقافي والأسري والاجتماعي والقانوني موضحا بأن بإمكانها تجاوزها متى ما توافرت الإرادة القوية والوعي . ودعا إلى إعادة النظر في فهم الدين باعتباره المحفز الأول للاهتمام بالشأن العام وقال أن اهتمامات الدين المتصلة بالإنسان واسعة جدا فلا ينبغي حصرها في حدود ضيقة ومن ثم إغفال توجيهات الدين وحثه في الاهتمام بكل ما يرتبط بحاجيات وتطلعات الإنسان المرتبطة برفاهيته وتقدمه وأمنه وسلامته واستقراره في الدنيا قبل الآخرة. و شاطرت الباحثة نجاة ياسين أبو حليقة الشيوخ الرأي في ضرورة إعادة النظر في المفهوم الديني السائد وأضافت أن الدعوة إلى ذلك لا يعني أننا بالضد من الدين وإنما ينبع من الاعتقاد بأهميته في كل نواحي الحياة، وأشارت إلى أن التغيير عادة ما يبدأ من الأسرة لأنها اللبنة الأولى في التغيير، مشيرة إلى وجود كفاءات نسوية عديدة في المجتمع تحتاج إلى اهتمام وتشجيع من المجتمع نفسه.

و أشارت رئيسة القسم النسائي في جمعية تاروت الخيرية إلى أهمية تعميم أفكار ورؤى النخبة في الوسط الاجتماعي مشيرة إلى وجود فجوة حقيقية بين النخب والمجتمع. وأكد الشيوخ إلى أهمية تفاعل الناشطات السعوديات مع قضايا حقوق الإنسان والانخراط في الأطر المعنية بهذا الموضوع لإحداث تغيير حقيقي في الواقع الحقوقي وتفعيل دور المرأة في المشاركة الفعلية في الشأن العام. وعلقت عهود جاسم على ضرورة المشاركة الشعبية لاعتبارها السبيل الأمثل للتطوير والتحديث وطالبت المجتمع بتوظيف بعض إمكانياته الفكرية والمادية لاستقطاب الواعدات من خلال المعاهد والمراكز المتعددة لصقل مواهبهن وطاقاتهم. وتحدث إبراهيم الشويخات بأن ما تطمح إليه المرأة لن يأت إلا بالمزيد من الخطوات المدروسة وهذا لا يعني أن تكون وحدها في الميدان، مشجعا بعدم خلقها لنفسها عقبات وهمية تعيق من حركتها وتشل فاعليتها. وانتقدت أميرة المحسن اعتماد بعض المؤسسات الحكومية ومرافقها على النمط التقليدي في إدارة مشاريع التنمية، ودعت إلى تجاوز هذا السلوك والعمل المنظم والمدروس للدفع بالخطط والتنمية للأمام.

وختمت راعية المنتدى ندى عبد الجليل الزهيري الندوة التي أدارها فاضل آل حسين بالدعوة للالتفات إلى المتغيرات الجارية في المجتمع التي أحدثت متغيرات كبرى في وظائف وادوار ومكانة المرأة وهو بداية لتعزيز دورها في المشاركة الواسعة. جدير بالذكر أن الندوة شهدت تفاعلا كبيرا ولاقت صدى إيجابيا في الوسط الثقافي النسائي، وكان من بين الحاضرات سيدات أعمال كالمديرة الإقليمية لبنك الرياض في الخبر ليلى الحسين ومديرة بنك الرياض فرع سيهات فاطمة البوري والكاتبة غالية المحروس.

دعـــم فـــواتيـــر كـهـــربـــاء أســـر الضـمـــان الاجـــتـمـــاعـــي

المصدر: جريدة الندوة (الإثنين 1430/02/27هـ) 23/ فبراير/2009 العدد : 299
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=2009022335022&display=1

الرياض : الندوة

اكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي محمد بن عبد الله العقلا ان تنفيذ برنامج دعم فواتير (الكهرباء) للأسر التي يشملها الضمان الاجتماعي يهدف الى رفع الشأن الاجتماعي لشريحة تعيش مستوى اجتماعياً تتكالب عليه تكاليف الحياة اليومية والنظرة الشمولية للإستراتيجية العامة للدولة من ضمن أساسياتها كهدف عام المعالجة والحد من مستوى الفقر. وأبان العقلا في لقاء صحفي عقده امس أن البرنامج يدخل ضمن المنظور الخدماتي الميسر لحياة الأسر الاجتماعية الأساسية ومنها توفر الطاقة الكهربائية دون انقطاع لما لهذا المتطلب من أهمية قصوى شمولي الجوانب. وأفاد العقلا بأن جميع الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي التي يصرف لها استحقاق مالي شهري مرتبطاً بواقعها الاجتماعي المعيشي الفعلي من خلال نتائج البحث الآلي الشهري وهم في الغالب (العجزة والأرامل وأبناؤهم والمطلقات والأسر المهجورة والأسر ذات الدخل المتدني) والتي جميعها يجب أن تكون مشمولة بمظلة الضمان. وحدد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي الوثائق المطلوبة للبرنامج ومنها صورة الهوية الوطنية للمطابقة مع البيانات الأساسية للمشمول في قاعدة البيانات وأصل فاتورة الكهرباء مدفوعة (مسددة) للحصول على البيانات الأساسية من معلومات (رقم العداد ورقم الحساب وعنوان العقار واسم المالك) بالاضافة الى صورة عقد الايجار ساري المفعول (لمن العقار المسكون به مستأجراً وليس ملكاً) مشيرا الى أن تسليم هذه الوثائق ستكون بكافة مكاتب الضمان الاجتماعي خلال الفترة المسائية من الرابعة عصراً وحتى الساعة الثامنة مساء.

ارتفاع نسبة المتسولين السعوديين إلى 2 ٪ في عام

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/02/29هـ) 24/ فبراير/2009 العدد : 2809
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090224/Con20090224260628.htm

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة

ارتفعت نسبة المتسولين السعوديين إلى 2 في المائة من إجمالي 902 متسول ضبطوا العام الماضي، وفق آخر إحصائيات أصدرتها إدارة مكافحة التسول في مكة المكرمة. وكانت النسبة في عام 1428 هـ لم تتعد 0,73 في المائة ، فيما سجلت نحو 0,49 في المائة في عام 1427 هـ. لكن عدد المتسولين السعوديين تقلص بنحو حالتين، إذ بلغ 18 حالة - منهم ثلاث نساء - من إجمالي الحالات التي رصدت العام الماضي، فيما كانت 20 حالة من إجمالي 2734 حالة في عام 28 هـ.

وعزا مدير الإدارة منصور الحازمي لـ «عكاظ» تقلص العدد إلى زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، التعاون بين إدارة التسول والجهات الأخرى، تطبيق الخطط لتقليص العدد. وأكد على أن معظم المتسولين ممتهنون وليسوا أصحاب حاجة. وعزا ذلك إلى سهولة الكسب، «وهناك فئة المحتاجين قليلة جدا مقارنة بسابقيهم ،إضافة لفئة المرضى النفسيين، ومتعاطي المخدرات»، مشيرا إلى أن تعاطف الناس مع هذه الفئة وإغفال جانب التوعية والتوجه لهم يعد من الدوافع لقيام المتسولين بعملهم، كما أن هناك فجوة كبيرة بين المواطنين ومكافحة التسول تتمثل في عدم وجود جسور تعاون لحل الظاهرة. وأضاف، أن ما فاقم الأمر تمرد كثير من العمالة الذين يعملون لدى مؤسسات خاصة وحكومية على عملهم والانخراط في ممارسة هذه الظاهرة والتي أصبحت مهنة من لا مهنة له، حيث ضبطت المكافحة عددا من هؤلاء العمالة ووجد بحوزتهم مبالغ تفوق رواتبهم الشهرية بعشرات الأضعاف، مثل؛ ضبط عامل نظافة و بحوزته مبلغ تسعة آلاف ريال، واتضح أنه حول ستة آلاف ريال أخرى قبل يومين من القبض عليه.

آل مسبل لـ"عكاظ": نظامان جديدان للاتجار بالبشر ومرافعات المظالم قريبا

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/02/29هـ) 24/ فبراير/2009 العدد : 2809
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090224/Con20090224260501.htm

محمد العنزي - الدمام

تدرس الجهات العليا حاليا نظاما جديدا لمكافحة الإتجار بالبشر من المتوقع صدوره خلال الأيام القليلة المقبلة، وقال رئيس لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان بمجلس الشورى عازب آل مسبل لـ"عكاظ" إن النظام تم رفعه إلى المقام السامي أخيرا ونتوقع صدوره قريبا. ومن ناحية ثانية يناقش مجلس الشورى خلال الفترة المقبلة نظاما جديدا للإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية أمام ديوان المظالم، وتعكف لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان بالمجلس على دراسته حاليا قبل عرضه على الأعضاء. وأوضح آل مسبل "أنه ستتم دراسة النظام الجديد من جميع جوانبه، وبعد أن يناقشه الأعضاء، ويصادقون عليه، يتم رفعه للمقام السامي للنظر في تطبيقه.

الرياض

الملك طمأن الجميع على صحة سمو ولي العهد

مجلس الوزراء: إجراءات لزيادة فرص عمل المرأة وتوفير المحروقات لأهالي جزيرة فرسان بأسعار مناسبة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 صفر 1430هـ - 24 فبراير 2009م - العدد 14855
http://www.alriyadh.com/2009/02/24/article411966.html

روضة خريم - و.أ.س:

طمأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - مجلس الوزراء على صحة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد الذي يتابع الفحوصات الطبية والعلاج في الولايات المتحدة سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ سموه وأن يمن عليه بدوام الصحة والعافية.

واتخذ مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدت في روضة خريم أمس برئاسة خادم الحرمين، عددا من الإجراءات لزيادة فرص عمل المرأة في المجالات التي تناسبها في الأجهزة الحكومية ومنها قيام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للتدريب التقني والمهني في مجالات تناسب المرأة كنشاطات الحاسب الآلي والأعمال المكتبية والنشاطات المهنية داخل دور الرعاية والسجون النسائية.

ومن بين الإجراءات أيضاً الطلب من الجهات المعنية القيام بتوسيع البرامج التعليمية الصحية النسائية وتكثيفها، وتأنيث الوظائف في القطاع التعليمي الخاص بالمرأة في وزارة التربية والتعليم.

وأقر مجلس الوزراء إجراءات بشأن موضوع توفير البنزين لأهالي جزيرة فرسان بأسعار مناسبة بحيث يكون الحد الأعلى لسعر النقل البحري للمحروقات ما بين ميناء جازان وميناء جزيرة فرسان ١٠ هللات للتر ويترك للمنافسين تخفيض الأسعار.

توفير الحماية لضحايا العنف الأسري وإنشاء دور مستقلة لإيواء المتضررين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 24 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108837

المدينة - جدة
دعت دراسة ميدانية حديثة وزارات الداخلية والعدل ، والشؤون الاجتماعية ، والتعليم العالي ، والتربية والتعليم ، والإعلام الى اعداد استراتيجية شاملة لمواجهة العنف الاسرى مشددة على دور «الداخلية «في توفير الحماية لضحايا العنف واستقبالهم في أقسام الشرطة عند طلب المساعدة ومعاملتهم معاملة طيبة وأوصت الدراسة التي أنجزها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية في الرس بمنطقة القصيم بتفعيل نظام حماية الأسرة وتوفير الأخصائيين والأخصائيات اللازمين لذلك وانشاء دور مستقلة لإيواء كبار السن والنساء وأطفالهن من ضحايا العنف حتى البت في المنازعات بينهم وبين من مارسوا العنف عليهم في محيط الأسرة وطالبت الدراسة في توصياتها وزارة التعليم العالي بتكوين لجنة وطنية عليا تضم خبراء من أساتذة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلماء الشريعة لدراسة ظاهرة العنف الأسري على المستوى الوطني ووضع الخطط والسياسات اللازمة للوقاية منها وأوصت الدراسة أن تتولى وزارة العدل مراجعة التشريعات والنظم الحالية التي تحكم شؤون الأسرة لتوفير الحماية لأفرادها وتسهيل لجوئهم إلى جهات القضاء عند تعرضهم للعنف. كما طالبت بإنشاء محاكم متخصصة للأسرة لسرعة البت في قضايا العنف الأسري على أن تلحق بها مكاتب متخصصة لتسوية المنازعات الأسرية.

اشكال العنف الاسري

واوضحت الدراسة أن ترتيب أشكال العنف الأسري من حيث الانتشار في تقدير قاطني المنطقة الغربية بالمملكة هو على التوالي : العنف اللفظي – النفسي – الاجتماعي– الاقتصادي –العنف بالإهمال– الجسدي – – العنف الصحي . واحتل الزوج الذي يمارس العنف ضد زوجته المرتبة الأولى في حين يأتي في المرتبة الثانية زوجة الأب التي تمارس العنف ضد أبناء زوجها ، بينما يأتي في المرتبة الثالثة الحماة التي تمارس العنف ضد زوجة الأبناء وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الأم التي تمارس العنف ضد أبنائها ذكوراً وإناثاً.

وبالنسبة للآثار السلبية الناجمة عن العنف الأسري في المنطقة الغربية تشير النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين في المنطقة الغربية ونسبتهم 90.4٪ أشاروا إلى أن أهم وأول الآثار السلبية الناجمة عن العنف الأسري هو أن تطلب الزوجة الطلاق . ثم يلي ذلك التأخر الدراسي والرسوب بنسبة 77.1٪ من إجمالي المبحوثين ، ويأتي ثالث هذه الآثار السلبية التسبب في أمراض واضطرابات نفسية بنسبة 76.7٪ من إجمالي المبحوثين ، ويأتي بعد ذلك تعاطي المخدرات هروباً من الواقع كأحد الآثار السلبية للعنف الأسري بنسبة 76.3%، وفشل الأبناء في دراستهم بنسبة 74.6٪ من إجمالي المبحوثين، وجاء القتل للانتقام كأحد الآثار السلبية الناجمة عن العنف في المرتبة الأخيرة بنسبة 40.0٪ من إجمالي المبحوثين في المنطقة الغربية.

وحملت الدراسة عنوان (العنف الأسري – المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة) من إنجاز مركز رؤية للدراسات الاجتماعية ومقره مدينة الرس بمنطقة القصيم . وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم أنماط العنف الأسري الشائعة والمعروفة كالعنف اللفظي والبدني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والجنسي والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً في المجتمع

إدخال العنف بالمناهج وتشجيع المتضررين على الحديث

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 24 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108839

جريدة المدينة

ومن جهة وزارة التربية والتعليم أوصت الدراسة بضرورة إدخال المقررات التعليمية التي تشرح معنى العنف وأسبابه والأساليب الاجتماعية للتعامل معه وتستحدث الأنشطة غير الصفية التي تدرب الشباب على مواجهة أساليب العنف بالمنطق والعقل. وتوجيه الأخصائيين والمرشدين الاجتماعيين في مدارس وزارة التربية والتعليم وفي المدارس الخاصة بالحرص على التعامل مع حالات العنف الأسري وتشجيع الطلاب على إخبارهم بأي عنف يتعرضون له. ودعت الدراسة إلى التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية عندما يتطلب الأمر حماية الضحايا. وطالبت الدراسة أن تقوم وزارة الإعلام والمؤسسات الدينية بحملات توعوية ترمي إلى تبصير أفراد الأسرة بعواقب ممارسة العنف على بعضهم بعضاً وإلى إزالة سوء فهم العامة للتشريع الإسلامي وبخاصة في المسائل المتعلقة بحق الزوج في ضرب زوجته وتأديبها وبحقه في القوامة عليها وعلى أولاده واستبداده بهم. وكشفت نتائج الدراسة عن استبداد كثير من الأزواج في ممارستهم أشكالاً من العنف اللفظي مثل تهديد الزوجة بالطلاق أو الزواج عليها وأشكالاً أخرى من العنف النفسي بهجرها وإذلالها.

ودعت الدراسة إلى التصدي لثقافة العنف التي تنتشر بين بعض الذكور في المجتمع وتتجلى في سلوكهم الاجتماعي في محيط الأسرة وحثهم على المعاملة الطيبة للأولاد وللنساء حيث تبين من نتائج الدراسة انتشار العنف اللفظي بين أفراد المجتمع واستخدام الأفراد للألفاظ البذيئة في تعاملاتهم. وشددت الدراسة على ضرورة أن يساهم الدعاة وخطباء الجوامع في التوعية بأضرار العنف الأسري ونتائجه، وأن تتوجه بعض جهودهم التوعوية في هذا الجانب من خلال تقوية الوازع الديني عند الأفراد، والتوعية بضرر (العضل) أو منع الفتاة من الزواج وتبيان خطر ذلك مما يعد سبباً لارتفاع نسبة العنوسة. وأكدت الدراسة على ضرورة قيام الدعاة وخطباء الجوامع بإيضاح حقوق المرأة من منظور شرعي، وعدم ترك الأمر لجهات أخرى تتناوله من منظور حقوقي تتعارض بعض بنوده مع الشريعة الإسلامية.

دعوة الداخلية لمعاملة المعنفين بصورة طيبة في مراكز الشرطة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 24 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108842

توجهت الدراسة بتوصيات لوزارة الداخلية أهمها أن تقوم الوزارة بتوفير الحماية لضحايا العنف واستقبالهم في أقسام الشرطة عند طلب المساعدة ومعاملتهم معاملة طيبة، وضرورة أن تضم أقسام الشرطة عدداً من الأخصائيين الاجتماعيين من الذكور والإناث لاستقبال حالات العنف الأسري والتعامل معها بأسلوب مهني متخصص بعيداً عن الأساليب التقليدية. وأوصت الدراسة بأهمية تدريب كوادر من أفراد الشرطة وإعدادهم للتعامل مع حالات العنف الأسري بأسلوب اجتماعي ونفسي بعيداً عن الإجراءات الشرطية العادية، وضرورة أن يكون هناك تنسيق بين مراكز الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية وإحالة القضايا إلى الوزارة سريعاً ودون إبطاء. وفي نطاق اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية أوصت الدراسة بأن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية دعم المؤسسات الاجتماعية لتفعيل نظام حماية الأسرة وتوفير الأخصائيين والأخصائيات اللازمين لذلك، وإنشاء خط هاتفي ساخن مجاني يتكون من أرقام سهلة الحفظ لكي يتيسر على المعنفين من الأطفال الاتصال بالمختصين طلباً للمساعدة عند الحاجة إليها، واتخاذ ترتيبات لعقد دورات للمقبلين على الزواج لتعريف كل من الرجال والنساء بحقوقهم وواجباتهم وبالأدوار الاجتماعية التي سيقومون بها وبطبيعة علاقاتهم مع غيرهم في محيط الأسرة. كما أوصت بإنشاء دار مستقلة لإيواء كبار السن والنساء وأطفالهن من ضحايا العنف ريثما يتم البت في المنازعات بينهم وبين من مارسوا العنف عليهم في محيط الأسرة حيث توضح نتائج البحث أن الزوجات اللواتي يتعرضن للضرب والإيذاء الجسدي قد ينتهي الأمر بطردهن وأطفالهن فلا يجدن المأوى ويواجهن أخطاراً أشد من تلك التي يواجهنها في بيوتهن.

لجنة وطنية بالتعليم العالي لدراسة الظاهرة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 24 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/108843

طالبت الدراسة في توصياتها لوزارة التعليم العالي بتكوين لجنة وطنية عليا تضم خبراء من أساتذة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلماء الشريعة لدراسة ظاهرة العنف الأسري على المستوى الوطني ووضع الخطط والسياسات اللازمة للوقاية منه، وإدخال مقررات وبرامج تدريبية لطلاب أقسام الدراسات الاجتماعية وعلم النفس للتعامل مع ضحايا هذه الظاهرة وتوجيه أفراد الأسرة إلى تجنبها. وشددت الدراسة على أهمية تمويل وتشجيع البحوث التي تتناول ظاهرة العنف الأسري وتبحث في أصول وثقافة العنف المتجذرة لدى بعض أفراد المجتمع وصولاً إلى تحقيق نوع من التراكم المعرفي عن تلك الظاهرة وعن أساليب التعامل معها.

العولمة وتداعياتها الثقافية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 29-02-1430هـ الموافق 24-02-2009مالعدد 13038 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13038&P=4

ايمان محسن جاسم

الثقافة بشكل عام هي الذاكرة الجمعية لأي مجتمع من المجتمعات، وهى تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه. فالثقافة هي أساس هوية المجتمع وانتمائه، وتميزه عن غيره من المجتمعات.
ويتكون العالم من مئات، بل آلاف الثقافات والثقافات الفرعية، فالثقافة سمتها الأساسية هي التنوع، مع وجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية. وهكذا يمكن أن نتحدث عن هوية عربية، أو عقائد هندية أو ثقافات بدائية في أدغال أفريقيا .والتجانس الثقافي بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدودا بأقاليم معينة متمايزة ثقافيا مثل الثقافة الإسلامية، والثقافة اليونانية، وغيرها. وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية تجمع فيما بينها سمات مشتركة وتميزها عن غيرها سمات أخرى. والعولمة الثقافية تؤدى إلى زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات في كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة منفتحة على كافة الآراء والاتجاهات، والتطورات العالمية. والعولمة الثقافية كما نعيشها اليوم هي وليدة تطورين أساسيين، الأول تطور سياسي اجتاح العالم في نهايات القرن العشرين وهو انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والاتحاد السوفييتي وحلفائه، والثاني هو التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبث الإعلامي الفضائي، الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة، وفى كل أنحاء الأرض. فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع الحواجز أمام انسياب المعلومات والتفاعلات بين البشر في مختلف بقاع الأرض، فالاهتمامات بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحفظ السلام والعدالة الاجتماعية وفرص الحياة الكريمة، وحماية البيئة، هي كلها اهتمامات ذات طابع إنساني. من ناحية ثانية، لعب التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة دورا أساسيا في تسريع وتسهيل عملية عولمة الثقافة، بمعنى تطوير وعي وإدراك وقيم ثقافية عالمية. فوسائل الاتصال والإعلام الحديث، والإنترنت، نجحت في توسيع دائرة الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وسهلت للمواطن العادي في العالم كله متابعة المعلومات والتطورات حول تلك القضايا، وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان إلى المساهمة في تشكيل قناعات وأنماط سلوكية معينة ذات طابع عالمي.
فالعولمة الثقافية هي وليدة زوال الموانع السياسية، من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية. ولذلك،أصبحت قضايا مثل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد وحقوق المرأة وحماية البيئة، وغيرها من القضايا العالمية، ويهتم بها المواطنون في جميع أنحاء الأرض.
وهناك حركة عالمية تدعو إلى صياغة مواثيق أخلاقية عالمية تعتمد على التراث الأخلاقي للإنسانية، والثقافة المعاصرة، وأساسها قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والحركة العالمية لبناء الاتفاق حول عدد من القيم الإنسانية، وخاصة احترام حقوق الإنسان هي حركة سابقة على العولمة المعاصرة. فقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها، بوضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان منذ حوالي نصف قرن. ونجحت هذه الجهود بالفعل في إصدار عدد من المواثيق الدولية مثل : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية 1966. كما امتد التشريع الدولي لحقوق فئات معينة من البشر ، فصدرت الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين 1951، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة التمييز العنصري والمعاقبة عليها 1973، واتفاقية حقوق الطفل 1989،

واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1981، وغيرها من الاتفاقيات العالمية التي تسعى للاتفاق على احترام حقوق وحريات البشر اعتمادا على القاسم المشترك بين الثقافات المختلفة. ولكن الجديد في عصر العولمة، هو ذلك الوعي الجديد الذي ينتشر تدريجياً بين البشر -على اختلاف أشكالهم وألوانهم، وانتماءاتهم السياسية، ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية- بتلك الموضوعات التي كانت من قبل حكرا على الحكومات والهيئات الدولية، وبعض المنظمات المحدودة، والقليل من المثقفين.الجديد أيضا في عصر العولمة أن الوعي بالقضايا الإنسانية يترجم نفسه في صورة حركة عالمية لصياغة برنامج عمل لمواجهة بعض القضايا العالمية موازية لحركة الحكومات والدول. وتشترك في هذه الحركة أطراف اكتسبت أهمية متزايدة هي أساسا المنظمات غير الحكومية، بل إن أعدادا كبيرة من البشر أصبح متاحا لها اليوم التأثير على الرأي العام، ويطلق البعض على هذه الظاهرة التي بزغت في عصر العولمة، ظاهرة المجتمع المدني العالمي. ولكن هذا الانفتاح المعولم لا يخلو من المخاطر، فثمة مخاطر تحملها في طياتها أدوات الإعلام المختلفة حيث إن الإعلام هو اليد الطولي للعولمة، وإن دولة كأمريكا تنتج 60 % من البث التلفزيوني المشاهد في العالم ما يعنى القدرة على تعميم المفاهيم والقيم وتسويق القدرات، فالمنتج الإعلامي العولمي يروج للقدرات غير المتناهية للكيان الأمريكي وهو ما يثير الشعور بالدونية لدى الكيانات الصغرى التي لم يصلب عودها، فكل أفريقيا بما فيها الدول العربية في شمال أفريقيا تملك 1.4 % من المحطات التلفزيونية وتنتج 1.8 % من الكتب الصادرة في العالم .لم يستفز الإعلام عولمي التأثير (الهوية) فقط داخل الشباب بل استفز أيضا القيم والتقاليد وحرك ثباتها فتأرجحت ولم تستقر بعد، وما زال الوقت مبكرا أمام استقرارها في ظل غياب استراتيجيات ثقافية مدروسة ذات رؤى محددة فإن حالة التأرجح ستبقى هي الحاكمة لسلوك المجتمع والشباب، كما تساهم في تنامي الازدواجية داخل مجتمعنا، تلك الازدواجية تتقدم أو تتراجع بناء على قوة الكيان المجتمعي أو قوة كيان الشباب وعلى مدى النضج النفسي والاجتماعي والمعرفي ودرجة التحقق الاقتصادي والانسانى.

الصباح العراقية

حقوقي وقاضٍ أردني يرى أن إحجام المرأة عن الإبلاغ سببه الإجراءات الرسمية الروتينية التي لا تراعي الخصوصية والسرية...

الطراونة: لم يُصادقْ على الميثاق العربي لحقوق الإنسان سوى سبع دول

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/24//
http://ksa.daralhayat.com/interview/02-2009/Article-20090223-a4adcf3c-c0a8-10ed-004f-71a36dc6f43f/story.html

عمان - أسماء العبودي الحياة

قاضي محكمة الاستئناف في عمان في الأردن عضو اللجنة الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني الدكتور محمد الطراونة، عاش طفولته في منطقة ريفية جنوب الأردن بالقرب من موقع معركة مؤتة التاريخية، وانعكست طفولته على حياته بشكل كبير منذ أن كان يحضر مجالس القضاء لأحد أعمامه، وكانت قراءته في مرحلة الشباب وطّدت علاقته بالقانون والقضاء منذ أن قرأ لتوفيق الحكيم «يوميات نائب في الأرياف» فاختار تخصصه القانوني.

وعرف الكثير من خلال ما تعرّض له عدد من الدول المحيطة بالأردن وما مرت به من أحداث الحرب، منحه عمله كقاض رؤية إنسانية لقضايا المرأة والطفل، كونهما أكثر الفئات تهميشاً في المجتمع، ويقول إن حيادية القاضي أحياناً تغيب أمام مصلحة الطفل داخل أسرته أو أم مع أطفالها.

ويرى أن الثقافة «الذكورية» في المجتمع العربي تؤجج قضايا العنف الأسري، وعدم تمكين المرأة اقتصادياً يجعلها تصمت أمام ما تتعرض له من عنف خشية الفقر والتشرد وفقدان الأسرة.

له رؤية في خصوصية التعامل مع الأحداث، إذ إنه عمل قاضياً للأحداث في مرحلة من حياته، وهو منشغل كثيراً بالقانون الدولي وبقضايا الطفولة والأحداث ورصد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. «الحياة» التقته فكان الحوار الآتي:

> ماذا في ذاكرتك عن محمد الطراونة (الطفل - الشاب)؟

- ذكريات الطفولة أجمل ما في محطات الحياة كونها صادقة وبسيطة وعفوية، ويتحدد خلالها مصير الإنسان مستقبلاً، وربما كان لطفولتي انعكاس على حياتي بمجملها من حيث النشأة في منطقة ريفية في جنوب الأردن، وبالقرب من موقع معركة مؤتة، الأمر الذي ترك الأثر الكبير من حيث التربية الدينية والاجتماعية، هذا عن الطفولة.

أما فترة الشباب حيث لم يكن يوجد لا تلفزيون ولا إنترنت ولا التقنيات الحديثة، فكنت أحاول تغطية الفراغ بالقراءة التي وللأسف نفتقر إليها الآن، فقرأت الكثير من التراجم والسير والروايات، وهذا ما ولّد لديّ ملكة القراءة والكتابة، التي أفادتني كثيراً في عملي الحالي كقاضٍ وباحث في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

> هل لطفولتك تأثير في اختيارك المجال الحقوقي؟

- كنت في المدرسة والحمد لله من الطلبة المتفوقين، وكنت أميل إلى المواد الأدبية والدراسات الاجتماعية والإنسانية أكثر من المواد العلمية، وحصلت على قبول للدراسة الجامعية من بلدان عدة، منها إيران لدراسة الإعلام، وباكستان لدراسة الأدب الإنكليزي، ومصر لدراسة القانون، ولم اتردد في الاختيار فاخترت مصر لدراسة الحقوق، لإيماني بأن فترة الطفولة تركت أثرها من حيث الاختيار.

وكنت قرأت رواية لتوفيق الحكيم بعنوان «يوميات نائب في الأرياف» يتحدث فيها عن تجربته كوكيل نيابة في أرياف مصر، وكنت مؤمناً بأن أعظم مهمة يقوم بها الفرد هي تحقيق العدل، لأن العدل أساس الملك، كما أن أحد أعمامي كان قاضياً عشائرياً، وكنت وأنا صغير أحضر مجالس الحكم، وكنت أرى كم يكون سعيداً عندما يشعر بأنه حقق العدل والمساواة بين المتقاضين، وربما هذه الأمور كان لها أثر في اختيار دراسة القانون في مصر.

الأردن والصراعات

> كونك من الأردن هل منحتك الأحداث مسارات معينة في الحياة بسبب تأثير الأحداث من حولكم؟

- من المعلوم أن الأردن يتمتع بموقع جغرافي فرض عليه أن يكون في منطقة متوسطة بين عدد من المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة، وعلى رأسها الحبيبة فلسطين غرب النهر، إذ واكبنا في الأردن معاناة الأهل منذ 1948 وحتى هذه اللحظة، وما كنت أتذكره جيداً منذ عام 1967، حيث عشنا النكبة والتشريد للأهل واقتسام لقمة العيش معهم على رغم ظروف الأردن الاقتصادية الصعبة، وكذلك وجود الأردن إلى جوار العراق.

ولا يفوتني الحديث عن الحرب الأهلية في لبنان واستضافة الأردن الكثير من الإخوة في ذلك الوقت، كل هذه الأمور التي فرضت على الأردن بحكم موقعه الجغرافي وبحكم دوره القومي الداعي للتعامل مع هموم الإخوة والأشقاء، جعلتني أعرف أنه لا خاسر ولا رابح في الحروب، وجعلتني أدرك أن أكبر ظلم تاريخي يواجه أهلنا في فلسطين هو صمت المجتمع الدولي وتخاذله، يضاف إلى ذلك أن أبناء الأردن بحكم هذه الظروف أصبحوا مسكونين بالهم القومي أكثر من الهم الداخلي.

> ما هي أول حادثة جعلتك تبحث في كلمة حقوق؟

- لا توجد حادثة محددة ولكن كلمة «حق» ترافق الإنسان في كل مراحل حياته، فالحق يقابله واجب، ومن يعرف حقه يحسن الدفاع عنه، وإيصال الحقوق لأصحابها، من أعظم الصفات النبيلة.

> تمرّسك في قضايا حقوق الإنسان ماذا منحك كإنسان؟

- في البداية كان أول تعامل لي مع حقوق الإنسان، من خلال دراسة الماجستير، وبعد أن حصلت على درجة الماجستير في القانون أتيحت لي دراسة حقوق الإنسان في السويد، وللأمانة في السويد والدول الإنسانية، عرفت ماذا تعني حقوق الإنسان، فهي أولوية بالنسبة لشعوبهم، الأمر الذي دفعني لمتابعة ذلك في رحلة الدكتوراه والدراسات الأخرى.

واعتقد أن ذلك جعلني اعرف الكثير عن حقوق الإنسان وكيفية الدفاع عنها، وساعدني في ذلك عملي كقاض، كون القضاء هو خط الدفاع الأول عن حقوق الأفراد وحرياتهم، ومنحتني معرفتي المتواضعة بقضايا حقوق الإنسان، إن هذه الحقوق ليست منحة من سلطة أو حاكم، إنما هي حقوق طبيعية منحها الخالق للمخلوق، تنشأ قبل ولادته وحتى بعد وفاته، وان هذه الحقوق يتوجب ضمانها للفرد كإنسان بغض النظر عن جنسه أو لونه أو دينه، وهذا ما كرسه ديننا الحنيف.

الطفولة منتهكة

> الانتهاكات المتكررة في المجتمع العالمي ضد الطفل هل يردعها قانون دولي؟

- للأسف الشديد ان الأطفال خصوصاً في مجتمعات العالم الثالث من الفئات الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقهم، أي من الفئات المهمشة، وذلك لأسباب عدة من أهمها غياب الدور الحقيقي للأسرة في متابعة الأطفال، وتجد أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل تحتوي على نصوص نظرية مثالية براقة، الأمر الذي يقودني إلى القول إن العبرة ليست بالنص القانوني المجرد إنما العبرة في التطبيق العملي للنصوص، ولهذا نجد أن الهوة واسعة جداً بين النص والتطبيق، وما علينا عمله هو تضييق هذه الهوة، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات بحق الأطفال، سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي، وللأسف أجد أن المواثيق الدولية أو التشريعات الوطنية لا تتضمن نصوصاً رادعة بشكل فعال للمعاقبة على الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها.

> أطفال العرب بشكل عام، هل يعرفون حقوقهم؟

- ليس أطفال العرب فقط، بل الغالبية العظمى من الشعوب العربية، وللأسف لديها نوع من غياب الثقافة القانونية، لأنه لا يتم التركيز على ذلك في المراحل الأولى من الدراسة أسوة بالمجتمعات المتقدمة التي يوجد فيها نوع من الثقافة القانونية من مرحلة الروضة، ومن لا يعرف حقه لا يستطيع أن يدافع عنه أو يطالب به، وربما شهد العالم العربي في الفترة الأخيرة محاولات في هذا الاتجاه إلا أنها تبقى محاولات دون المستوى المطلوب، أي محاولات نخبوية.

> كقاض.. ما الذي يثير ألمك أكثر في قضايا العنف ضد الطفل؟

- من خلال عملي في مجال قضايا العنف ضد الأطفال وقضايا الأحداث الجانحين، فإن أكثر القضايا التي تثير ألمي هي قضايا العنف الأسري خصوصاً العنف الجنسي والبدني، لأن فيها نوعاً من استغلال الطفل لعدم إدراكه وفيها نوع من خيانة الأمانة لان الطفل هو أمانة في أعناق أفراد أسرته البالغين، فكيف إذا مارس احد أفراد الأسرة عنفاً جنسياً ضد الطفل.

كما أن الخلافات الزوجية أجد أنها تنعكس على الأطفال حيث يقوم كل واحد من الزوجين ولغاية استفزاز الطرف الآخر بممارسة العنف ضد الأطفال، واعتقد أن مجتمعاً يولي الاهتمام بالأطفال من هذه الناحية هو مجتمع سليم ومعافى وينظر للمستقبل بخطى ثابتة، وهذا ما دفعنا في الأردن إلى إصدار قانون خاص للحماية والوقاية من العنف الأسري وتدريب الجهات المعنية على كيفية التعامل مع قضايا العنف الأسري كونها تتطلب السرية والخصوصية.

الثقافة الحقوقية

> المنظمات الحقوقية في العالم هل تمارس ضغوطاً على الدول لنشر الثقافة الحقوقية؟

- لا أعتقد أنها تمارس ضغوطاً على الدول، إنما تشجعها على ذلك من خلال البرامج المشتركة التي تندرج في إطار التعاون بين البلدان، إنما يتوجب أن يكون ذلك نابعاً من رغبة داخلية على صعيد كل دولة على حدة، ودور المنظمات الدولية هو مساعدة بلدان العالم الثالث على تعزيز القدرات المؤسسية والفردية في هذا المجال سواء مع الحكومات مباشرة أو مع منظمات المجتمع المدني، كون منظمات المجتمع المدني تتمتع بقدر كبير من المرونة أكثر من الجهات الرسمية، خصوصاً إذا أدركنا أن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة ولا مجال للجزر المنعزلة فيه، واجد أن الكثير من الحقوق تهدر بسبب غياب الثقافة القانونية.

> يرى البعض أن الثقافة الحقوقية «ترف» بعيد المنال عن المواطن العربي المسحوق بتوفير لقمة العيش. ما رأيك في ذلك؟

- بالعكس تماماً وبحسب وجهة نظري أن هذا المواطن هو الأحوج للمعرفة بحقوقه، لأنه هو الذي يحتاجها وليس الآخرين، لأنني وكما أسلفت لا استطيع المطالبة بحقوقي إذا لم اعرفها.

واضرب على ذلك مثلاً ومن واقع عملي، هناك للمرأة الكثير من الحقوق التي كفلها لها الشرع والقانون، خصوصاً في قضايا الإرث والطلاق والنفقة وفي مجال العمل، ولا تستطيع بل لا تعرف أنها حقوق لها، لأنها لا تعرف عنها شيئاً في غياب الثقافة القانونية، وأجد أن الثقافة القانونية ليست ترفاً إنما ضرورة ملحة ولشرائح المجتمع كافة، بمعنى أن الثقافة الحقوقية ليست مهمة للقاضي أو المحامي أو القانوني، إنما هي مهمة للجميع، وإذا كنا نقول ان المجتمعات الغربية متقدمة عنا فإن ذلك يعود لأمور عدة لا مجال لذكرها هنا ولكن من أهمها الثقافية الحقوقية، فالجميع في هذه المجتمعات يعرف ما له وما عليه، وهذا وللأسف ما تفتقر له مجتمعاتنا.

دوائر الحكم العربية

> لماذا العاملون في المنظمات الحقوقية غير مرحب بهم في بعض دوائر الحكم العربية؟

- هذه المنظمات تصنف على أنها في الغالب الأعم من منظمات المجتمع المدني، وأصبح متعارفاً عليه اليوم تسميتها بالسلطة الخامسة، لأن كل دولة فيها ثلاث سلطات دستورية (تشريعية وتنفيذية وقضائية) والصحافة كسلطة رابعة، وأي مجتمع حيوي يؤمن بدور منظمات المجتمع المدني كشريك في المسؤولية، وعون للجهات الرسمية، ونظراً لأن من أدوار هذه المنظمات رصد الانتهاكات لحقوق الإنسان ومراقبة تطبيق حقوق الإنسان بشكل صحيح، فإنها لا تجد الترحيب المطلوب في البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان، وهذا ما أثبتته التجارب العملية، ونجد في هذا السياق أن العديد من بلدان العالم تسعى إلى إيجاد نوع من الشراكة والتشبيك ما بين الجهدين الرسمي والأهلي.

> منظمات حقوق الإنسان الحكومية.. هل تقوم بدورها أم أنها مؤسسة حكومية فقط؟

- إن حركة حقوق الإنسان في العالم العربي على صعيد المنظمات الحقوقية تسير بشكل بطيء، اذ نجد أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان بدأ الحديث من اجله عام 1974 ولم يتم إقراره إلا عام 2007 اذ لم يصادق عليه حتى هذه اللحظة سوى سبع بلدان عربية.

وهناك نوعان من منظمات حقوق الإنسان على صعيد العالم العربي، الأول منظمات مجتمع مدني والثاني منظمات تسمى منظمات وسيطة أي تقع على حواف المجتمع المدني، وهي ليست حكومية بالكامل إلا أنها لا تستطيع العمل بحرية تامة، ومع ذلك نجد أن العالم العربي وفي الفترة الأخيرة خطى خطوات في الاتجاه الصحيح فهناك لجنة وطنية في السعودية لحقوق الإنسان وكذلك هيئة لحقوق الإنسان وفي البحرين وقطر واليمن والكويت ومصر وبلدان المغرب العربي ولبنان والإمارات.

بعض هذه اللجان يتفق مع قواعد باريس وبعضها الآخر ما زال لم يستوف الشروط المطلوبة، وأقصد بقواعد باريس المواصفات والمقاييس التي أقرها المجتمع الدولي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

> حقوق الإنسان لها مكانة في التشريع الإسلامي... إلا أن بعضهم ما زال يراها من الوصاية الغربية علينا... لماذا؟

- كنت أتمنى أن يكون هنالك مجال للحديث عن دور الإسلام في حماية حقوق الإنسان، لأنني لا أعتقد أن هناك تشريعاً سماوياً أو وضعياً كفل حقوق الإنسان كما كفلته الشريعة الإسلامية سواء من حيث النص أم التطبيق، ومن يرى أنها نوع من وصاية الآخرين علينا، لا يعلم أن الكثير من حقوق الإنسان التي كفلها الإعلان العالمي الذي صدر عام 1948 كفلتها الشريعة الإسلامية قبل 14 قرناً.

> الأمم المتحدة أما تجد أنها لا تولي منظمات حقوق الإنسان الاهتمام اللازم؟

- الأمم المتحدة هي نفسها تعاني من حيث سيطرة الدول الكبرى عليها ومن حيث موازنتها السنوية التي تدفع من هذه الدول، ولا تولي قضايا حقوق الإنسان الاهتمام الكافي، لأنها تعاني من الازدواجية في المعايير والانتقائية في التطبيق، ولعل انتهاك حقوق الإنسان في فلسطين والعراق أكبر دليل على ذلك.

> التقارير الدولية التي تصدر بشأن وقع حقوق الإنسان عندنا... لماذا تزعج الكثيرين؟

- لأنها تكشف عن الانتهاكات لحقوق الإنسان، وكنا وما زلنا في العالم العربي لا نرد على تلك التقارير ولا نتعامل معها كما يجب.

> العمل بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى ماذا يخضع؟

- المحكمة الجنائية الدولية يحكم العمل فيها النظام الأساسي للمحكمة وهو اتفاق دولي دخل حيز النفاذ في الأول من تموز (يوليو) عام 2002 وصادقت عليه 106 دول، وهو يختص بنظر جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان، وهي جرائم شديدة الخطورة، وتعمل المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي ولقواعد القانون الدولي الإنساني خصوصاً اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949 وكذلك الأنظمة القانونية الوطنية للبلدان التي صادقت على النظام الأساسي وفقاً لمبدأ الاختصاص التكميلي ويعمل كذلك وفقاً لمبدأ التعاون الدولي في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك أجد أن هذه المحكمة تعاني من الصراع بين (قانون القوة) و(قوة القانون) ومع ذلك لا تملك الدول الصغرى إلا العمل على دعم هذه المحكمة وتقويتها.

قضايا العنف الأسري

> قضايا العنف الأسري أليمة جداً. كيف يستطيع القاضي الفصل بين شعوره الإنساني وبين الحيادية في الحكم القضائي؟

- الأصل في وظيفة القاضي الحياد والمساواة بين الأطراف وألا يحكم بعواطفه، ومع ذلك أجد أن القاضي إنسان له مشاعره الشخصية ولا يعيش بمعزل عن المجتمع المحيط به، ولهذا السبب يكون القاضي في بعض الأحيان منحازاً بما يسمي الانحياز الإيجابي أي لمصلحة بعض الفئات كالأطفال والنساء خصوصاً في قضايا العنف الأسري أكون في صراع بين تطبيق القانون أو الحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها.

ولا أعتقد أن هناك وظيفة صعبة ومعقدة وممتعة في الوقت نفسه مثل منصب القاضي لأنه حتى لو عدل فنصف الدنيا خصومه، لأن العدالة الكاملة هي لله تعالى، وبلا شك أجد في بعض القضايا صعوبة في الفصل بين مشاعري الإنسانية ووظيفتي كقاض.

> ما مدى تأثير التمييز بين الذكور والإناث في انتشار مشكلات العنف؟

- بكل صراحة أقول إن من أكثر القضايا الشائعة في مجتمعاتنا هي التمييز بين الذكور والإناث، لأنني أجد ومن واقع عملي أن الكثير من الخلافات الأسرية والتي ينجم عنها عنف وحالات الطلاق بسبب أن العائلة لم ترزق بولد، لأن ثقافتنا ذكورية سواء في المناهج الدراسية أم التربية البيتية أم الثقافة السائدة في المجتمع.

صبر المرأة

> إحجام المرأة عن التبليغ بالانتهاكات ضدها ما هي مبرراته برأيك؟

- يعود إحجام المرأة عن الإبلاغ عن العنف لأسباب عدة من أهمها الإجراءات الرسمية الروتينية التي لا تراعي الخصوصية والسرية، وكذلك كون معظم حالات الانتهاكات تتم داخل الأسرة.

إضافة إلى الموروث الاجتماعي الذي يعتبر أن ذلك من قبيل ثقافة العيب، وعدم وجود آليات توفر لها الحماية من العنف كالخط الساخن والمأوى، إضافة إلى عدم وجود آليات واضحة للإبلاغ عن حالات العنف خصوصاً داخل الأسرة، ولغياب الوعي القانوني لديها بأن من حقها ملاحقة من يعتدي عليها، يضاف إلى ذلك طابع الخجل الذي يجعلها تحجم عن ذلك، فمثلاً قد تتعرض لتحرش في العمل والشارع وخوفاً من الفضيحة لا تتقدم بشكوى للجهات المختصة.

> تجربة المحاكم الأسرية في الأردن هل حان الوقت لتقويم نجاحها من فشلها؟

- القضاء في الأردن من أوائل الجهات الرسمية التي كان لها دور إيجابي في التعامل مع قضايا العنف الأسري من حيث التشدد في العقوبات ومن حيث التعامل مع قضايا العنف الأسري وأخذ إفادات ضحايا العنف الأسري باستخدام التقنيات الحديثة (الدائرة التلفزيونية المغلقة) وإنشاء وحدات وأقسام خاصة بقضايا العنف الأسري وتدريب القضاة حول كيفية

التحقيق والتعامل مع هذه القضايا، وكذلك إدخال مادة العنف الأسري ضمن مناهج المعهد القضائي، وقد تم تقويم هذه التجربة أكثر من مرة وحققت نتائج أكثر من توقعاتنا.

> تحفظت الكثير من الدول على بند حق إعطاء المرأة المتزوجة جنسيتها لأطفالها، مسوغات هذا التحفظ هل هي منطقية في ظل اتفاق (السيداو)؟

- تم تبني اتفاق السيداو من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول (ديسمبر) 1979 ودخل حيز النفاذ في 3 أيلول (سبتمبر) 1981 وغالبية الدول العربية تحفظت على المواد 9 و15 و16 من الاتفاق، وهناك بعض الجهود في الأردن من أجل رفع التحفظ الخاص بحق المرأة المتزوجة لمنح جنسيتها لأطفالها، ولا أرى أن العديد من التحفظات لها ما يبررها كون التحفظات لا تتوافق مع الاتفاق، سيما أن الاتفاق ساري المفعول بحق الدولة المتحفظة من دون الاستفادة من التحفظ.

> تجربتكم في تمكين المرأة القاضية في الأردن... كيف تقوّمها؟

- يوجد في الأردن حالياً حوالى 700 قاضٍ، منهم 42 امرأة قاضية، وهناك توجه لدى صناع القرار أن يصل العدد إلى 100 خلال الفترة المقبلة كونه يوجد عدد كبير من الدارسات الآن في المعهد القضائي، وقد حققت القاضيات نجاحات كبيرة وقد تقبل المجتمع ذلك بسرعة ووصلت إحدى القاضيات إلى منصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية ومنصب رئيس محكمة، وعضو محكمة الاستئناف، وأجد أن المرأة وصلت إلى المواقع الرسمية كافة وعملت في كل المهن وحققت فيها نجاحات كبير ولهذا أجد أنها حققت نجاحات كقاضية مثلها مثل الرجل، بل وأكثر في بعض الأحيان، وهناك توجه لتخصيص قاضيات للنظر في قضايا الأحداث والعنف الأسري كونهن الأقدر على التعامل مع مثل هذا النوع من القضايا.

الحرية والأمن

> في مجال العدالة الجنائية هناك فجوة واضحة بين النص والتطبيق، الموازنة بين الحرية والأمن... أيهما مقدم على الآخر؟

- أي مجتمع يضحي بالحرية من أجل الأمن لا يستحق حرية ولا أمناً، فتتوجب الموازنة الدقيقة من دون أن يقدم أحدهما على الآخر.

> أحداث 11 سبتمبر... هل أسهمت بطرح مفاهيم جديدة بالقانون الدولي الإنساني؟

- بكل تأكيد فإن تلك الأحداث هي نقطة مفصلية في مسيرة العالم بأسره من حيث طرحها لمفاهيم جديدة غير مسبوقة في العلاقات الدولية، ومنها من هو ليس معي فهو ضدي، ومن حيث احتلال بلدان بأكملها، ومن حيث تغليب قانون القوة على قوة القانون، ومن خرق كل قواعد المحاكمة العادلة مثل اعتقال بعض الأشخاص لفترات طويلة من دون محاكمة، وأشعر أن اكبر تحدٍ واجه القانون الدولي الإنساني هو أحداث 9/11.

> محاكم الأحداث... لماذا يتم العمل فيها بخصوصية وحذر شديدين؟

- في بداية عملي القضائي عملت قاضيَ أحداث، وأعتقد أنها أهم وأغنى فترة عملت فيها، كون التعامل مع الأحداث الجانحين يتطلب حرفية ومهنية عالية، ويتوجب التعامل معها بسرية وخصوصية، كون الحدث الجانح هو في الوقت نفسه ضحية للظروف المحيطة به، لأن الكثير من حالات الجنوح سببها الفقر أو الطلاق أو غياب دور الأسرة أو رفاق السوء، ولهذا التعامل معها يتطلب صبراً وحذراً شديدين، لأن الطفل الجانح اليوم إذا لم يتم إصلاحه وإعادة اندماجه مجدداً في المجتمع سيصبح مجرماً بالغاً مستقبلاً.

> الظروف الاقتصادية العالمية... هل لها دور في ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع؟

- قد تتزايد نسب الجريمة بمعدلات طبيعية تبعاً للنمو الطبيعي للسكان، ولكن وفي الفترة الأخيرة ومع تطور التكنولوجيا والاتصالات أصبح العالم يواجه أنماطاً من الجرائم مثل الجرائم الالكترونية وجرائم الاحتيال والجرائم المنظمة وجرائم غسل الأموال وجرائم الانترنت، وبلا شك أن الظروف الاقتصادية قد تسهم سلباً أو إيجاباً في ارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة.

> تمكين المرأة... هل يحد من التمييز التعسفي ضدها؟

- إن تمكين المرأة سياسياً أو اقتصادياً يمكنها - وبلا شك - من الحد من التمييز ضدها فقد ثبت ومن واقع عملي مثلاً أن الكثير من النساء التي تتعرض للعنف الأسري لا تقوم بالإبلاغ عن ذلك وترضى بالواقع إذا لم يكن لها دخل يمكنها من الاعتماد على نفسها، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالتمكين السياسي فإذا كانت المرأة ممثلة بالبرلمانات مثلاً فإن ذلك يساعدها في إقرار ومراجعة التشريعات الوطنية التي تهدف إلى حماية حقوقها.

النهج التشاركي في قضايا العنف يقلل من تشتت الجهود وبعثرتها

حول النهج التشاركي في قضايا العنف يرى الدكتور الطراونة «أن قضايا العنف من أكثر المجالات التي حقق فيها النهج التشاركي نتائج ايجابية.

كون القاضي بحاجة ماسة إلى الطبيب الشرعي والطبيب النفسي والأخصائي الاجتماعي ورجل الشرطة ومنظمات المجتمع المدني، فالطبيب الشرعي يزود القاضي بتقرير طبي عن حالات الإيذاء والطبيب النفسي يوفر الإرشاد النفسي للضحية، والأخصائي الاجتماعي يدرس الحالة، ورجل الشرطة ينفذ قرارات القاضي بإبعاد الجاني عن البيت الأسري».

ويزيد الدكتور في حديثة قائلاً: «منظمات المجتمع المدني يمكن أن توفر المأوى والمساعدة القانونية للضحايا، وهذا ما حققته نتائج أعمال مشروع حماية الأسرة في الأردن منذ عام 2000 وما يعمل عليه المجلس الوطني لشؤون الأسـرة، لأن النهج التشاركي يساعد عـلى تبادل التجـارب والخبرات ويقـلل من تشـتت الجهود وبعثرتها، لأن هـذا النهـج يوضح الأدوار والمسـؤوليات».

فلسفة العقاب التقليدية القائمة على السجن والإيلام لم تعد تحقق الردع!

وعن البدائل المتاحة في العقوبات عن السجن يقول الدكتور الطراونة: «ثبت وبشكل قاطع أن فلسفة العقاب التقليدية القائمة على السجن والإيلام لم تعد تحقق الردع، سواء الردع العام أم الردع الخاص، وهذا ما جعل العالم يفكر بإيجاد تدابير بديلة عن العقوبة السالبة للحرية قائمة على أسس وقواعد العدالة الإصلاحية التي تهدف إلى عقاب الجاني وتعويض الضحية والمجتمع، وعقاب الجاني من خلال قيامه بعمل نافع للمجتمع، وذلك بدلاً من العقوبات التقليدية القائمة على إيلام الجاني من دون النظر للضحية والمجتمع».

ويضيف الدكتور عن أهمية البدائل العقابية، خصوصاً للأطفال ويقول: «هذا ما جعلنا نعمل في هذا المجال في ما يتعلق بالأحداث حيث وضعنا قانوناً جديداً يضع تدابير عدة كبديل للعقوبات السالبة للحرية، لأنه ثبت أن إيداع الشخص في المؤسسات العقابية فيه كلفة اقتصادية واختلاط مرتكبي الجرائم مع بعض وما قد ينجم عن ذلك من حالات شذوذ وتبادل الأنماط الجرمية، وخروج الشخص بعد انتهاء فترة المحكومية أكثر نقمة على المجتمع».

أربطة لأسر مرضى الإيدز وتوظيف المصابين

أمهات مصابات ينجبن 22 طفلا سليما

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/01هـ) 25/ فبراير/2009 العدد : 2810
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090225/Con20090225260857.htm

حسين هزازي ـ جدة

وافقت وزارة العمل على آلية جديدة لتوظيف مرضى الإيدز، وتتلخص الآلية المقدمة من الجمعية السعودية لمرضى الإيدز في دراسة وضع المصاب وحالته الصحية، وقابليته على أداء العمل ونوع العمل الذي يمكن أن يقوم به، والمؤهلات التي يحملها المصاب، كما تعكف الجمعية حاليا على إنشاء أربطة لأسر مرضى الإيدز وإقامة مشاريع توظيفية للمرضى ومساعدتهم على الحصول على التأهيل المهني وتطويرهم حرفيا عن طريق الدروات التدريبية. وعلمت "عكاظ" أنه تم توظيف 7 مرضى مبدئيا في القطاع الخاص كخطوة أولى للمشروع وتراوحت رواتبهم بين 2500 ريال إلى 4000 ريال حسب الشهادة الدراسية التي يحملها المصاب، كما كشفت الجمعية عن خطط مدروسة لتوظيف المصابين من حملة الشهادات الجامعية خلال الفترة القادمة. وقال مدير الجمعية السعودية لمرضى الإيدز فهد بن سعد المسيفري إن الجمعية توصلت إلى آلية عمل مع مكتب العمل والعمال قسم إدارة التوظيف لإيجاد عمل للمصابين بالإيدز من المراجعين للجمعية والعاطلين عن العمل بغرض إيجاد وظائف مناسبة لهم. مضيفا أن الجمعية أقامت شراكات مع عدد من القانونيين لحل المشاكل التي تواجه هؤلاء المصابين رغبة في إدراجهم في خدمة المجتمع والحد من الوصمة المصاحبة للمرض كون حامل الفيروس الذي يخضع للعلاج يمكن خفض أعداد فيروس الإيدز في دمه إلى نسبة قليلة جدا أو تكاد تكون معدومة. مشيرا إلى أن الجمعية تعكف إلى إنشاء أربطة لأسر مرضى الإيدز وإقامة مشاريع توظيفية للمرضى وتأهيلهم مهنيا. وبين أن الجمعية تسعى إلى التنسيق بين الجهات الخيرية والمؤسسات الحكومية في تقديم مساعدات عينية ومادية للمرضى للتخلص من مشكلة تبديد الإعانات في الإيجار ولترشيد المساعدات من الجهات المختلفة وتقديم مساعدات مادية وعينية للمرضى خاصة في بداية اكتشاف الإصابة أثناء إجراءات الإحالة إلى الجهات الحكومية والجمعيات الأخرى، وكذا التواصل مع الجهات المعنية للتعريف بجدوى وسلامة توظيف المصابين في أعمال غير ناقلة للعدوى ، ومساعدة المرضى في الحصول على التأهيل المهني وتطوير المهارات الحرفية لديهم بتقديم دورات تدريبية، وإقامة مشاريع توظيفية للمرضى وأفراد أسرهم القائمين بإعالة الأسر وذلك بهدف إيجاد دخل لأسر المرضى ودخل للجمعية، وتوعية شريك المريض بالحقوق والواجبات بين الزوجين في حالة كون الآخر سليما وفي حالة إصابة كليهما وفي حالة الزواج والطلاق وتوعية أسر المرضى بحقوق المرضى في المشاركة في الحياة الأسرية وإمكانية ذلك صحيا، إضافة إلى تشجيع برنامج زواج المرضى من المريضات للمساعدة على مساعدة المرضى نفسيا.وأشار أنه يتم زواج المصابين بالإيدز تحت متابعة صحية دقيقة جدا وبعد التأكد من مناسبة الوضع الصحي لكل من الزوجين ويستلزم ضرورة الاستمرار في المتابعة الصحية والفحوصات مع ضرورة استخدام العازل حتى بعد الزواج حرصا من انتقال جرعات مختلفة من الفيروس لكل من الطرفين خلال الممارسة الجنسية وفي كل مرة، بالإضافة إلى موانع حمل هرمونية عن طريق الفم يحددها الطبيب المختص. وقال إن العديد من المصابين بالإيدز تمكنوا من إنجاب أطفال سليمين وخاليين من المرض وقد ولد 22 طفلا سليما لأمهات مصابات بالإيدز وتتراوح أعمارهم بين شهر واحد وثلاثة أعوام حتى أن بعض الأمهات أنجبن توأما.يذكر أن مستشفى الملك سعود بجدة قام بتزويج 26 مصابا ومصابة بالإيدز بجدة وذلك كخطوة جديدة تقوم بها الجمعية السعودية لمرضى الإيدز تحت مظلة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة بالإضافة إلى بعض الأهداف التي تسعى لها الجمعية.

رئيس حقوق الإنسان: رصدنا حالات أبرزها التأخر في الإحالة للمحاكمة

المحامي ابن زاحم يؤكد مخالفات التوقيف ومدير شرطة المدينة ينفي

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/01هـ) 25/ فبراير/2009 العدد : 2810
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090225/Con20090225260691.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

رفض مدير شرطة المدينة المنورة اللواء عوض بن سعيد السرحاني اتهامات المحامي سلطان بن زاحم نائب رئيس لجنة المحاماة في المملكة رئيس لجنة محامي المدينة المنورة، بوجود مخالفات في دور التوقيف التابعة لشرطة المنطقة «المراكز الجنائية» مؤكدا مطابقتها للمواصفات القانونية من ناحية التجهيز والتعامل وفق مانص عليه نظام التوقيف المبني على النظام الأساسي للحكم. ويرى ابن زاحم أن أماكن توقيف المتهمين في المدينة المنورة غير مؤهلة خاصة في إدارة البحث الجنائي التابعة للشرطة. وقال لـ«عكاظ» إنه طلب لقاء مع المسؤولين في الشرطة سيعقد بعد أيام لشرح التجاوزات التي تقع في بعض مراكزها. وأضاف أنه رصد خلال مراجعته الميدانية لأمكنة التوقيف في شرطة المدينة تجاوزات أهمها عدم تفعيل نظام الإجراءات الجزائية ومن أمثلته عدم تمكين المحامي من مقابلة موكله المقبوض عليه، عدم تمكين المتهم المقبوض عليه من الاتصال بمن يراه لإبلاغه، حدوث حالات قبض على المتهم بدون إذن كتابي ودون أن تبين السلطة القابضة للمقبوض عليه التهمه الموجهه ضده، التباطؤ في تمكين المتهم من توكيل محامي حيث أنه يطلب إصدار وكالة ولاينفذ طلبه إلا بعد عدة أيام، وقد تصل المدة إلى عدة أسابيع، كما أن أمكنة دور التوقيف غير مؤهلة لإيقاف المتهمين وهذا بحد ذاته مخالف لنظام التوقيف المبني على النظام الأساسي للحكم. ويرد اللواء السرحاني على هذه الاتهامات بقوله: دور التوقيف خاضعة لدائرة الرقابة على السجون التابعة لهيئة التحقيق والادعاء العام، وهي تقوم بزيارات متتالية ومتابعة لهذه الدور ولم يسبق أن سجلت شيئا مما أشار إليه ابن زاحم، إضافة إلى رقابه ومتابعة الجهاز المختص لدينا في مديرية الشرطة، ولوجدت ملاحظات فنحن على أتم الاستعداد لمعالجتها. وأشار إلى أن جهاز البحث الجنائي سبق أن استقبل أحد المحامين وتمكن من مقابلة موكله الموقوف لدى البحث واطلع على التوقيف وكتب لنا معبرا عن شكره لحسن الاستقبال ودقة الإجراءات ونظاميتها. أما ما أشار إليه نائب رئيس لجنة المحاماة بشأن عدم تمكين المحامي من مقابلة المقبوض عليه فلابد من تسمية واقعه محددة أستند عليها لنتمكن على ضوئها من الرد عليه ومعالجة أي قصور يثبت لدينا، ومن حق المحامي مقابلة المقبوض عليه وفق الإجراءات التنظيمية الخاصة بذلك.

كما أن ما أورده بخصوص القبض بدون إذن كتابي أو عدم تمكين المقبوض عليه من الاتصال بمن يراه أو التباطوء في تمكينه من التوكيل، فكلها عبارات مطلقة ودعاوى لادليل عليها، وفي حاله وجود أمثلة واقعية على هذه الدعاوى فنحن نتأكد من صحتها وتصحيح مايخالف النظام فيها.

وأضاف أن نظام الإجراءات الجزائية يحدد حالات القبض ودواعيها وإجراءاتها التنظيمية، وينظم علاقة المحامي بالجهات الأمنية وبالمقبوض عليه وعلاقة المقبوض عليه بالوكيل وصلاحية الأجهزة والمؤسسات الرسمية وحدود تلك الصلاحيات والأطر التنظيمية والتنفيذية لها بحسب الاختصاص وعلى ضوء الأنظمة المرعية في بلادنا التي تستمد مشروعيتها من الكتاب والسنة.

وفيما انتقد ابن زاحم جمعية حقوق الإنسان بأن ليس لها جهد في تغيير هذه الأوضاع، أوضح رئيس الجمعية مفلح القحطاني أن الجمعية قامت بدورها في هذا الشأن وهي ترصد من خلال جولاتها الميدانية في السجون ودور التوقيف أي ملاحظات أو مخالفات .

وقال: نأمل من الجهات ذات العلاقة أن تلتزم بنظام الإجراءات الجزائية وبالأنظمة الأخرى التي تحفظ للناس حقوقهم وعلى وجه الخصوص المتهمين سواء في مرحلة التحقيق أوالقبض أوالمحاكمة.
وإيمانا من الجمعية بأهمية التثقيف في هذا الشأن أصدرت كتيبا يتضمن حقوق المتهم في هذه المراحل وكتيبا آخر يتحدث عن حقوق السجناء والسجينات وتقوم الجمعية بمراقبة أوضاع السجناء والموقوفين وتنسق مع هيئة التحقيق والادعاء العام والإدارة العامة للسجون من أجل إزالة أي انتهاك أوتجاوز .
وتم بالفعل رصد بعض المخالفات في عدة مدن من بينها الرياض، جازان، والمدينة، وهي تختلف من حالة إلى أخرى، ولعل التأخر في إحالة الموقوف للمحاكمة أو عدم تمكينه من الاستعانة بمحام تأتي في مقدمة هذه المخالفات على مستوى المملكة، بالإضافة إلى ازدحام بعض السجون بأعداد كبيرة.

الأميرة عادلة تدعو إلى تكاتف الجهود للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/01هـ) 25/ فبراير/2009 العدد : 2810
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090225/Con20090225260685.htm

عكاظ ـ الرياض

دعت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبد العزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني إلى تكاتف الجهود من جميع المؤسسات الحكومية والمجتمعية من أجل الحد من ظاهرة العنف الأسري بشكل عام، والعنف ضد الأطفال بشكل خاص. وفي تصريح بمناسبة المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل الذي ينظمه البرنامج تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتنطلق أعماله يوم الأحد القادم الرابع من شهر ربيع الأول المقبل، أكدت أن الارتكاز على الشريعة الإسلامية يجب أن يشكل دافعا إضافيا في المملكة للعمل بشكل أكبر للحد من العنف ضد الأطفال.ويناقش المؤتمر الذي يعقد في مدينة الرياض على مدى أربعة أيام، بمشاركة أكثر من 20 وفدا عربيا مهتما بقضايا الطفولة العربية، عدة أوراق عمل ودراسات مقدمة من باحثين عرب في عدة مجالات متعلقة بحماية الطفل من الإساءة والإيذاء، إلى جانب عدد من المحاضرات يلقيها محاضرون عرب وعالميون متميزون، بالإضافة إلى إقامة عدد من الندوات المتنوعة، وورش عمل تدريبية، وحلقات نقاش. ويستهدف المسؤولين وصناع القرار والمشرعين في مجال حماية الطفل العربي، والمهنيين في مجال حماية الطفل من الإساءة والإهمال، مثل الأطباء والممرضين والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، والمهتمين بقضايا الطفل العربي وحماية حقوقه من الأفراد أو المؤسسات. وفي السياق ذاته بينت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أنه سيتم تدشين حملة توعية أولى من نوعها في المملكة للتوعية بالعنف ضد الأطفال متزامنة مع المؤتمر بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

الرياض

د. العيسى يشيد بالرعاية الملكية للمؤتمر الإقليمي لحماية الطفل

برنامج الأمان الأسري يعقد ورشة عمل للإعلاميين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30 صفر 1430هـ - 25 فبراير 2009م - العدد 14856
http://www.alriyadh.com/2009/02/25/article411979.html

تغطية - شريفة الأسمري:

نظم برنامج الأمان الأسري الوطني مؤخرا ورشة عمل حضرها مجموعة من الإعلاميين والمفكرين والكتاب، في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني الرياض.

وحضر الدكتور راشد الراشد عميد الدراسات العليا بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية، والدكتور أحمد متولي وكيل جامعة الملك سعود للشؤون الصحية، والدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسريواستعرض الدكتور ماجد العيسى رئيس القسم الطبي ببرنامج الأمان الأسري الوطني خلال الورشة الوضع الراهن في المملكة فيما يخص الأمان الأسري وحقوق الطفل، منوها بالأهداف المرجوة من انعقاد المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل.

وأكد على دور التوعية والإعلام في نشر ثقافة حقوق الطفل، مشيرا إلى دور الإعلام في تحقيق الأهداف المرجوة من المؤتمر الإقليمي الثالث الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري مطلع الشهر المقبل.

ونوه العيسى إلى أن المؤتمر والذي يقام للمرة الأولى في المملكة و الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للمؤتمر الإقليمي الثالث دافع من أجل العمل على حماية الطفولة.

وأضاف العيسى أن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالمؤتمر هو دعم كبير لحماية الطفل، مشيرا إلى أنه ومع بداية المؤتمر، سيدشن البرنامج حملة التوعية الأولى بالعنف ضد الأطفال في المملكة بالتعاون والاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأوضح أن المؤتمر سيعرض وللمرة الأولى أرقاما وإحصائيات حقيقة عن العنف بالمملكة، وذلك من خلال الندوات المصاحبة للمؤتمر الأيام المقبلة.

وفي ذات السياق أوضح الدكتور أحمد المتولي وكيل الجامعة للتطوير والتدريب والجودة النوعية ورئيس اللجنة الإعلامية بالمؤتمر ل «الرياض» أن هذا المؤتمر الذي يرعاه ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يعطي دلالة واضحة وصورة مشرقة لما توليه القيادة الرشيدة تجاه الأطفال وحقوقهم والتوعية بتلك الحقوق على نطاق واسع، وقال: نحن في اللجنة الإعلامية كفريق متكامل يعمل وبشكل دؤوب على مدار الأسبوع حتى تظهر هذه المناسبة على الوجه الأكمل الذي يعكس صورة المملكة العربية السعودية في هذا النطاق كما تعد استضافة هذا المؤتمر في المملكة فرصة سانحة للتعرف وعن كثب على الجهود المبذولة للطفل وتعكس مدى تضافر الجهود بشكل مؤسساتي ومنظم تشارك فيه جميع مؤسسات المجتمع المدني.

الوالد المزعوم لطفلة اللعان لـ "عكاظ"

أرفض تحليل الحمض النووي ما حييت

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/01هـ) 25/ فبراير/2009 العدد : 2810
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090225/Con20090225260706.htm

أحمد معيدي، قايد آل جعرة - نجران

أصر الأب المزعوم لطفلة اللعان في محافظة ظهران الجنوب في عسير، على حقه في رفض الاحتكام لتحليل الحمض النووي DNA لإثبات أو نفي النسب، مشددا على أنه سيظل على موقفه الرافض للتحليل طيلة حياته. وكانت شرطة ظهران الجنوب رفعت إلى وزارة الداخلية مؤخرا ملف القضية المعلقة من عشر سنوات، التي تطالب فيها أم الطفلة فاطمة بالاحتكام للتحليل لإثبات أو نفي النسب للطفلة، بعد إصرار الزوج على عدم التحليل رغم تنازل الأم عن حقوقها. وأكد رجل الأمن المتقاعد برتبة قيادية لـ«عكاظ» على أن قضيته حسمت منذ عشر سنوات، عندما فصلت فيها محكمة ظهران الجنوب بصك التفريق واللعان، ولم يحد عما صدر شرعيا. وقال «يريدون استبدال شيء شرعي مصدق ومعتمد من الجهات القضائية بأمر غير معتمد ولا يعتد به إلا كقرينة فقط بمعنى أنه غير ملزم، ويريدون اللجوء لأحكام العرف وترك أحكام الشرع، هذا ما أرفضه تماما لأن قضيتي واضحة وصريحة وحسمت منذ سنوات». ونفى تصريحات خال الطفلة عن وجود صلة قرابة وعلاقة شخصية بينه وبين القاضي الذي أصدر الصك، معلنا استعداده لتحمل ما يترتب على ذلك «إن استطاعوا إثبات وجود أي علاقة شخصية بيني والقاضي سواء كانت علاقة نسب أو معرفة شخصية». وأشار أن له من طليقته تسعة من الأبناء دون الطفلة فاطمة «ربيتهم وتعهدتهم وأحسنت إليهم، ولو أنني مدع في قضية هذه الطفلة لكان الأولى أن أنكر البقية لكنني لم أقدم على خطوتي هذه في حينها إلا بناء على يقين ثابت في نفسي وسأبقى عليه، وأصر على رفض التحليل ما حييت». ووصف الأب المزعوم المنظمات الحقوقية وعددا من وسائل الإعلام التي أثارت قضيته وتعاطفت مع الأم والطفلة بأنها جهات غير منصفة هضمت حقوقه وبحثت عن الظهور الإعلامي والربح المالي على حساب إنسانيته وسمعته الشخصية، مضيفا أنهم «أثاروا الموضوع ونظروا له من اتجاه واحد وهي زاوية الزوجة، وحولوني من إنسان مسلم إلى مجرم من أجل الظهور الإعلامي على قضية ميتة وتسويق برامجهم وأخبارهم التي لم تراع الحيادية أو الاستماع لصوت الحق الواضح المبني على أسس شرعية».

الرياض

تحت رعاية خادم الحرمين..
انطلاق أعمال المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل..
الأحد المقبل

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 30 صفر 1430هـ - 25 فبراير 2009م - العدد 14856
http://www.alriyadh.com/2009/02/25/article412145.html

شعار المؤتمر

الرياض - فهد الزومان:

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - تبدأ يوم الأحد المقبل الرابع من شهر ربيع الأول المقبل الموافق الأول من شهر مارس 2009م أعمال المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني في مدينة الرياض ويشارك فيه أكثر من 20 وفداً عربياً مهتماً بقضايا الطفولة العربية.

ويناقش المؤتمر على مدى أربعة أيام، عدة أوراق عمل ودراسات مقدمة من باحثين عرب في عدة مجالات متعلقة بحماية الطفل من الإساءة والإيذاء، إلى جانب عدد من المحاضرات يلقيها محاضرون عرب وعالميون متميزون، بالإضافة إلى إقامة عدد من الندوات المتنوعة، وورش عمل تدريبية، وحلقات نقاش.

ويستهدف المؤتمر المسؤولين وصناع القرار والمشرّعين في مجال حماية الطفل العربي، والمهنيين في مجال حماية الطفل من الإساءة والإهمال ، مثل الأطباء والممرضين والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، والمهتمين بقضايا الطفل العربي وحماية حقوقه من الأفراد أو المؤسسات.

وقد أشادت صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز آل سعود رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني بالرعاية الملكية الكريمة التي من شأنها تعزيز جهود المملكة في مجال المحافظة على حقوق الطفل وحمايته من العنف والإيذاء،

وأن هذه الرعاية هي بمثابة دعم لدور المملكة على المستوى الإقليمي العربي في هذه المجالات. وأكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني أن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بقضايا العنف والأمان الأسري يبرز من خلال رعايته حفظه الله للمؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل والذي يقام للمرة الأولى في المملكة، منوهة بضرورة تكاتف الجهود من جميع المؤسسات الحكومية والمجتمعية من أجل الحد من ظاهرة العنف الأسري بشكل عام، والعنف ضد الأطفال بشكل خاص. كما أكدت سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن الارتكاز على الشريعة الإسلامية يجب أن يشكل دافعا إضافيا في المملكة للعمل بشكل أكبر للحد من العنف ضد الأطفال. وفي السياق ذاته أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأعمال المؤتمر تأتي تجسيدا لاهتمامه ورعايته أيده الله بحقوق الطفل وحمايته.

وأعربت عن أملها في أن يحقق المؤتمر مكانة رائدة للمملكة العربية السعودية في مجال حماية الطفل من العنف والإيذاء، وأن يخرج المؤتمر بتوصيات وتوثيق لاتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها الكثير من الدول العربية لكنها لم تطبق حتى الآن بالشكل الصحيح. ولفتت المنيف النظر إلى ما يحظى به المؤتمر من دعم من شركاء رسميين منهم المنظمة العالمية لحماية الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، مشيرة إلى وجود جهات مشاركة من داخل المملكة منها هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة الشئون الاجتماعية، والجمعيات الخيرية التي لها اهتمام بالطفولة.

وبينت أنه سيتم تدشين حملة توعية أولى من نوعها في المملكة للتوعية بالعنف ضد الأطفال مع بداية المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، منوهة على أن الحملة ستنطلق مع بداية المؤتمر عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

مطالبة بتشكيل لجنة نسائية تغطي جميع حالات العنف ... تعديلات "القضاء"تصبُّ في مصلحة تسريع عجلة قضايا المرأة

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/25//
http://ksa.daralhayat.com/woman/02-2009/Article-20090224-a9a8aa84-c0a8-10ed-000c-a6ae8b79bd76/story.html

الرياض ـ سحر البندر

رأت عدد من السعوديات أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز قدم رسالتين بشكل مباشر للمرأة السعودية عندما أجرى التعديلات الوزارية، الأولى أنه أعلى شأن المرأة حين جعلها تتقلد منصب نائب الوزير، والثانية أنه أجرى تعديلات كبيرة في المنظومة القضائية، ما يجعل النساء يتأملن خيراً في سرعة الإجراءات في المحاكم، خصوصاً أن بعض النساء يعانين الأمرين من طول فترات المحاكمات. وقالت مديرة القسم القانوني في جامعة الأمير سلطان الدكتورة آمنة شيخاوي لـ«الحياة»: «لا بد أن تشارك المرأة الرجل في القضاء، سواء كانت محامية أو مساعدة، خصوصاً في القضايا الأسرية، لأن المرأة لديها دراية تامة بقضاياها التي تتعرض لها من العنف أو الطلاق التعسفي». وأكدت أن وجود المرأة في هذا الميدان يسهل البت في القضايا، لأنها تتفهم أوضاع المرأة وتكون منصفة لها في جميع حقوقها، لأن بعض القضاة ينحازون للرجل.

من جهتها طالبت الاختصاصية في مجال إيذاء الأطفال الدكتورة نسرين الحارثي بتشكيل لجنة تضم نساء توحد جهود جميع المستشفيات، وتغطي جميع حالات العنف، ويستمر عملها على مدار الساعة، لتوحيد العمل، لأنه ليس من المعقول أن تختلف بعض التقارير من مستشفى لآخر».

وأضافت: «لا بد أن يدعم دور الطبيب المختص في الكشف عن هذه الحالات في جميع المستشفيات، لأن بعض الأطباء لا يعلمون عن تشخيص بعض الحالات، لأنها في حاجة إلى كشف دقيق لا يلم به إلا المختص، إضافة إلى الدورات المستمرة في تثقيف الأطباء على جميع القطاعات الصحية بتعاون، لأن هذه الجهود لا نستطيع أن نحصرها في وزارة واحدة فقط».

وشددت على ضرورة فرض قوانين صارمة، تشدد على ضرورة التبليغ عن حالات العنف التي تحدث داخل المستشفيات، وذلك من أجل حماية حقوق المعنفين.

وأشارت إلى أنه لا بد من إنشاء دور رعاية للأطفال تكون تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية لتقوم بمتابعة الطفل الذي تعرض للعنف، ولا نكتفي بنقله من المنزل المعنف فقط، مضيفة: أن إحدى الدول الأجنبية يوجد بها أماكن في المستشفيات مخصصة للتحقيق في تعرض الأطفال للعنف، ومراعاة التغيرات النفسية التي يمكن أن يتعرض لها الطفل ما يؤثر على نفسيته.

قالت مريم محمد (موظفة): «التشكيل الجديد سيُحدث نقلة في مجتمعنا السعودي، وهذا دليل على أن زمن التساهل في حقوق المواطن انتهى»، وطالبت وزارة الصحة بأن تكون أكثر نشاطاً من السابق، في تكوين لجنة داخل وزارة الصحة، تتابع جميع القضايا التي تتعلق بالمواطن ذوي الاحتياج المادي الضعيف، الذي يحتاج إلى تدخل سريع من الوزارة مثل العلاج، والأجهزة الطبية، ولا ينتظر إلى أن يرفع ويستغرق أياماً وربما شهوراً، وكذلك والمتابعة الدقيقة للمستشفيات لعدم التهاون في حياة الموطن.

أما من جهة التعليم فدعت دلال، الموظفة في وزارة التربية والتعليم، إلى تغيير هيكلة التعليم وقوانين العمل النسائي، ومنح الموظف استقلالية، ولا يخضع للتعاميم التي تتعلق بالأمور الشخصية، والتركيز على تنمية الطالب، بأخذ تجارب حقيقية إسلامية، مثل تجربة ماليزيا في التعليم. من جهته، قال المستشار القانوني أحمد الأحمد لـ«الحياة»: «التعيينات

الجديدة مباركة من الدولة، ووضعت الرجل المناسب في المكان المناسب». وأشار إلى أن التعيين الجديد هو تفعيل للمفهوم الحاضر للقضاة، انطلاقاً باستقبال القضية وطريقة مداولته للمواضيع المطروحة، وتفعيل الحكم القضائي، وكذلك إنشاء القاضي التنفيذي في عملية تفعيل الأحكام الصادرة من جميع الجهات القضائية. وطالب بأن يُلزم الجميع بالعمل به وبشكل كامل من دون إخلال بأي نقطة في موضوع يتطرق له الحكم، موضحاً أن أفضل ما سيعمل الجانب القضائي هو وجود السلطة القضائية الرقيبة على أحكام اللجان شبه القضائية التابعة للجهات التنفيذية في ديوان المظالم الجديد، وجود المحكمة الإدارية العليا لتكون الرقابة المطلقة على اللوائح والأنظمة كافة التي تخالف وتناقض بعضها البعض، أو تطبق مواد تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

برنامج الأمان الأسري استقبل 60 حالة إيذاء في عام ...

اختصاصية تدعو الأسر إلى تعلم مؤشرات التحرش بـ الأطفال

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/25//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090224-a9b95be4-c0a8-10ed-000c-a6aead5b7c53/story.html

الرياض - ماجد الخميس

دعت استشارية علم النفس الإكلينيكي في برنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة ميسون عودة، الوالدين الى تعلم المؤشرات السلوكية والجسدية والنفسية، لمعرفة تعرض أطفالهم للتحرش، موضحة أن هناك مؤشرات سلوكية ونفسية عدة، تظهر لدى الطفل الذي تعرض للتحرش، مثل معرفة معلومات عن الجنس تفوق عمر الطفل، والتصريح المباشر بتعرضه للإساءة الجنسية، أو التصريح غير المباشر، مثل الحديث عن طفل آخر تعرض للإساءة.

ونبهت إلى أن هناك مؤشرات مهمة، يغفل عنها الكثير من الأهل، ومنها وجود نقود وهدايا مع الطفل، ليس لها مصدر واضح، إضافة إلى التراجع الدراسي، والوصول إلى المدرسة متأخراً، أو المغادرة مبكراً، أو التغيب المستمر.

وأكدت لـ «الحياة»، أن «التحرش الجنسي هو جريمة، ولا بد من تبليغ الجهات المعنية»، مشددة على «ضرورة توفير الدعم العاطفي والمعنوي للطفل قبل وأثناء وبعد القيام بإجراءات التبليغ، والتحقيق والتوضيح للطفل بأهمية القيام بعملية التبليغ».

ولفتت إلى أن حماية الطفل من التحرش الجنسي أمر ممكن، عبر توعية الأطفال من خلال عدة خطوات، قائلة: «يجب توعيتهم في ما يتعلق باللمس، وأن يتعرف الأطفال متى وكيف يمكن للآخرين أن يقوموا بلمسهم، ومتى وكيف يمكنهم هم أنفسهم أن يقوموا بلمس الآخرين».

وطالبت بأن «يتعلم الأطفال متى يقولون لا للبالغين، كما يجب إفهام الأطفال أن أجسامهم هي ملك لهم، وأن يقرروا متى يسمحون للآخرين بلمسهم، ومن الذي سيقوم بلمسهم».

ويشير إحصاء خاص بحالات الإيذاء والإهمال المحالة إلى برنامج الأمان الأسري الوطني خلال عام 2008 إلى أن مجموع الحالات التي وصلت لها بلغ 60 حالة، فيما كان متوسط أعمار الحالات عامين ونصف العام، إذ تتوزع الحالات نسبة إلى نوع الإساءة، (31 حالة 52 في المئة، إيذاء جسدي، و8 حالات 13 في المئة، إيذاء جنسي، و 3 حالات 5 في المئة، إيذاء عاطفي، و18 حالة 30 في المئة، إهمال).

وحول ما يمكن للأهل تقديمه للطفل في حال تعرضه للتحرش، توضح الدكتور عودة، أن «هناك مؤشرات جسدية وسلوكية ونفسية عدة، يمكن من خلالها أن يتعرف الوالدان على احتمال تعرض الطفل للإساءة الجنسية»، مضيفة منها وجود كدمات ورضوض، أو سحجات في جسم الطفل، أو نزف في المنطقة التناسلية أو الشرج أو المنطقة المحيطة بها، أو التهابات مزمنة وإفرازات وألم وحكة وتهيج أو روائح كريهة منبعثة من المنطقة التناسلية أو الشرج أو المهبل.

محمد «يبوح» بأسراره بعد تقدمه في العمر

دفع التقدم في العمر الشاب اليافع محمد (16 عاماً) إلى البوح بأسراره التي بقيت دفينة لسنوات، إذ كانت له تجربة أليمة مع التحرش، قابلتها عائلته بنصيحة الصمت والابتعاد. يقول محمد: «عندما كان عمري ثمانية أعوام، تم الاعتداء علي جنسياً من ابن عمي، ولم اقل لأحد لأنه ابن عمي. لكنني تشجعت وقلت لأختي الكبيرة فماذا كان الرد، قالت لي ابتعد عنه».

خوفه من حدوث شجار كبير كما صوّر له عقله الصغير، منعه من إخبار والديه، ليبقى الأمر حبيساً في صدره إلى يومنا.

الخوف من الفضيحة والعار، بحسب استشارية علم النفس الإكلينيكي الدكتورة ميسون عودة، يدفع الكثير من الأهالي للسكوت حتى لو علموا بتعرض أطفالهم للتحرش، فكم قصة وقضية بقيت خلف الجدران والأبواب الموصدة، بينما يكون الخوف من الأهل وعقابهم دافعاً للأطفال للصمت، اذ تشعر الضحية بأنها السبب أو بالذنب، كما تشير الكثير من الدراسات.

ويشير إحصاء خاص بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية إلى أن خمس حالات من الإيذاء الجنسي ضد الأطفال على الأقل وصلت خلال العام الماضي. وتؤكد الأبحاث والإحصاءات الخاصة بالتحرش الجنسي بالأطفال في العالم، ضرورة التوصل إلى ميثاق خاص بهذا الشأن، وأن تلحق به اتفاقات تلزم دول العالم الموقعة عليه بحماية الأطفال من التحرش الجنسي، وأن تراقب تنفيذ هذه الاتفاقات لجان مشكّلة من أهل الاختصاص والخبرة في هذا المجال.

السعودية: توجه لتوحيد الأحكام القضائية في الوقائع المتماثلة

وزير العدل الجديد لـ"الشرق الأوسط": أحد جوانب خطة الدولة إصلاح مرفق القضاء

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء 01 ربيع الاول 1430 هـ 25 فبراير 2009 العدد 11047
=http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11047&article=508495&feature

توحيد الأحكام القضائية في الوقائع المتشابهة يعد أحد الأهداف الإصلاحية التي تسعى الدولة للوصول إليها في إصلاح مرفق القضاء «الشرق الأوسط"

الرياض: تركي الصهيل

تترقب الأجهزة العدلية السعودية، البدء في تنفيذ خطوة توحيد الأحكام القضائية في الوقائع المتماثلة، في إطار مساع ترمي لمنع تضارب الأحكام الصادرة عن القضاء السعودي الذي يحكم وفقا للشريعة الإسلامية.

واعتبر الدكتور محمد العيسى وزير العدل الجديد، أن توجه تدوين الأحكام القضائية، أحد جوانب خطة الدولة لإصلاح مرفق القضاء.

وقال الوزير العيسى، الذي ينتظر أن يبدأ بتسلم مهامه كوزير للعدل قريبا، في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «سنسعى خلال المرحلة المقبلة، لتوحيد الأحكام القضائية في الوقائع المتماثلة». وأشار إلى أن الهدف من وراء ذلك هو «منعا لتضارب الأحكام الصادرة عن القضاء، أو ازدواجيتها عند وحدة الوقائع.«

وأوضح محمد العيسى، أن نشر الأحكام القضائية واستخلاص مبادئها، وعرض خلاصة النشر أمام الرأي العام، من شأنه تعزيز مبدأ شفافية القضاء أمام الجميع.

لكن خطوة تدوين الأحكام القضائية، والتي ظلت مطروحة على الطاولة منذ أيام الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، لا تزال مرتبطة بإجازتها من قبل هيئة كبار العلماء، والتي يفترض أنها تقف على عتبات عقد جلساتها النصف سنوية هذا الشهر، بتشكيلتها الجديدة.

وأحيا خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، فكرة تدوين الأحكام القضائية، بالاستناد إلى المذاهب الأربعة، وهي الفكرة ذاتها التي نادى بها الملك المؤسس في ذلك الوقت، حيث أوكل الملك عبد الله هذا الأمر ضمن الترتيبات القضائية الجديدة، إلى هيئة علمية على مستوى رفيع، ستكون مرتبطة به، وستتولى «صياغة الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات والجنايات والأحوال الشخصية، وغيرها مما يتطلبه القضاء، باختيار الراجح من بين المذاهب لإصدارها على شكل مواد.«

ومنذ مطلع العام الجاري، كانت لوزارة العدل في السعودية، اجتهادات في هذا الاتجاه، حيث دشنت في 4 يناير (كانون الثاني) المنصرم، مدونة أحكام قضائية، في خطوة حاكت من خلالها مسألة «تقنين الشريعة» وإصدار الأحكام على شكل مواد مكتوبة، وهو الأمر الذي قد تنتقل إليه الرياض بعد موافقة هيئة كبار العلماء على هذا الأمر.

وتم تصنيف الأحكام في هذه المدونة، التي تتضمن 130 حكما قضائيا، إلى 4 أقسام، هي: القضايا الإنهائية (الإثبات، الوصية، الوقف)، قضايا الأحوال الشخصية (الحضانة، الفسخ، النسب)، القضايا الجزائية (التعزير، السرقة، القذف)، القضايا الحقوقية (البيع، الإجارة، الإعسار.(

وطبقا لتأكيدات مسؤولين في وزارة العدل، فإن المدونات القضائية التي ستعمل الوزارة على إصدار نسختين جديدتين منها كل عام، ستكون من أفضل الوسائل التي سيستفاد منها حين الوصول إلى خطوة تدوين الأحكام القضائية والتي هي بالأساس مثار بحث في هيئة كبار العلماء. ولا تزال هيئة كبار العلماء في السعودية، بصدد دراسة مسألة تقنين الأحكام الشرعية، وإصدارها على شكل مواد مكتوبة، وهي التي كانت قد عارضت هذا التوجه منذ أكثر من 30 عاما، حيث أصدرت قرارا بـ«منع التقنين.«

وتعكف وزارة العدل على إنشاء مركز خاص بالأحكام القضائية، سيكون هدفه «نشر جميع الأحكام الصادرة عن القضاء السعودي.«

طالبوا الشورى وحقوق الإنسان وصناع القرار بالتدخل لحل مشكلتهم

26 أكاديمياً بمؤسسة التدريب المهني محرومون من الدكتوراه

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 30 صفر 1430 العدد 13299
http://www.al-jazirah.com/100496/ln39d.htm

الجزيرة - ياسر المعارك - تصوير - عبدالرحيم نعيم محمد

يتجه أكثر من 26 عضواً من الأكاديميين في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى تحريك دعوى قضائية ضد المؤسسة يطالبون فيها بتصحيح الوضع الحالي والسماح لهم باستكمال الدراسة والابتعاث لنيل شهادة الدكتوراه.

وطالب عددٌ من أعضاء هيئة التدريس (تحتفظ الجزيرة بأسمائهم والوثائق الرسمية) الجهات المختصة مجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان وصانعي القرار بالتدخل لتصحيح الوضع والمسار المستقبلي للمؤسسة متهمين القيادات الإدارية الحالية بمنعهم من مواصلة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه ما يتعارض مع سياسة الدولة نحو التوسع في الابتعاث خصوصاً في التخصصات المهنية والفنية والتي تعد الركيزة الأساسية وأحد أهدافها السعي لمواصلة تطوير ورفع مستوى الفنيين والمهنيين على رأس العمل لإكسابهم المعارف المتطورة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

وقال المحاضر (ع، ب): إن هناك ما يقارب 150 أكاديمياً غير سعودي معينين على درجة أستاذ مساعد والتي يتطلب شغرها الحصول على الدكتوراه، متسائلاً أليس من حق الوطن أن تسعود هذه الوظائف من خلال حصول السعوديين على درجة الدكتوراه؟!

وأضاف: ان هناك مشكلة محورية وضرراً واقعاً على كل السعوديين ممن يحملون درجة الماجستير فالسلم الوظيفي يقف عند الدرجة 15 ولا يتم تجاوزه أو الحصول على زيادة في الراتب إلا بعد الحصول على درجة الدكتوراه!!

منتقداً القرارات غير المدروسة منها إيقاف ابتعاث لنيل الدكتوراه. وتساءل: هل تم تمحيص هذا القرار من كل جوانبه ودراسة السلبيات التي ستلحق بمنسوبيها السعوديين ومَن يتحمل المسؤولية؟!! وزاد: ان أوضاع الأكاديميين سيئة فمعظم السعوديين ممن تمكنوا من الحصول على درجة الماجستير لم يتم تعيينهم على المستوى السادس بل ظلوا يترنحون على المستوى الخامس والرابع، مطالباً بترقيتهم إلى المستوى السادس مع صرف الفروقات للسنوات التي مضت أسوة بالمعلمين والضباط كونه حقاً لهم كفلته الدولة.

يقول أحد الموظفين: إنه تخرج من كلية الهندسة من جامعة طوكيو للتكنولوجيا عام 2003م والتحق بالعمل بالمؤسسة وظيفة (معيد) براتب لا يتجاوز خمسة آلاف ريال رغبة في تخصصه وإكمال الدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه إلا أن الوضع بدأ يختلف عندما طلبت الحصول على بعثة لنيل درجة الماجستير وتفاجأت بسيل من الشروط التي لا تخلو من التهديد عند توقيعي تعهداً بأن أعود بعد إكمال الماجستير وعدم إكمال الدكتوراه، قلت في نفسي لعلها سحابة صيف وتزول، ولكن الأمر أصبح أكثر تعقيداً، إذ أجد نفسي مطالباً بتوقيع تعهد على خطاب داخلي موضح فيه عدم مطالبتي بإكمال الدكتوراه للحصول على ترقية إلى درجة (محاضر) بعد أن أبلغني موظف المؤسسة بأنه إذا لم أوافق على التوقيع فسوف يقوم شخص آخر بإشغال هذا الرقم الوظيفي، وقعت وبكل حسرة فأنا أنتظر هذا الرقم ما يقارب السنة منذ عودتي من الماجستير ومصبراً نفسي بالزيادة في الراتب التي اكتشفت أنها لا تتجاوز السبعين ريالاً.

بعد مضي أكثر من عام ونصف العام على تخرجي من أمريكا وأنا الآن قاربت على مشارف الـ34 سنة أجد نفسي فاشلاً وأكبر شاهد على هذا عائلتي، أخجل عندما أسأل عن راتبي على الرغم من أنني مهندس وأحمل تخصصاً يتطلبه القطاع الخاص ومع وجود الإغراء المادي إلا أنني ما زلت أنتظر بصيص أمل من مؤسستنا بالنظر في وضع المحاضرين والمعيدين في ابتعاثهم للحصول على الدكتوراه، فقمت بإرسال خطاب طلب موضح فيه حالة ممن هم على هذا الكادر، ففوجئت بالرد القاسي وبالرفض القاطع وعدم إرسال أي طلب آخر بموضوع الدكتوراه تحتفظ (الجزيرة بنسخة الخطاب).
وأشار الموظف إلى أنه حاول أن ينقل خدماته والاتجاه إلى إحدى الجامعات السعودية التي تعتبر المكان الأنسب لهذه الفئة من الوظائف من حيث البيئة العلمية الرائدة إلا أن مسؤولي المؤسسة رفضوا طلبه بحجة أن الكلية باحتياج إلى أعضاء هيئة التدريس.
وقال مصدر إن وظائف أعضاء هيئة التدريس تشترط الحصول على مؤهل أعلى للحصول على الترقية، إذ إنه بعد فترة قصيرة تتوقف العلاوات السنوية، إضافة إلى ذلك نظام الابتعاث لمن تجاوز سن الأربعين استناداً إلى لوائح الابتعاث.

قصة نجاح

فواز القحطاني مهندس كهرباء تخرج من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التحق بوظيفة مدرس في الكلية التقنية بالدمام ثم ابتعث عن طريق المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني إلى أستراليا لدراسة الماجستير في جامعة موناش العريقة التي تعتبر أفضل جامعة في الهندسة في أستراليا وأفضل خمسين جامعة في العالم تخصص في مجال الاتصالات الرقمية كان قرار ابتعاثه محدداً فقط لدراسة اللغة ودرجة الماجستير في مدة سنتين ونصف السنة، فواز درس اللغة في ثلاثة شهور ثم بدأ درجة الماجستير وأنهاها تقريباً في سنة ونصف السنة فتبقى له سنة من مدة البعثة ففضل أن يجد قبولاً ويكمل درجة الدكتوراه وبالفعل وجد قبولاً في جامعة (ر أم تي) التقنية في مدينة ملبورن عن طريق منحة من الجامعة نفسها فبدأ الدراسة في موضوع الجيل الرابع في الاتصالات الكهربائية وطلب من المؤسسة العامة للتعليم الفني إعطاءه فرصة لإكمال درجة الدكتوراه ولكن طلبه قوبل بالرفض وفصل من عمله فبدأ العمل في مساعدة المشرف بتدريس بعض المواد في جامعة (ر أم تي) وبالمقابل يحصل على أجر من ذلك.
فواز القحطاني أنجز عدة أوراق علمية بالغة التميز وحضر عدة مؤتمرات عالمية وهو الآن يشرف على طلاب دكتوراه في (ر أم تي) وهو على وشك التخرج.

حقوق الإنسان

علق نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان على أن من حق المواطن أن يطالب بتطوير قدراته ومهاراته وصقلها بما يخدم الصالح العام، مبيناً أن أولى الخطوات التقدم بشكوى للمؤسسة فإن لم يتم التجاوب معها يتم رفع دعوى قضائية لدى ديوان المظالم جهة الاختصاص.

الرأي القانوني

قال المحامي القانوني عدنان العمري: إن من حق أعضاء هيئة التدريس في كليات التقنية والمعاهد المهنية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من حملة الماجستير رفع دعوى لدى ديوان المظالم للمطالبة في حقهم بالابتعاث أسوة بأعضاء هيئات التدريس في الكليات الأخرى، منوهاً بأن من يحق له تحديد الحاجة إلى هذا الابتعاث هي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ولكن يرى بعض أعضاء هيئة التدريس بأن المؤسسة تعسفت وبقوة في استخدام هذا الحق تجاههم لذا لجأ المتضررون إلى الاستشارة القانونية وبعد الدراسة المبدئية النظامية للموضوع وجدنا أن المؤسسة أولاً تستند إلى ما نص عليه التوجيه السامي رقم 457 - م وتاريخ 27 - 6 - 1424هـ وثانياً أن يكون الابتعاث للحصول على درجة الدكتوراه يتناسب مع حاجة المؤسسة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن وجود عدد كبير من حملة الدكتوراه غير السعوديين والذين يشغلون الوظائف حالياً لدى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني يؤكد عدم صحة هذا الادعاء وأن السعودة لتلك الوظائف واجب وطني وبالتأكيد إذا طلبنا تفسيراً منطقياً مقنعاً من إدارة المؤسسة لن نحصل على بيان غير ما ذكر أعلاه، ولكن إذا كان الطلب من جهة قضائية فأنا أعتقد أنه بإمكاننا الوصول إلى عمق الحقائق لتحقيق درجة من الرضا قد لا تكون ابتعاث جميع حملة درجة الماجستير بالمؤسسة ولكن نكون قد نجحنا بفتح هذا الباب المغلق إلا إذا وجدت أسباب أخرى اقتنعت بها الجهات القضائية.

رأي المؤسسة

قال المتحدث الإعلامي ومدير العلاقات والإعلام الأستاذ عائض القحطاني إن المؤسسة لا تحتاج إلى حملة شهادة الدكتوراه كونها تمنح شهادات دبلوم ودرجة الماجستير لأعضاء هيئة التدريس ستكون كافية لتحقيق الهدف. وعند سؤال (الجزيرة) عن أعداد الأجانب من هيئة التدريس الحاملين لدرجة الدكتوراه وأهمية سعودة هذه الوظائف، طلب القحطاني مهلة زمنية لإعداد رد مناسب وحتى إعداد الخبر مضى أكثر من ثلاثة أسابيع ولم يصل (الجزيرة) أي إيضاح أو تعليق.

هوية الوطن

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 30 صفر 1430 العدد 13299
http://www.al-jazirah.com/100496/ar2.htm

د. موسى بن عيسى العويس

هوية الوطن تتمثل في تمسكه بدستوره، وقيمه، وعاداته، وتقاليده واعتزازه بها في كل محفل ومناسبة، ولا قيمة لهذه المرتكزات الأساسية إلا بقدر ما يتوافر فيها من مرونة وقابلية للتغيير والتطوير والتجديد.

* التاريخ يثبت أن الدول والشعوب قد تتخلى عن هويتها ولكن ذلك وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون فجأة وبدون مقدمات، أو إرهاصات من خلال بعض المواقف التي تبدي فيها بعض التنازلات.

* على الصعيد المحلي قد لا تواجهك العقبات وأنت تحاول تكريس مفاهيم الهوية الوطنية عبر الممارسات المتعددة، أما على الصعيد العالمي فتختلف الأحوال كل الاختلاف. في مجلس (حقوق الإنسان) المنعقد في(جنيف)أظهر وفد المملكة العربية السعودية من خلال كلمته التي ألقاها رئيس الوفد الدكتور زيد آل حسين صلابة المبدأ والمنطلق والعقيدة الذي انطلق من الدستور الإلهي الصادر من الشارع الحكيم، وأثبت بما لا يدع للشك صلاحيته لكل زمان ومكان، قابلاً لكل التغيرات والتطورات. هذا المصدر العظيم انصهرت فيه معظم العهود والمواثيق والقيم والمبادئ والأخلاقيات التي نادت بها مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان الدولية، فكانت (المملكة العربية السعودية) هي الدول الوحيدة التي استطاعت أن تبرز هذا الملمح الهام العظيم، وأن تطرحه بكل جرأة وشجاعة وثقة، ولذلك لم يكن علينا غريباً كل ما نادت به هذه الهيئات والمنظمات.

* في نظري، إن أول مظهر من مظاهر الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية شدّ ذلك الحضور الكثيف والمتحفز لما سيطرح من وفدنا هو استخدام رئيس الوفد في كلمته الرائعة (اللغة العربية)في لغة الخطاب، كان ذلك حين تخلّت بعض الدول العربية عنها في محفل يفترض أن تكون حاضرة بين اللغات، بوصفها مجسد لكثير من الانتماءات، وتلاقي في الوقت ذاته نوعاً من المحاربة في بعض البيئات.

* لقد برهنت كلمة (المملكة العربية السعودية) كذلك على التضامن الفكري والمعنوي الذي انطلقت من المملكة بكل اقتدار، حين جاء استدلالنا على امتثالنا بقيم حقوق الإنسان باستدعاء الآية الكريمة:{قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ}.

* لقد دلل الموقف والكلمة، وبأسلوب مقنع أن القضاء مستقل، محايد نزيه، يستلهم عدالة السماء في حفظ الحقوق وإقامة العدل، وصيانة الكرامة الإنسانية. كل هذا جعل من تطبيق الشريعة الإسلامية نموذجا تفتخر به بلادنا، وتنعم تحت مظلته، معترفين كل الاعتراف وجود بعض القصور في التطبيق والممارسات، شأننا في ذلك شأن المجتمعات الأخرى منذ القدم، لكننا ذللنا بعضها وتجاوزناه عبر مؤسسات الحوار الوطني ولقاءاته.

* بالتأكيد أثبتنا للجميع أن (المملكة العربية السعودية) ليست دولة إسلامية فحسب، بل هي تستشعر في كل مؤتمر ومناسبة أنها مهد الإسلام وحضارته، وأرض الحرمين الشريفين اللذين هما مؤول لقلوب المسلمين، مما يحتم عليها رعاية الإسلام وإقامة شعائره وخدمة مقدساته. إذن هذه رسائل متعددة، جدير بكل من مثّل بلاده بأي صفة، وبأيّ مستوى من مستويات التمثيل أن يصطحبها، بهذا نحفظ للوطن هويته، وللإنسانية قيمتها، وللأمة رسالتها. ا- هـ

صحف الخليج

وزير خارجية الكويت: لا تقصير بحق معتقلي غوانتانامو

،المصدر: جريدة الرأي الكويتية السبت 21 فبراير 10827 2009/02/21
http://www.alkhaleej.ae/portal/4701f47a-df5c-46c1-8b87-17f8253944a3.aspx

نفى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة بالتقصير تجاه معتقلي غوانتانامو.وقال الشيخ محمد خلال مشاركته في اليوم المفتوح للأسرة الدبلوماسية الذي أقامه محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر "يبدو أن صفة التقصير التي تطلق على الكويت أصبحت موضة تطلق على أداء الحكومة حتى بحال تغير الطقس" مؤكدا نجاح الحكومة بإطلاق سراح 8 معتقلين من اصل 12 في غوانتانامو.
وأوضح أن الجهود في هذا المجال ليست عادية وان هناك اجتماعات متواصلة مع الإدارة الأمريكية لإيجاد حلول لهذا الموضوع، وأعرب عن اطمئنانه للمحادثات.

مندوب الدولة لدى الأمم المتحدة في جنيف يلقي كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان

الإمارات تتخذ تدابير وقائية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المصدر : جريدة الإتحاد الإماراتية العدد 12283 السبت 26 صفر 1430هـ - 21 فبراير 2009م
http://www.alittihad.co.ae/details.php?id=6856

جنيف
وام:
أكد السفير عبيد سالم الزعابي المندوب الدائم للدولة لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتخذت العديد من التدابير الوقائية على المستوى الوطني حرصا منها على تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولم تدخر جهدا للمساهمة في جميع المبادرات الهادفة للتخفيف من آثار الأزمة والاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى الدولي وإيجاد الوسائل الكفيلة للخروج منها بأقل تكلفة بالنسبة لجميع الشعوب وخاصة شعوب الدول النامية.
جاء ذلك خلال كلمة ألقاها الزعابي أمام الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان التي خصصت لدراسة التأثيرات الخاصة بالأزمة الاقتصادية والمالية على التمتع بحقوق الإنسان في العالم.
وأكد أن الأزمة المالية التي تعاني منها جميع بلدان العالم ولو بشكل متفاوت تضع مسؤوليات جسيمة على عاتق الجميع موضحا أن دولة الإمارات كجزء من المنظومة العالمية يهمها أن يشهد العالم نموا وهو ما يصب ليس فقط في مصلحتها بل في مصلحة جميع دول العالم التي تسعى جاهدة للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية.
واضاف ان انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تعرقل نمو الدول الفقيرة مثلما تؤثر على مشاريع الدول الغنية مما يؤدي حتما الى تراجع في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مؤكدا أن هذه الأزمة علمتنا أننا عالم واحد وأنه لا يمكن لنا الا ان نكون في صف واحد إذا أردنا أن نتجاوز الأزمة.
ودعا كل الأطراف الفاعلة الى العمل بدرجة عالية من المسؤولية والشراكة والتعاون لإعادة الثقة في الاقتصاد العالمي والدفع بعجلة التنمية بما يضمن حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
وأوضح أن كرامة الإنسان وأبسط حقوقه كالحق في الغذاء والحق في العمل والحق في السكن اللائق والصحة والتعليم أصبحت مهددة بالخطر وأن الفقر والتهميش وسوء التغذية أصبحت جميعها سمة سائدة لقطاعات كبيرة من المجتمعات في العالم أكثر من أي وقت مضى الأمر الذي يقتضي الشراكة والعمل الجماعي بسرعة وإخلاص نحو معالجة عالمية شاملة للأزمة.وشدد على أن الحلول الاقتصادية البحتة والأحادية والتي لا تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والإنسانية لا تؤدي الى عدم الاستقرار فقط بل مآلها الزوال، لذا يتعين بناء اقتصاد موجه نحو الإنسان ورفاهيته لأن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ.ودعا مجلس حقوق الإنسان الى توجيه رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي لكي يتخذ تدابير عملية وفعالة تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مواجهته للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

حقوق الإنسان

المصدر:جريدة القبس الكويتية السبت 21 فبراير 2009 ،26 صفر 1430 ، العدد 12835
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=475322&date=21022009

كتب محمد مساعد الصالح :

بين وقت وآخر تنقل الينا جمعيات حقوق الانسان في اوروبا واميركا اتهامات سوء المعاملة الانسانية في دول الخليج للخادمات، وبالذات في المنازل.. هذه الاتهامات تعتمد على حوادث فردية يرددها بعض الخدم، ولا تصلح لإدانة مجتمعات بكاملها، وآخر ما قرأت تقرير منظمة هيومن رايتس الاميركية تتهم فيه الكويت والسعودية ولبنان والامارات بانتهاكات كثيرة ضد الخادمات الاجنبيات، مثل عدم منح الخادمات عطلة اسبوعية، والتعرض للإقامة القسرية، والحرمان من الطعام، والمضايقات الجنسية والاغتصاب من قبل ارباب العمل.. واعتقد ان هذه الاتهامات مبالغ فيها، وهي في معظمها فردية، وبالتالي لا يجوز تعميمها، إذ بالنسبة للحرمان من الأكل فإنه مستحيل للرفاهة الاقتصادية التي تعيشها دول الخليج بالذات، حتى ان القطط، وليس البشر، تشكو من التخمة المتوافرة في القمامة، وبالنسبة للاجازة الاسبوعية، فإن على مندوبي حقوق الانسان ان يتجولوا في الكويت يومي الجمعة والاحد ليروا أعدادا ضخمة من الخادمات يقضين اجازاتهن.. كما يلاحظ ان معظم الاسر تأخذ الخادمات في اجازة الصيف الى بلدان عربية واوروبية معها، على كل حال، لو كانت المسألة، كما تصفها جمعيات حقوق الانسان، لما شاهدنا هذا العدد الضخم من الخدم في المجتمعات الخليجية، بعضهم يدفع مبالغ للكفلاء للحصول على اقامة، ولعل هذا هو الشيء الوحيد الذي يحتاج الى حل قانوني للقضاء على تجار الاقامات. والله من وراء القصد.

آخر العمود:

قبل اسبوع كتبت كلمة حول الاجتهادات الاسلامية قلت فيها، ان من يسمون انفسهم دعاة يعتبرون تغيير الاسماء ليكون الحرام حلالا، وضربت مثل الربا المحرم صار مرابحة لدى البنوك الاسلامية.. وكلمة أعياد يجب تغييرها الى يوم الاستقلال، ويوم التحرير لتصبح حلالا.. وها هو الشيخ النائب عبداللطيف العميري يتبنى الفكرة ويطالب بإلغاء كلمة «عيد» لتكون «يوم».. وليكون بيت الشعر «يوم بأية يوم عدت يا يوم» بدلا من عيد.. ومسموح الضحك والفرح في ايام الاستقلال والتحرير وليس الأعياد.

محمد مساعد الصالح
allah_balkher@hotmail.com

استقبل وفد مؤسسة المستقبل لتعزيز الديمقراطية

السفير الحمود: رائدة... تجربة الكويت في احترام حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاحد 22 فبراير 2009 العدد 10828
http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=113710

اكد سفير الكويت في الاردن الشيخ فيصل الحمود احترام الكويت لحقوق الانسان وكرامته وحرصها على تمتعه برغد العيش.

وقال خلال استقباله وفد مؤسسة المستقبل لتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ان «لبلادي الكويت تجربة رائدة في احترام حقوق الانسان والقوانين الناظمة لها» مشيرا الى ما يتمتع به المواطن الكويتي والوافد من احترام لحقوقه.

واوضح الحمود ان «حقوق الانسان وحرياته في الكويت مصونة بفعل القوانين العصرية الناظمة للمجتمع».

واضاف الحمود ان «المؤسسات والقانون خير ضمانة لمنع اي تجاوزات على الحقوق». مشيرا في هذا السياق الى «المناخات الايجابية التي تعمل فيها المؤسسات والهيئات الحقوقية الكويتية». ودعا الوفد الى زيارة الكويت للاطلاع على الشوط الواسع الذي قطعته في هذا المجال. ومن ناحيته اشاد الوفد بالسجل الناصع للكويت في مجال احترام حقوق الانسان، مشيرا الى عدم وجود سجناء رأي في البلاد.

كما استقبل الشيخ فيصل في مكتبه في مقر السفارة القائمين على المواقع الالكترونية الاردنية. واكد خلال اللقاء على الدور المؤثر الذي تقوم به المواقع الالكترونية في نشر الحقيقة وتفعيل العلاقة بين المواطن والمسؤول. وقال ان المواقع الالكترونية باتت مؤهلة للقيام بدور فعال في تعزيز العلاقات بين الدول العربية.

وفد من المنظمة زار مركز إيواء العمالة الوافدة

"العمل الدولية" أشادت بجهود الكويت في مكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاحد 22 فبراير 2009 العدد 10828
http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=113706

| كتب حازم الصالح |

قام المشاركون في ورشة عمل «تعزيز إدارة العمالة الوافدة في الكويت» التي تنظمها منظمة العمل الدولي للهجرة تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستشار بدر الدويلة بزيارة إلى مركز إيواء العمالة الوافدة التابع لوزارة الشؤون.

وضم الوفد الزائر ممثلين عن الوزارات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني الكويتي وعددا من الملحقين العماليين في سفارات الدول المصدرة للعمالة بحضور خبراء دوليين من المنظمة الدولي للهجرة.

وكان في استقبال الوفد مدير مركز الايواء حمد المطيري والعقيد عبدالله العلي مدير إدارة العمالة المنزلية في وزارة الداخلية.

وتفقد الوفد الخدمات التي تقدم لنزلاء المركز واستمع من بعض الحالات عن ما يقدم لهم من جهود لحل مشاكلهم مع كفلائهم. واشاد الوفد بجهود الكويت للنهوض بمستوى مكافحة الاتجار في البشر.

مراقبة الحقوق تشاطر المنظمات قلقها من سياسة التمييز الإثني

منظمة العفو الدولية تؤكد استمرار الانتهاكات في إيران طيلة ٣٠ عاماً

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الاثنين 23 فبراير 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=383626

عبرت الامانة العامة بجمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان عن قلقها الشديد وقلق الكثير من منظمات حقوق الانسان العالمية من تقارير المنظمات الحقوقية الدولية عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران بعد مرور 30 عاماً على الثورة الإسلامية وخصوصا تقارير منظمة هيومن رايتس وايتش من امريكا ومنظمة الفدرالية الدولية من فرنسا والاخير تقرير منظمة العفو الدولية الاخير من المملكة المتحدة الذي أحدث صدا مدويا في العالم ووضع ايران من ضمن الدول الاكثر انتهاكا للحريات والديمقراطية وحقوق الانسان في العالم وقد اصدرته منظمة العفو الدولية من العاصمة البريطانية لندن بتاريخ 9 فبراير 2009.وذكرت الجمعية ان التقرير تضمن رصدا لحقوق الانسان خلال 30 عاما من عمر الثورة الايرانية، فقد قالت العفو الدولية في تقريرها، إنه قبل ثلاثين عاماً، أدى تغيير الحكم في إيران إلى تغيير المشهد في الشرق الأوسط، وأدت الحكومة التي تولت السلطة في 10 فبراير 1979 إلى خلق أول جمهورية إسلامية في العالم.
وقد أُقيمت جمهورية إيران الإسلامية عقب إجراء استفتاء على مستوى البلاد بأسرها في أبريل 1979. وفي ديسمبر 1979 أُجري استفتاء آخر أقرَّ الدستور وأكد على أن آية الله الخميني هو المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية.
واعتبرت الحكومات السابقة التي عيَّنها الشاه السابق محمد رضا بهلوي فاسدة ومسؤولة عن ارتكاب انتهاكات فاحشة لحقوق الإنسان.
وكان آية الله خميني قد وعد بأن جميع الإيرانيين سيكونون أحراراً، بيد أن السنوات الثلاثين الماضية اتسمت باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.
لقد تقلص حجم الانتهاكات القاسية التي اتسمت بها السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية مع مرور الزمن، ولكن أوضاع حقوق الإنسان اليوم لا تزال متردية. وقد نَمت آمال بتحقيق تحسن مستدام في فترة الإصلاح تحت قيادة الرئيس خاتمي (1979-2005)، التي شهدت بعض التخفيف للقيود المفروضة على حرية التعبير، ولكن تلك الآمال خابت بشكل ثابت منذ انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام 2005.
وبعد مرور أربع سنوات، وقبل إجراء انتخابات رئاسية جديدة في وقت لاحق من هذا العام، فإن ممارسات الإفلات من العقاب والتعذيب وغيرها من ضروب إساءة المعاملة، بالإضافة إلى إستخدام عقوبة الإعدام، لا تزال متفشية.
وما زالت بعض قطاعات المجتمع -ومنها الأقليات الإثنية- تتعرض للتمييز على نطاق واسع، بينما أصبحت أوضاع الجماعات الأخرى -ولا سيما بعض الأقليات الدينية- أكثر سوءاً تحت حكم الرئيس الحالي.
ويواجه الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم يخالفون السياسات الرسمية المعلنة أو غير المعلنة قيوداً قاسية على حقوقهم في حرية العقيدة والتعبير والاشتراك في الجمعيات والتجمع. ولا تزال النساء يتعرضن للتمييز في القانون والممارسة، ويتفشى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.
ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة وحدها، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير حول وقوع موجات من الاعتقالات التعسفية والمضايقة الموجهة بشكل خاص ضد أفراد الأقليات الدينية والعرقية في إيران والطلبة والنقابيين وناشطات حقوق المرأة.

إن منظمة العفو الدولية على علم بالاعتقالات التعسفية أو غيرها من التدابير القمعية التي طالت 220 شخصاً. وإن العديد من المقبوض عليهم، إن لم يكونوا جميعاً، عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. وحُكم بالإعدام على أشخاص آخرين كانوا قد اعتُقلوا قبل هذه الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إغلاق العديد من الصحف وتقييد الوصول إلى مواقع على الشبكة الدولية، يتصل بعضها بحقوق الإنسان أو تديرها محطات دولية. وتهدف هذه التدابير، جزئياً، إلى خنق الحوار وإسكات منتقدي السلطات استباقاً للانتخابات الرئاسية القادمة في يونيو 2009.

وما فتئت منظمة العفو الدولية توثّق انتهاكات حقوق الإنسان في إيران منذ منتصف الستينيات من القرن المنصرم. بيد أنه لم يُسمح لممثلي المنظمة بزيارة إيران لإجراء تحقيقات مباشرة في أوضاع حقوق الإنسان، بعد الثورة الإسلامية بوقت قصير.

وقال مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه «بعد مرور ثلاثين عاماً، ظل بعض أسوأ الانتهاكات التي ارتُكبت في عهد الشاه -كالتعذيب والإعدام وقمع المعارضة الشرعية- يتكرر في إيران اليوم على الرغم من الجهود التي يبذلها مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان المتنامي والباسل في البلاد. وقد آن الأوان كي تتقيد السلطات الإيرانية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

"الإمارات لحقوق الإنسان" تحل 70٪ من الشكاوى المقدمة إليها

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الاثنين2009/02/23
http://www.alkhaleej.ae/portal/371b162b-2f05-4ad2-b033-ae4a5ba9a351.aspx

دبي يمامة بدوان:

كشف محمد الحمادي، أمين سر جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في دبي عن أن نحو خمس شكاوى مكتوبة تصل الجمعية يومياً منها الخاصة بحقوق الإنسان والتي لا تتجاوز 1% وبقية الشكاوى متنوعة، إلا أن أكثرها هي الشكاوى العمالية والتي يتمثل أغلبها بعدم استلام العمال للرواتب أو تأخرها، اضافة الى نسبة بسيطة تتعلق بالفصل التعسفي، مضيفاً ان من بين الشكاوى أيضاً الابعاد الاداري إلا أن بعضها لا يمت لحقوق الإنسان بصلة.

وأوضح ان هناك نوعاً من الشكاوى لا يزال قيد الاجراءات القضائية ولم يستنفد جميع الاجراءات القانونية، حيث لا يحق للجمعية التدخل في هذه الشكاوى بل ينحصر دورها في توجيه صاحب الشكوى الى حين إنهاء الاجراءات القانونية واللجوء للجمعية في حالة وقوع ظلم عليه وعرض الشكوى على لجنة القوانين والتمييز والشكاوى.

وأكد الحمادي فتح أبواب الجمعية لاستقبال جميع أنواع الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان، مشيراً الى انهم يواجهون معوقات خلال العمل منها التأخر في تلقي الرد سواء من الجهات الحكومية أو الخاصة.

وذكر أن الحل الجذري لا يشمل الشكاوى كافة بل أغلبها، حيث ان 70% من إجمالي الشكاوى تم حلها.

وأوضح ان لجنة القوانين والتمييز والشكاوى في الجمعية يرأسها محام ذو خبرة وتتألف من نحو 10 أعضاء، 80% منهم رجال قانون، حيث ان اختصاصها النظر في أي قانون جديد يسند للجمعية لدراسته، كذلك النظر في جميع الشكاوى بمختلف أنواعها سواء العمالية وحقوق الإنسان والنواحي الاجتماعية.

السعودية تدخل إصلاحات على الإجراءات الجزائية

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/02/24
http://www.alkhaleej.co.ae/portal/3886242a-d44e-4775-8439-af6b9d4e7648.aspx

تبنت السعودية اصلاحات عدلية تنص على وضع نظام للاجراءات الجزائية يتوافق مع المتبع في غالبية الدول، ويراعي حقوق الانسان، بما يتسق مع الشرع والقانون الانساني الدولي ورؤية الملك الاصلاحية.

وينص النظام على الا تكون أحكام القتل والرجم والقطع والقصاص نهائية إلا بتأييد المحكمة العليا، وضرورة توكيل محام للدفاع عن المتهم في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

نظام الإجراءات الجزائية الذي انتهت من إعداده هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي ونشر أمس، يشدد ايضا على ألا يكون تأييد المحكمة العليا لعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع''، ويشير الى انه ''إذا لم تؤيد المحكمة العليا الحكم المعروض عليها فلها نقضه وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى''. ويمنع النظام اعتقال أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها، واشترط أن يكون ذلك في الأماكن المخصصة وللمدة التي تحددها السلطة المختصة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة.كما شدد على حرمة الأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم ونص على وجوب صيانتها. (يو.بي.آي)

جمعية "المراقبة" تختتم "ربيع المرأة" بدعوتها لقانون الأسرة

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الثلاثاء 24 فبراير 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=383790

ذكرت المدير الاقليمي والدولي بجمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان سميرة السادة ان جمعيتها نظمت ورشة ختامية للمهرجان الرابع لـ «ربيع المرأة» لحركة «احترام» التابعة للجمعية بعنوان «بتعزيز حقوق المرأة البحرينية نقضي على التمييز ونعزز المواطنة الكاملة» بمشاركة حقوقيين وشخصيات نسائية ومن المجتمع المدني وأعضاء ومناصري الجمعية والحركة، وذلك يوم السبت الماضي.

وذكرت السادة أن الورشة جاءت لترسيخ حقوق المرأة البحرينية بعد مرور 8 سنوات على ميثاق العمل الوطني وضرورة تعزيزها والتحذير من تغييب حقوقها لأغراض وأجندات طائفية أو مذهبية أو سياسية أو قبلية. وأشارت إلى تأكيد ميثاق العمل الوطني والدستور والاتفاقيات والمواثيق الدولية اعطاء المرأة حقوقها وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

وقالت أجمع المشاركون بالورشة على ضرورة الغاء التمييز ضد المرأة البحرينية وترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص المتساوية لها .

وأوصت الورشة بتعزيز الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتكافؤ الفرص للمرأة البحرينية من خلال تفعيل المواد الدستورية التي ضمنت تحقيق أكبر قدر لها من المشاركة السياسية في القرار.

ودعت الورشة لتشكيل شراكة مجتمعية لمكافحة التمييز ضد المرأة، وإصدار قانون لتجريم التمييز ضدها وسرعة اصدار قانون للاحوال الشخصية لانصاف المرأة واطفالها.